



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية لشعبية
وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج
لنيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: نقدي ومالي

متطلبات تطوير صناعة التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية " تجربة شركة سلامة للتأمينات "

تحت إشراف:

- د. شليق عبد الجليل

إعداد الطلبة :

- بالقط بثينة

- بالقط عائشة

- الشارف فاطمة

لجنة المناقشة:

رئيس اللجنة	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	د. مصعب بالي
مشرفاً ومقرراً	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	د. شليق عبد الجليل
المناقش	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	د. خالد مدخل

السنة الجامعية: 2025/2024م

Numéro de commande :
Numéro de série:

رقم الترتيب:
رقم التسلسل:



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية لشعبية
وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج
لنيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: نقدي و مالي

متطلبات تطوير صناعة التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية " تجربة شركة سلامة للتأمينات "

تحت إشراف:

- د. شليق عبد الجليل

إعداد الطلبة :

- بالقط بثينة

- بالقط عائشة

- الشارف فاطمة

لجنة المناقشة:

رئيس اللجنة	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	د. مصعب بالي
مشرفاً ومقرراً	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	د. شليق عبد الجليل
المناقش	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	د. خالد مدخل

السنة الجامعية: 2025/2024م



اهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات الحمد لله الذي أعاننا في هذا العمل، والصلاة والسلام على
أشرف الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

نلناها و عانقنا اليوم مجدا عظيما، فعلناها و لم تكن مستحيلة، كانت دروبا قاسية و طرقا خسرنا
فيها الكثير و لكننا وصلنا بفضل الله ثم والديّ

نهدي هذا البحث:

الى من حملتنا 9 اشهر وعلمتنا ان الدنيا كفاح و ان سلاحها العلم امي العزيزة

الى من كبرتتا وتعبت من اجلنا و سعت من اجل راحتنا و نجاحنا ابي الغالي

دمتم لنا بخير وفي عافية طول العمر

والى اخوتنا و اخواتنا و كل صديقاتنا

والى كل من قدم لنا المساعدة من قريب او من بعيد

كنتم لنا نعم العون و نعم الصداقة و الاخوة أدامكم الله لنا

نهدي لكم ثمرة نجاحنا و نأمل ان تكون مفيدة للأجيال القادمة

بالقط بثينة

بالقط عائشة

الشارف فاطمة

شكر وعرفان

يقول تعالى في محكم كتابه {لَّيْنِ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ}

فالحمد لله الذي يقل مع جلاله حمد الحامدين، والشكر له على ما تفضل وأنعم والصلاة والسلام على خير المرسلين، نبي الله الأكرم.

ونتقدم بالشكر إلى من رسم لنا طريق النجاح ورعى هذه الثمرة منذ أن كانت فكرة في الأذهان إلى غاية اخراجها في هذه الصورة.

إلى الأستاذ المشرف: د. شليق عبد الجليل

الى طاقم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير و الى كل اساتذتها الكرام و عمالها

لكم جزيلا الشكر و التقدير

إن تقديرنا لجهودكم لا يعرف حدوداً فشكراً لكم على كل شيء

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التأمين التكافلي في الجزائر وتحديد متطلبات تطويره، في ظل التحديات التي تعيق نموه، مستنيرة بالتجربتين الرائدتين في السعودية وماليزيا. وتم اختيار شركة "سلامة للتأمينات" كنموذج تطبيقي يعكس خصوصيات السوق الجزائري.

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل التالي: ما المتطلبات الأساسية لتطوير صناعة التأمين التكافلي في الجزائر في ضوء التجارب الدولية؟ وللإجابة عنه، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. تناولت الدراسة الإطار النظري للتأمين التكافلي من حيث المفهوم والنشأة والمبادئ، وبيّنت الفروق الجوهرية بينه وبين التأمين التقليدي، كما عرضت أبرز ملامح التجربتين السعودية والماليزية كنماذج ناجحة في التنظيم والرقابة والتوسع السوقي، أما في الجانب التطبيقي، فقد تم تحليل تجربة شركة "سلامة للتأمينات"، وأظهرت النتائج وجود عقبات تتعلق بضعف الإطار التشريعي، وغياب رقابة شرعية فعالة، وضعف التكوين والوعي التأميني لدى الجمهور، وقد خلصت الدراسة إلى أن النهوض بصناعة التأمين التكافلي في الجزائر يتطلب إصدار تشريعات ملائمة، وتأسيس هيئات رقابة شرعية، وتأهيل الكفاءات المتخصصة، وبناء شراكات مع المؤسسات المالية الإسلامية، مع استلهام النماذج التنظيمية للدول المتقدمة في هذا المجال. وتوصي الدراسة بوضع إستراتيجية وطنية متكاملة لتطوير القطاع، تعزز من الشمول المالي وتحقيق العدالة الاجتماعية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: تأمين تكافلي، تأمين تقليدي، مؤسسة مالية إسلامية، نافذة تأمين تكافلي، سلامة للتأمينات

Study Summary

This study aims to analyze the reality of Takaful insurance in Algeri and identify the requirements for its development in light of the challenges hindering its growth. It draws upon the leading experiences in Saudi Arabia and Malaysia, using “Salama Insurance Company” as a model applied to reflect the specificities of the Algerian market. The research problem revolves around the following question: What are the basic requirements for developing the Takaful insurance industry in Algeria in light of international experiences? To answer this, the study adopts a descriptive–analytical and comparative approach. The theoretical framework of the study addresses Takaful insurance in terms of concepts, principles, and highlights the fundamental differences between it and traditional insurance. It also presents key features of the successful Saudi and Malaysian models in terms of regulation, oversight, and market expansion ,In the practical part, the experience of “Salama Insurance Company” was analyzed. The results showed several obstacles related to a weak legislative framework, absence of effective Sharia oversight, weak public awareness and understanding of Takaful insurance. The study concluded that in order to advance the Takaful insurance industry in Algeria, there is a need to issue appropriate legislation, establish Sharia oversight bodies, train qualified

experts, and build partnerships with Islamic financial institutions. In addition to drawing from the experiences of advanced countries in this field, the study recommends developing a comprehensive national strategy to develop the sector, enhance financial inclusion, and achieve social justice according to the principles of Islamic Sharia.

Keywords: Islamic finance, Takaful insurance, traditional insurance, .Islamic institution, Takaful insurance window, Salama Insurance

الفهارس

الفهرس

اهداء	د
شكر وعرفان	هـ
الملخص:	
الفهرس	ي
قائمة الاشكال	م
قائمة الجداول	م
الجزء النظري:	20
الفصل الاول: نظرة عامة حول التأمين التكافلي	20
تمهيد:	20
المبحث الأول: مدخل نظري للتأمين التكافلي	21
المطلب الأول: ماهية التأمين التكافلي	21
الفرع الأول: نشأة وتعريف التأمين التكافلي	21
الفرع الثاني : خصائص التأمين التكافلي وهدفه	26
الفرع الثالث : أهمية وأنواع التأمين التكافلي	29
المطلب الثاني: مبادئ التأمين التكافلي ودليل مشروعيته	32
الفرع الأول: مبادئ التأمين التكافلي	32

35	الفرع الثاني: دليل مشروعية التأمين التكافلي
36	المطلب الثالث: المقارنة بين التأمين التكافلي والتقليدي (تجاري)
36	الفرع الأول: تعريف التأمين التقليدي (التجاري) ودليل مشروعيته :
38	الفرع الثاني: الفروق الجوهرية بين التأمين التقليدي والتأمين التكافلي
39	المبحث الثاني: أساسيات حول عقد التأمين التكافلي
39	المطلب الأول : عقد التأمين التكافلي
39	الفرع الأول: مفهوم عقد التأمين وأهم عناصره
41	الفرع الثاني: إجراءات عقد التأمين التكافلي
44	المطلب الثاني : ماهية شركات التأمين التكافلي
44	الفرع الأول : نشأة و تعريف شركات التأمين التكافلي
46	الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لشركات التأمين التكافلي
47	الفرع الثالث: مراحل قيام شركات التأمين التكافلي
51	خلاصة الفصل الأول:
52	الفصل الثاني: التجارب الدولية في تطوير صناعة التأمين التكافلي
53	تمهيد:
54	المبحث الأول: التجربة في المملكة العربية السعودية
54	المطلب الأول: إنجازات صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية
54	الفرع الأول: مكانة صناعة التأمين التكافلي السعودية في العالم
55	الفرع الثاني: تطور أداء سوق التأمين التكافلي السعودي
56	المطلب الثاني: تطوير الإطار التنظيمي للتأمين التكافلي في السعودية
59	المطلب الثالث: الأطراف المتدخلة وتحديات التي يوجهها قطاع التأمين التكافلي
59	الفرع الأول: الأطراف المتدخلة في قطاع التأمين التكافلي في السعودية
61	الفرع الثاني: التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية
63	المبحث الثاني: التجربة في الدولة الماليزية
63	المطلب الأول: نشأة وتطور التأمين التكافلي في ماليزيا
64	الفرع الأول: نشأة صناعة التكافل في ماليزيا
65	الفرع الثاني: مراحل التأسيس
67	المطلب الثاني: الأطراف المتدخلة في قطاع التأمين التكافلي في ماليزيا

67	الفرع الأول: هيئة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين التكافلي في ماليزيا
69	الفرع الثاني: شركات التأمين التكافلي في ماليزيا
71	المطلب الثالث: عوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا
78	المطلب الرابع: تحديات والفرص التي تواجه التأمين التكافلي في ماليزيا
78	الفرع الأول: التحديات التي تواجه التأمين التكافلي في ماليزيا
79	الفرع الثاني: الفرص التي تواجه التأمين التكافلي في ماليزيا
81	خلاصة الفصل الثاني:
82	الجزء التطبيقي
83	الفصل الثالث: تطوير التأمين التكافلي وآليات عمل شركاته في الجزائر
83	تمهيد:
84	المبحث الأول: ضوابط وتحديات التأمين التكافلي وآفاق تطويره
84	المطلب الأول: الضوابط القانونية للتأمين التكافلي في الجزائر
85	الفرع الأول: شروط ملف اعتماد ممارسة التأمين التكافلي
85	الفرع الثاني: صندوق المشاركين
86	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التأمين التكافلي
86	الفرع الأول: تحديات المتعلقة بالبنية التشريعية وهيئات الرقابة الشرعية
89	الفرع الثاني: التحديات المتعلقة بثقافة التكافل وبالمنافسة
90	الفرع الثالث: التحديات المتعلقة بصندوق التكافل
91	المطلب الثالث: متطلبات وآفاق تنمية التأمين التكافلي
94	المبحث الثاني: واقع صناعة التأمين التكافلي في الجزائر
94	المطلب الأول: تجربة سلامة للتأمينات في الجزائر
95	الفرع الأول: لمحة حول شركة سلامة للتأمينات الجزائرية
97	الفرع الثاني: منتجات التكافل في شركة سلامة للتأمينات الجزائرية
98	الفرع الثالث: تطبيقات التأمين التكافلي في شركة سلامة للتأمينات الجزائرية
100	المطلب الثاني: نمو وتحديات شركة سلامة للتأمينات
100	الفرع الأول: نمو الخدمات التأمينية لشركة سلامة
105	الفرع الثاني: تحديات شركة سلامة للتأمينات
107	المطلب الثالث: المقارنة بين تجربة التأمين التكافلي في الجزائر والتجارب الدولية

110	 خلاصة الفصل الثالث:
112	 الخاتمة:
117	 المراجع:

قائمة الاشكال

53	الشكل رقم 01: اجمالي مساهمات التأمين التكافلي في العالم حسب الدول لسنة 2015
97	الشكل 02: نموذج الوكالة
98	الشكل 03: نموذج المضاربة
100	الشكل 04: نموذج الوكالة
101	الشكل 05: نموذج المضاربة
103	الشكل 06: تطور رقم الأعمال و التعويضات و النتيجة الصافية لشركة سلامة للتأمينات خلال الفترة (2015 _ 2020)

قائمة الجداول

36	الجدول 01: الفروق الجوهرية بين التأمين التقليدي والتأمين التكافلي
99	الجدول رقم 02: انجازات شركة سلامة الجزائر .
100	الجدول رقم 03: تطور رقم الأعمال والتعويضات والنتيجة الصافية لشركة سلامة للتأمينات خلال الفترة (2015 _ 2020)
102	الجدول 04: تطور أقساط شركة سلامة لتأمين في الجزائر خلال فترة (2015-2020)

المقدمة

توطئة:

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية، أدت إلى ازدياد المخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد والمؤسسات على حد سواء. وفي ظل هذه الظروف، أصبحت صناعة التأمين أداة ضرورية لإدارة هذه المخاطر وتخفيف آثارها. غير أن التأمين التقليدي القائم على الربا والغرر يتعارض مع المبادئ الإسلامية، ما دفع إلى ظهور نموذج بديل هو "التأمين التكافلي"، الذي يجمع بين الحاجة الاقتصادية والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد برز هذا النظام كخيار شرعي وأخلاقي يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال مبدأ التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع. ومن هنا، تحرص الدول الإسلامية على تطوير هذا القطاع وفقاً لنماذج تنظيمية ناجحة، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية وماليزيا.

إشكالية الدراسة:

رغم الجهود المبذولة لتأسيس صناعة تأمين تكافلي في الجزائر، إلا أنها لا تزال تعاني من بطء في النمو ومحدودية في التطبيق مقارنة بالتجارب الدولية الرائدة. ومن هذا المنطلق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال التالي:

ماهي المتطلبات الأساسية التي يحتاجها قطاع التأمين التكافلي في الجزائر لتحقيق التطوير والنمو، في ضوء الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، لاسيما التجربتين السعودية والماليزية، مع التركيز على تجربة شركة سلامة للتأمينات كنموذج محلي؟

الأسئلة الفرعية:

على ضوء الإشكالية الرئيسية تتفرع إلى مجموعة من الأسئلة الجزئية تتمثل في:

الأسئلة الفرعية:

المقدمة

1. ما مدى جاهزية البيئة التشريعية والتنظيمية في الجزائر لدعم صناعة التأمين التكافلي؟
2. ما هو الدور الذي تلعبه الرقابة الشرعية في ضمان شرعية عمليات التأمين التكافلي؟ وهل توجد أطر رقابية فعالة في الجزائر؟
3. ما أبرز التحديات التي تواجه شركات التأمين التكافلي في الجزائر، خصوصاً في ظل المنافسة من شركات التأمين التقليدي؟
4. كيف يمكن أن تساهم التجارب الدولية، خصوصاً التجربتين السعودية والماليزية، في تطوير نموذج تأمين تكافلي ملائم للسوق الجزائرية؟
5. إلى أي مدى يمكن للتأهيل المهني والتوعية التأمينية أن يساهما في ترسيخ ثقافة التأمين التكافلي في المجتمع الجزائري؟

الفرضيات:

الفرضية العامة:

إن تطوير صناعة التأمين التكافلي في الجزائر يتطلب وجود إطار تشريعي وتنظيمي متكامل، وهيئات رقابة شرعية فعالة، إلى جانب توفير كفاءات بشرية مؤهلة، وتعزيز الثقافة التأمينية، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، خاصة التجربتين السعودية والماليزية، لتحقيق نموذج وطني فعال ومتكامل للتأمين التكافلي.

الفرضيات الفرعية:

1. تفتقر البيئة التشريعية الجزائرية إلى الأطر القانونية المستقلة والفعالة الكفيلة بتنظيم التأمين التكافلي، مما يعرقل تطوره.

المقدمة

2. ضعف فعالية هيئات الرقابة الشرعية في الجزائر يقلل من مصداقية التأمين التكافلي ويحد من قدرته على الالتزام الكامل بمبادئ الشريعة الإسلامية.
3. المنافسة غير المتكافئة مع شركات التأمين التقليدية، إلى جانب ضعف التمويل الإسلامي، من أبرز العوائق التي تعيق نمو شركات التأمين التكافلي في الجزائر.
4. يمكن أن تساهم التجارب الدولية الناجحة، وخاصة في السعودية وماليزيا، في تقديم نماذج تنظيمية وتشغيلية قابلة للتكيف محليًا لتطوير قطاع التكافل الجزائري.
5. يساهم تحسين مستوى التكوين المتخصص، والتوعية المجتمعية، في رفع معدل الطلب على التأمين التكافلي وترسيخ ثقافته في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

- حادثة موضوع التأمين التكافلي في الجزائر وندرته من الناحية الأكاديمية.
- الحاجة الماسة إلى نظام تأميني يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- أهمية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة لتفادي الأخطاء وتطوير النموذج الجزائري.

أهداف الدراسة:

- تحليل واقع التأمين التكافلي في الجزائر وتحديد العوائق التي تعترض تطوره.
- عرض وتحليل أبرز ملامح التجربتين السعودية والماليزية.
- تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تساهم في تحسين صناعة التأمين التكافلي بالجزائر.

أهمية الدراسة:

- تبرز الأهمية النظرية للدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية حول موضوع التأمين التكافلي في السياق الجزائري.

المقدمة

○ أما من الناحية العملية، فتتمثل في تقديم مقترحات قابلة للتنفيذ لصناع القرار لتطوير القطاع التأميني الإسلامي.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف واقع التأمين التكافلي في الجزائر وتحليل عوامل نجاح التجريبتين السعودية والماليزية، كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن لعقد مقارنة بين التجارب الدولية والواقع الجزائري.

هيكلية البحث:

جاءت المذكرة وفق الخطة التالية:

الفصل الأول: مدخل نظري إلى التأمين التكافلي (مفهومه، نشأته، خصائصه، أهدافه، مشروعيته، أنواعه).

الفصل الثاني: التجربة السعودية في التأمين التكافلي (الإنجازات، التنظيم، التحديات).

الفصل الثالث: التجربة الماليزية في التأمين التكافلي (النشأة، الهيكلية، التنظيم، دور البنك المركزي).

الفصل الرابع: واقع التأمين التكافلي في الجزائر، وتقييم مدى الاستفادة من التجارب الدولية.

خاتمة: تتضمن النتائج المستخلصة والتوصيات المقترحة.

الجزء النظري:

الفصل الاول: نظرة عامة حول التأمين التكافلي

الفصل الثاني: التجارب الدولية في تطوير صناعة التأمين التكافلي

الفصل الاول:

نظرة عامة حول التأمين التكافلي

تمهيد:

يتعرض جميع البشر دائماً لاحتفال مواجهة الكوارث والنكبات التي تؤدي إلى المصائب والمعاناة مثل الموت وفقدان الأطراف، الحوادث، وتدمير الأعمال أو الثروة، وما إلى ذلك. وعلى الرغم من إيمان جميع المسلمين بقضاء الله القدره، فإن الإسلام ينص على أنه يجب على المرء أن يجد السبل والوسائل لتجنب مثل هذه الكوارث حيث أمكن ذلك، وتقليل الخسائر المالية له أو لأسرته إذا حدثت مثل هذه الأحداث.

فجاء الإسلام بتأمين التكافلي كبديل لتأمين التقليدي (التجاري)، والذي يعتمد على مبدأ التعاون والمشاركة بين الأفراد، حيث يساهم المشاركون في صندوق مشترك لتغطية المخاطر المالية الناجمة عن الحوادث أو الأضرار. يختلف عن التأمين التقليدي بعدم إعماده على الربح الشخصي، ويهدف إلى تحقيق التضامن بين الأفراد بما يتماشى مع القيم الإسلامية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى التعرف إلى ما يسمى بتأمين التكافلي

من خلال الإلمام بكافة الجوانب المرتبطة به مقسمين هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: مدخل نظري للتأمين التكافلي

المبحث الثاني: عقد التأمين التكافلي

المبحث الأول: مدخل نظري للتأمين التكافلي

يعتبر التأمين التكافلي من الأساليب الحديثة في التأمين، نقوم من خلال هذا المبحث بمحاولة التعرف عليه من خلال التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بمفهومه.

المطلب الأول: ماهية التأمين التكافلي

وعلى الرغم من أن التأمين التكافلي استلهم فكرته من التأمين التقليدي (التجاري)، لكنه يختلف عنه بشكل جوهري من حيث المبادئ والأسس التي يقوم عليها، نقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف أكثر عن مفهوم نظام التأمين التكافلي.

الفرع الأول: نشأة وتعريف التأمين التكافلي

أولاً : نشأة التأمين التكافلي

لقد انبثقت فكرة التأمين التكافلي من التأمين التقليدي، بيد أنه لا يقتصر على أصحاب مهنة معينة أو شريحة ما من المجتمع ، فهو أشمل وأعم بحيث يلبي حاجة المجتمع من أفراد ومؤسسات ، كما أنه ينسجم مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية¹ .

و من هنا مر قطاع التأمين التكافلي بعدة مراحل منذ نشأته أول مرة في السودان سن 1979، وتبرز هذه المراحل من خلال التواريخ المهمة التالية:²

سنة 1964: عقد في دمشق اجتماع للمجمع الفقهي الإسلامي نوقش فيه موضوع التأمين حيث اتفق معظم الفقهاء على حرمة التأمين التعاوني بديلاً عنه.

¹ إبراهيم شيخ التهامي، مكانة التأمين التكافلي ضمن المنظومة التأمينية في الجزائر _ الواقع ومتطلبات النجاح _ ، مجلة صوت القانون ، المجلد التاسع، العدد 01/ (2022)، جامعة الجيلالي بونعامة _ خميس مليانة _ ، ص 05 .
² بهلول فيصل، خويلد عفاف، الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير _ تجارب الدول _ ، الملتقى الدولي السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 03_04 ديسمبر 2012، ص ص 4، 5 .

سنة 1979: قام بنك فيصل الإسلامي في السودان بتأسيس أول شركة تأمين تكافلي تحت اسم شركة التأمين الإسلامية السودانية، وفي نهاية نفس السنة قام بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة بتأسيس الشركة العربية الإسلامية للتأمين في امارة دبي.

سنة 1984: دخل قانون التأمين التكافلي حيز التنفيذ في ماليزيا وتأسست أول شركة تأمين تكافلي في نفس السنة.

سنة 1985: تأسست في المملكة العربية السعودية أول شركة تأمين إسلامية مملوكة بالكامل للحكومة السعودية تحت اسم الشركة الوطنية للتأمين التعاوني.

سنة 2009: بلغ عدد الشركات الإسلامية / التكافلية 173 شركة معظمها شركات تأمين مباشرة وبعضها شركات اعادة تأمين، والبعض الآخر شركات تأمين واعادة تأمين موزعة في العالم.

ثانيا : تعريف التأمين التكافل

1. التأمين لغة:

مشتق من مادة أمن، والتي تدل على طمأنينة النفس وزوال الخوف، والأصل أن يستعمل في سكون القلب، ويقال أمن البلد اطمأن فيه أهله، وأمن الشر منه سلم، وأمن فلانا على كذا : وثق فيه واطمأن إليه أو جعله أمينا عليه .¹

أما التعاون والتكافل، يشيران إلى المساعدة المتبادلة بين الأفراد، وقد حظيا بأهمية كبيرة في الإسلام، حيث أكدت على أهميته النصوص القرآنية، وأحاديث السنة النبوية تحت عليه من ذلك قوله تعالى : { وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَ لَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْغَدْوَانِ } .²

¹ موسى مصطفى القضاة، حقيقة التأمين التكافلي، ندوة حول: مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، الجامعة الإسلامية العالمية (الأردن) 26/25 أفريل 2011، ص2 .

² سورة المائدة : الآية 2 .

وقوله تعالى: { وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا }¹ وفي السنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم : " المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً".²

2. التأمين اصطلاحاً وقانوناً:

إن التأمين كمفهوم قانوني، عرفته المادة 619 من القانون المدني الجزائري بأنه: "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يدفع للمؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو أي مبلغ مالي آخر في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين في العقد ، و ذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن ".³ وإذا رجعنا إلى قانون التأمينات وهو الأمر 07.95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، لوجدنا المادة 02 أنها تبنت نفس المفهوم، مع الإشارة إلى ما إضافة القانون 04.06 المؤرخ في 20.02.2006 و الذي جاء: "إضافة إلى أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة، يمكن تقدير الأداء عينا في تأمينات المساعدة و المركبات البرية ذات المحرك".

إذاً التعريف القانوني لتأمين يركز بشكل أساسي على العلاقة القانونية والتعاقدية التي يخلقها التأمين بين الطرفين المعنيين، وهما المؤمن والمؤمن له، فالمؤمن هو الشخص الذي يتعهد بتغطية الخطر الذي قد يطرأ في المستقبل مقابل الأقساط المالية التي يتلقاها من المؤمن له . أما المؤمن له فهو الشخص الذي يبرم عقد التأمين و يكون معرض لمخاطر قد تؤثر على ماله أو صحته أ حياته، وبالتالي يسعى للحصول على حماية مالية من خلال هذا العقد.⁴ ويمكن وان يشترط هذا

¹ آل عمران : من الآية 103 .

² صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب تعاون المؤمن، بعضهم بعضاً، حديث رقم 6026.

³ معمر قواري، و الحاج نعاث خديجة، التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والممارسات العملية في الوطن العربي، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وأفاق التطوير _ تجارب الدول _ جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، يومي 03_04 ديسمبر 2012، ص 3 .

⁴ راجع قانون 04_06 المؤرخ في 20_02_2006 المعدل والمتمم للأمر 7/95 ج.ر. عدد 15 المؤرخ في 12_03_2006 ص 03 .

الأخير أن يدفع مبلغ التأمين لشخص آخر يعين في العقد، كأولاد المؤمن له أو والديه أو زوجه...الخ، ويسمى هذا الشخص بالمستفيد¹.

إن مفهوم التكافل واسع وواضح للغاية ويتلخص مفهوم التكافل في حماية الإنسان وخاصة عندما يتعرض للأذى، التكافل هو في الأساس تأمين تعاوني حيث يكون الأعضاء هم أولئك الذين يواجهون نفس المخاطر أو خطر تحمل الخسائر والذين يساهمون طواعية بمبلغ معين من المال يتم استخدامه لتعويض أعضاء المجموعة الذين يتعرضون مثل هذه الخسائر².

بعد التعرف على كل من المصطلحين "التأمين" و"التكافل" يجب التطرق الى تعريف التأمين التكافلي ألا وهو:

تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون هيئة المشتركين يتعرضون لأخطار معينة على تلافي آثار هذه الأخطار التي تعرض لها احد منهم، وذلك بتعويضه عن الضرر الناتج أو الناشئ عن وقوع تلك المخاطر، بالتالي يلتزم كل واحد منهم وعلى سبيل التبرع بدفع مبلغ مالي معين يسمى "الإشتراك" أو "القسط"، وتقوم وثيقة التأمين او عقد الإشتراك بتحديد القسط وتتولى شركة التأمين التكافلي إدارة عمليات التأمين واستثمار أمواله بالنيابة عن هيئة المشتركين مقابل حصة معلومة من عائد استثمار الأموال باعتبارها مبلغ معلوما ومقدما³.

ويعرف كذلك على أنه تنظيم تعاقدى يهدف إلى تحقيق التعاون بين مجموعة من المشتركين يتعرضون لخطر واحد أو أخطار معينة، حيث يقوم كل منهم بدفع مبلغ مالي على سبيل التبرع يدعى "الإشتراك" بما يؤدي إلى تكوين صندوق يسمى "صندوق المشتركين" يتم من خلاله

1. بن خضراء زهيرة، محاضرات في قانون التأمينات، تخصص قانون التأمينات والضمان الإجتماعي، جامعة البليدة 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون الخاص، السنة الدراسية 2021_2022، ص 18.

2. بوخاري لحلو، عابب وليد، أثر الأزمة المالية العالمية على سوق التأمين التكافلي، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وأفاق التطوير _تجارب الدول_" جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 03_04 ديسمبر 2012، ص 3.

3. حرزون كاتية، حديد امينة، التأمين التكافلي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون خاص شامل، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، قسم القانون الخاص، ص 6.

دفع التعويض لمن يستحقه ويكون هذا الصندوق منفصلاً بشكل تام عن حسابات مؤسسة التأمين التكافلي الذي يسمى حساب المساهمين.¹

كما عرفته أيضاً هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية حيث أكدت على أنه الهدف من التأمين التكافلي هو تقديم الحماية بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقود والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المؤمن له (المستأمن) اشتراكات متبرعاً بها كلياً أو جزئياً لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المؤمن ضده وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على حملة الوثائق للمستأمنين (المؤمن لهم).²

وهو: "اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الإلتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقاً للوائح والوثائق. ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق".³

بناءً على ذلك، يُعتبر التأمين التكافلي عقد تأمين جماعي، يتعهد بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ محدد كتبرع لتغطية أضرار المخاطر المؤمنة عند حدوثها، استناداً إلى مبدأ التكافل والتعاون.

¹ الهيئة العامة للتأمين، التأمين التكافلي، الجمهورية التونسية وزارة المالية، www.cga.gov.tn، الأحد 20 أبريل 2025 .

² امانة بوزينة، شركات التأمين التكافلي - تجربة شركة سلامة للتأمينات الجرائز، الملتقى الدولي السابع حول: "صناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير - تجارب الدول، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 03_04 ديسمبر 2012، ص3 .

³ فاطمة الزهراء مدرر، التأمين التكافلي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية ووكلائها، المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، المجلد 1، العدد 2، أبريل 2023، ص333 .

وتتم إدارة عمليات التأمين بواسطة شركة متخصصة في التأمين تعمل كوكيل مقابل أجر ثابت أو من خلال هيئة يتم اختيارها من قبل حملة الوثائق.

الفرع الثاني: خصائص التأمين التكافلي وهدفه

أولاً: خصائص التأمين التكافلي

إن من خصائص والصفات التي تبين حقيقة التأمين التكافلي وتمييزه عن غيره هي :

1) عقد تأمين جماعي:

يتم تنفيذه وكالة عن المستأمنين فجميع المستأمنين يجمعهم عقد التأمين التكافلي بحيث يكون لكل منهم صفة المؤمن لغيره والمؤمن له، فهو مؤمن له لأنه باشتراكه في التأمين أخذ صفة المستفيد فاكسب بذلك حق الحصول على التعويض عن الخسارة التي قد تلحق به إذا ألمّ به الخطر المؤمن منه. وهو أيضاً مؤمن لغيره من خلال أقساط التأمين التي يدفعها كمشارك في التأمين فالمال الذي يُدفع كتعويض لغيره عند وقوع الخطر له فيه صفة الشريك فهو يُساهم بجزء من ماله في تلك التعويضات على سبيل التبرع.¹

2) ديمقراطية الملكية والإرادة:

يقصد بالديمقراطية الملكية والإرادة أن لا يوجد تمييز بين فرد وآخر يريد الانضمام إلى الشركة و معاملة الأفراد بمساواة تامة بين الجميع 1982.

¹ أحمد محمد صباغ، الوضع المهني والاقتصادي لصناعة التأمين التعاوني في العالم العربي، مؤتمر التأمين التعاوني، الجامعة الأردنية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، عمان_الأردن، ص7 .

(3) عدم الحاجة إلى وجود رأس المال:

يقوم التأمين التكافلي على مبدأ الإتفاق بين عدد كبير من الأعضاء المعرضين لخطر معين على توزيع الخسائر التي تقع عليهم جميع¹.

(4) تضامن الأعضاء:

إن حملة الوثائق متضامنون في تغطية المخاطر التي تصيب أحدهم أو بعضهم حيث يتعاونون على تفتيت الأخطار والمساهمة في تحمل المسؤولية عند حدوث الأخطار وذلك كل حسب نصيبه، ولا تلتزم شركة التأمين بتعويض الخطر.

والقوانين في الدول التي يطبق فيها التأمين التكافلي لا تسمح برجوع شركة التأمين على حملة الوثائق بما يزيد عن قسط التأمين ، وكذلك صعوبة مخاطبة كل حملة الوثائق وجمع المبالغ الخاصة بسد العجز في الأقساط المجمعة فكان الحل في أن تقرض شركة التأمين حملة الوثائق ما يسد مبالغ العجز في الأقساط بدون فوائد على أن يسترد في السنوات القادمة .

(5) تغير قيمة الاشتراك:

يوصف التأمين التكافلي بأنه ذو قسط متغير حسب تحمل المشتركين لمخاطر العجز والتي يمكن أن تؤدي إلى مطالبة المشتركين لمخاطر العجز والتي يمكن أن تؤدي إلى مطالبة المشتركين بدفع اشتراكات إضافية، فإذا قلت التعويضات المدفوعة عن قيمة الاشتراكات المحصلة كان للأعضاء حق استرداد الزيادة، وإذا حصل العكس فإنه سيرجع عليهم بنسبة الفرق لسد العجز ،

¹ بن عزة إكرام، محاضرات في مقياس التأمين والتأمين التكافلي (قسم العلوم المالية والمحاسبة)، طلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص مالية البنوك والتأمينات، جامعة أبو بكر بلقايد _ تلمسان_ قسم العلوم المالية والمحاسبة، 2022_2023، ص 55 .

مما يعني أنه من مصلحة حملة الوثائق أن تقل نسبة الأخطار حتى لا ترتفع عليهم قيمة الأقساط في المستقبل¹.

(6) انعدام عنصر الربح:

حيث ينحصر الهدف في توفير الخدمات التأمينية للأعضاء بأفضل صورة بأقل تكلفة ممكنة ،
حي لا يسعى إلى تحقيق أي ربح من القيام بعمليات التأمين ، كما أن نظام التأمين التكافلي
أساسه التعاون و التعاون والتبرع وليست المعاوضة بين قسط التأمين ومبلغ التأمين .

(7) قيامه بدور اجتماعي لخدمة البيئة والمجتمع:

ويتضح ذلك من خلال:

- ✓ توفير الحماية التأمينية لمن هم بأشد الحاجة إليها .
- ✓ مجال الإستثمارات ، تقوم السياسة الإستثمارية على تحقيق التوازن بين الصالح العام و
الصالح الخاص وذلك من خلال نظرة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي .
- ✓ مجال التعليم و التدريب المهني ، تقديم مشروعات التأمين التكافلي من منح الدراسية
لأعضائها و العاملين فيها .²

ثانياً: هدف التأمين التكافلي

يهدف التأمين التكافلي الإسلامي على اختلاف الأسس التي يقوم عليها إلى تقديم الخدمة
التي يقدمها التأمين التجاري التقليدي للمستأمنين بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد
للعقد والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المستأمن اشتراكات يتبرع بها كلياً أو جزياً لتكوين

¹ أحلام قواسمية، فاطمة الزهراء حارك، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي _دراسة حالة عينة من شركات التأمين التكافلي لدول مجلس التعاون الخليجي_، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبية،مالية مؤسسة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2023/2022 ، ص 13 .

² دميبي سامة، تقييم واقع التأمين التكافلي في الجزائر(دراسة حالة شركة سلامة وكالة ورقلة خلال فترة (2006_2016)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي،اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة قاصدي مرباح_ورقلة، 2023/2022 ،ص ص 6،7 .

محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المؤمن ضده. وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصارف واقتطاع الإحتياطيات يوزع على المستأمنين كما سيأتي بيانه (أبو غدة ، 2008 ، ص5).

كذلك يهدف التأمين التكافلي الإسلامي إلى الإسهام في عملية التنمية من خلال استثمار أموال المشتركين والمساهمين بصورة تمكنهم من تحقيق ربحية تسهم في ترميم أثار الأخطار الحادثة والحفاظ على أموال المشتركين¹.

الفرع الثالث : أهمية وأنواع التأمين التكافلي

أولا : أهمية التأمين التكافلي

تتجلى أهمية التأمين التكافلي في عدة نقاط نذكر منها ما يلي :

تكون رؤوس الأموال للمؤمن له، فهذه الوظيفة هي من أهم وظائف التأمين التكافلي فهي بديل إسلامي للتأمين على الحياة، إضافة إلى أن التأمين التكافلي وسيلة ادخار للمؤمن له على حياته، ففي حالة عدم تحقق الضرر عند إنتهاء عقد التأمين التكافلي تقوم الهيئة بإعادة الإشتراكات التي قامت بالإحتفاظ بها للمؤمن له.

تحقيق الأمن والأمان للمؤمن له، فعند نشوء الخطر يتم تعويض المؤمن له عن أي خسارة تلحق به، وهذا ما يمكن المؤمن الدخول في جميع الأنشطة الإقتصادية والصناعية بكل أمان وبدون خوف.

¹ أمانة إرشيد العقيلي، فادي سعود الجبور، زينب زكريا علي معابدة، الوقف كأسس للتأمين التكافلي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، ص 91 .

اعتبار وثائق التأمين التكافلي من وسائل الإئتمان في المعاملات التجارية، فوثائق التأمين يمكن أن تستخدم كوسيلة ائتمان، فالمؤمن له يمكنه أن يؤمن على دينه لصالح الدائن كما يمكنه أن يرهنها للغير، وتقوم الشركة بموجب وثيقة التأمين بتسديد الديون للدائن في حالة إعسار الدائن¹. تنظيم عملية التعاون بين المؤمن لهم، ذلك عن طريق توزيع الخسائر المحتمل تحققها على جميع المؤمنين، بمعنى يساهم التأمين التكافلي في ترسيخ التعاون والتكافل الذي نصت عليه الشريعة الإسلامية مصداقا لقوله عز وجل: " وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ " (سورة المائدة ، الاية 02) .

يعتبر التأمين التكافلي أحد عوامل المحافظة على الممتلكات والمحافظة على الأموال، ويظهر ذلك في مساهمة شركات التأمين التكافلي المختلفة مع الدولة للعمل على تخفيض فرص تحقق ونشوء الأخطار².

المساهمة في دعم الاقتصاد وبناء مسيرته وازدهاره، وذلك من خلال استغلال أموال المشتركين واستثمارها بالطرق المشروعة، مما يؤدي من تقليل حجم البطالة والفقر في المجتمع، وخلق مناصب شغل جديدة .

استكمال حلقات الإقتصاد الإسلامي، حيث تشكل ركنا من أركان الإقتصاد الإسلامي، وحلقة من حلقاته جنبا إلى جنب مع المصارف الإسلامية، وشركات إعادة التأمين الإسلامية، والأسواق المالية الإسلامية والعلاقة التي تنشأ بين هذه المؤسسات علاقة تكاملية ونجاح كل منها يتطلب دعم بقية تلك المؤسسات³.

1 أحلام قواسمية، فاطمة الزهراء حارك، مرجع سابق، صص 14 15 .
2 بوزيد عصام، محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، ص 29 .
3 فضيلة بارش، محمد دمان ذبيح، التأمين التكافلي ودوره في القضاء على ظاهرة البطالة، استثمار المشاركة في الملتقى الوطني حول: التأمين التكافلي في الجزائر _ واقع ومتطلبات التطوير _، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية _ قسنطينة _، قسم الاقتصاد ولادارة، ص 8 .

ثانيا : أنواع التأمين التكافلي

للتأمين التكافلي نوعان هما:

أ. التأمين التكافلي البسيط (التبادل المباشر):

هو نظام يعتمد على تعاون مجموعة من الأفراد بهدف الوقاية من الأضرار الناتجة عن مخاطر محدودة. حيث يقوم كل شخص بالمشاركة بمبلغ مالي يساهم في صندوق مشترك ،يستخدم لتغطية تعويضات الأفراد الذين يتعرضون لمخاطر أو أضرار . وإذا تبقى جزء من المبالغ المدفوعة في الصندوق، يتم إعادته للأشخاص المشاركين. أما إذا كانت الأقساط غير كافية لتغطية الأضرار، يمكن جمع مزيد من المساهمات من لأفراد للمساعدة في تعويض المتضررين¹.

ب. التأمين التكافلي المركب (التبادلي المتطور):

هو تأمين تكافلي بسيط في الأصل إلا أنه تتولى إدارته شركة متخصصة بصفة وكيل، حيث يكون جميع المستأمنين في هذا النظام جزءا من ملكية الشركة، وتتكون منهم الجمعية العمومية، ثم مجلس الإدارة. ويتمثل الفرق بين التأمين التكافلي البسيط والتكافلي المركب في عدد المستأمنين وطبيعة العلاقة بينهم . التأمين التكافلي البسيط يكون عدد المستأمنين صغيراً، وهم عادةً يعرفون بعضهم البعض، ولكن مع زيادة العدد وتنوع المخاطر ، يصبح من الضروري وجود إدارة مستقلة متخصصة في تنظيم الأمور المالية والإدارية . وفي هذه الحالة، تتحمل شركة التأمين هذه المسؤولية وتعمل نيابة عن المستأمنين من خلال نموذج الوكالة مقابل أجر محدد مسبقاً² .

¹ بهلول فيصل، خويلد عفاف، التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر_الواقع والآفاق_، مرجع سابق، ص 5 .
² قرصان عبد الكريم، مريج سعيد، دور شركات التأمين التكافلي في دعم سوق التأمين في الجزائر _دراسة حالة شركة السلامة للتأمينات_، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون_تيارت_، تخصص: مالية وبنوك، 2022/2023، ص 11.

المطلب الثاني: مبادئ التأمين التكافلي ودليل مشروعيتها

يرتكز نظام التأمين التكافلي على جملة من المبادئ والأسس الشرعية، والتي يشترط بيانها بشكل واضح في النظام الأساسي للمؤسسة أو في لوائحها الداخلية ووثائقها التنظيمية، وذلك بهدف ضمان السير السليم للعملية التأمينية وفقاً للضوابط الشرعية، والحفاظ على مشروعيتها في جميع جوانبها.

الفرع الأول: مبادئ التأمين التكافلي

من أهم مبادئ التأمين التكافلي ما يلي:

✗ العمل تحت إشراف هيئة للفتوى والرقابة الشرعية:

نظراً لأن شركات التأمين التكافلي تقوم على أساس التعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، فإن ما يعينها على تحقيق هدفها، هو الإستعانة بذوي الإختصاص الشرعي لضمان تجسيد المبادئ الشرعية السامية في حقل التأمين التكافلي، حيث تقوم هيئة دائمة للفتوى والرقابة الشرعية بالرقابة على جميع الأعمال لضمان عدم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتكون قرارات هذه الهيئة ملزمة، تتكون الهيئة من عدد من رجال الفقه الإسلامي والقانون يتم اختيارهم من قبل الجمعية العمومية ويحق للهيئة ما يلي¹:

- المشاركة في وضع ومراجعة عمليات الشركة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية
- حضور اجتماعات الجمعية العمومية وإبداء أي رأي فيها.
- يحق لرئيس هيئة الرقابة الشرعية أو من يمثلها طلب حضور اجتماعات مجلس الإدارة لطرح أي موضوع.

¹ غنام سمارة، دور التأمين التكافلي في دعم العمل المصرفي الإسلامي "دراسة علاقة شركة تأمين تكافل الراجحي بمصرف الراجحي الإسلامي السعودي"، مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة قلمة، 2019_2020، ص

❧ الفصل المحاسبي بين أموال شركة إدارة التأمين وأموال المشتركين:

ويتم ذلك بتطبيق الأسس والمبادئ المحاسبية والشرعية التي تحقق استقلالية بين موجودات الصندوق التكافلي وموجودات شركة إدارة التأمين، إذ أنه لا بد من الفصل الواضح والحقيقي في ميزانيتها وسجلاتها بين حسابات مساهمي الشركة وحسابات المشتركين بكافة التفاصيل التأمينية¹.

❧ توزيع الفائض التأميني على المشتركين :

يعتبر الفائض التأميني من أبرز الخصائص المميزة لنظام التأمين التكافلي الإسلامي، ويقصد بمصطلح الفائض التأميني الأموال المتبقية في صندوق المشتركين كمحصلة للفرق الموجب بين موارد الصندوق واستخداماته فهو : المجموع المتبقي من أقساط التأمين المحصلة وعوائد استثمارها والإستردادات والمخصصات والإحتياطيات، ويقابله في الشركات التجارية مصطلح الربح، إلا أن الربح ناتج عن تشغيل ذي هدف تجاري محض، وأما الفائض التأميني فهو ناتج عن تشغيل ذي هدف تكافلي وتعاوني بين مجموعة المشتركين وتختلف نسب توزيع الفائض التأميني بين المشتركين وحملة الأسهم من سوق تأميني لآخر، وهذا الفائض يمكن أن يرحل لتعزيز احتياطات المشتركين وإما أن يوزع عليهم كل حسب نسبة مشاركته التكافلية، وإما أن يخصم من قيمة القسط المستحق للدفع عند تحديد الوثيقة لفترة جديدة، وهذه الخاصية هي من أسرار النجاح والمصداقية لنظام التأمين التكافلي².

¹ بن عمر خالد، التأمين التكافلي وواقع تطبيقه بين الإنجازات والتحديات مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الحقيقة، جامعة أ. محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، العدد 22، 2012، ص 60 .

² كمال رزقي، التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع إلى حالة الجزائر، مداخلة ضمن ندوة حول " مؤسسات التأمين التكافلي والتقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية "، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 25 و 26 أفريل 2011، ص 11 .

✗ التكافل والتعاون:

أن تكون الغاية الأساسية من التأمين هي التكافل والتعاون بين المؤمن لهم في مواجهة الخطر الذي يقع للأعضاء وليس تنمية المال، وهذا ما ينبني عليه ما يلي¹ :

- الضمان المشترك (التبادل)، ويقصد به دفع قيمة الخسارة من الصندوق المشترك الذي كان قد تم تأسيسه من اشتراكات أو تبرعات حملة وثائق التكافل، بحيث تتوزع المسؤولية على حملة وثائق التكافل ويشترك الجميع في دفع الخسائر، وهكذا يكون حملة الوثائق هم الضامنون والمؤمن لهم في نفس الوقت، ويكون المؤمن (شركة التايم) مسئولاً عن إدارة عمليات التأمين لمصلحة كافة المشاركين .
- الاشتراكات التي تدفع من طرف المشتركين تكون على سبيل التبرع لأن وثيقة التأمين التكافلي هي عقد تبرع مقصود بها أصلاً التعاون على تقليل المخاطر والمشاركة في تحملها.
- يقتصر دور الشركة المصدرة للعقد على تنظيم إدارة التكافل والتعاون بين المؤمن لهم في تحمل الخطر على سبيل التبادل دون أن تستهدف الربح من هذه المعاملة .
- أن ينص في صلب عقد التأمين على أمرين، هما العلاقة بين المؤمن لهم تقوم على مبدأ التعاون و الأقساط التي تدفع من قبل المشتركين تكون على سبيل التبرع .

✗ الإلتزام بالتبرع:

وهو بذل المال للغير في الحال بلا عوض بقصد البر والمعروف غالباً².

¹ أمانة بوزينة، شركات التأمين التكافلي _ تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائر _، مرجع سابق ذكره ، ص ص 4، 3 من 19 .
² داودي الطيب، كردودي صبرين، التأمين التكافلي: مفهومه وتطبيقاته، مجلة الإحياء، جامعة بسكرة، العدد الخامس عشر، ص 151.

الفرع الثاني: دليل مشروعية التأمين التكافلي

❖ القرآن الكريم:

قال تعالى: {وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان}¹، مضمون هذه الآية القرآنية هو حث على التعاون في شتى مجالات الحياة ، والإسلام بطبيعته دين تعاون وتراحم . التعاون غريزة في مخلوقات الله حيث نجد أسراب النمل تتعاون على أعمالها المتعددة والمتكررة، والنحل يتعاون على واجبات بيوته وتعمير خلاياه، والإنسان بحكم تكريمه على الخلق يجب أن يكون تعاونه أكثر دقة وأوثق لأن المخاطر متعددة ومختلفة وتحتاج من الإنسان أن يكون عوناً لأخيه² .

❖ السنة النبوية الشريفة:

قوله صلى الله عليه وسلم: " أن الأشعرين إذا أرموا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم من ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم مني وأنا منه"³.

وقوله أيضاً: " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً "⁴.

فهذه صورة مثالية للتكافل والتعاون، وفي عمل الأشعرين دليل واضح على التأمين التعاوني أيده رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله عنهم إنهم مني وأنا منهم⁵.

¹ الآية 2 من سورة المائدة .

² بن منصور عبد الله، كوديد سفيان، التأمين التكافلي من خلال الوقف_إشارة إلى تجربة شركة تكافل أس آي بجنوب إفريقيا_الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير_ تجارب الدول_، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 03_04 ديسمبر 2012، ص 5 .

³ صحيح البخاري .

⁴ صحيح البخاري، كتاب الصلاة (8)، باب تشبيك الأصابع في المسجد (88)، حديث رقم 481، ص 99 .

⁵ بريش عبد القادر، حمدي معمر، التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي الإسلامي، جامعة حسيبة بن بوعلي "الشلف" ، ص 4 من 16 .

المطلب الثالث: المقارنة بين التأمين التكافلي والتقليدي (لتجاري)

تظهر هناك العديد من الفروقات الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي (التجاري) وذلك فيما يخص طبيعة العلاقة بين المؤمن له وشركة التأمين، مضمون العقد وسريانه، توزيع الفائض التأميني وغيرها... الخ، قبل الغوص في الفروق بين التأمينين إرتأينا أن نقدم تعريفاً عن التأمين التقليدي.

الفرع الأول: تعريف التأمين التقليدي (التجاري) ودليل مشروعيته :

أولاً : مفهوم التأمين التقليدي (التجاري) :

يعد هذا النوع من التأمين من أكثر الأنواع شيوعاً في الوقت الحاضر، حيث تعمل هذه الشركة على تحصيل أقساط دورية من الأفراد أو الجهات الراغبة في التأمين على حياتهم أو ممتلكاتهم، وذلك بموجب عقد يلزم الشركة بدفع التعويض المحدد عند وقوع الخطر المؤمن عليه، وفي المقابل تحتفظ الشركة بما يتحقق من فائض تأميني بالإضافة إلى عوائد استثمار هذه الأموال ، مما يجعل هذا النموذج أساساً تقوم عليه معظم شركات التأمين المعروفة اليوم ¹ .

ثانياً : دليل مشروعيته

لم يكن التأمين معروفاً في السابق ، لذلك لم يرد في نص شرعي من القرآن الكريم أو السنة النبوية أو أقوال الصحابة والأئمة المجتهدين ² .

القول الأول : التأمين التجاري غير جائز : ويعتبر ابن عابدين المتوفى سنة 1252 هـ أول من تكلم عن التأمين وحكمه في الشريعة الإسلامية ، وأطلق عليه اسم سوكرة وأفتى بأنه عقد لا يحل

¹ محمد عبد الحليم عمر، الإسلام والتأمينات الاجتماعية: مدخل تعريفي، بحث مقدم لمؤتمر: التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول 13_15 أكتوبر 2002، جامعة الأزهر، ص 5 .

² ريم عبد الله العواد، التأمين في ضوء الشريعة الإسلامية، باحثة بمرحلة تمهيدية دكتوراه قسم الكتاب والسنة (قسم الحديث)، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ص 906، 907 .

، حيث قال : مطلب مهم فيما يفعله التجار من دفع ما يسمى سوكرة ، وتضمنين ما هلك في المركب .

أدلة أصحاب القول الأول :

_ فعن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم : (نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر) ¹.

أن التأمين التجاري بجميع صورهِ أكل لأموال الناس بالباطل ، لأن نسبة ما يعاد إلى الناس قليلة جداً ، قال الله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ " ² .

لكونه قائم على الربا المحرم بالقرآن الكريم والسنة النبوية ، قال الله تعالى : " الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ " ³

القول الثاني : التأمين التجاري جائز : وبه قال القلة من الفقهاء ، ومنهم الشيخ الدكتور مصطفى الزرقاء ، وعلي الخفيف ، ومحمد سلام مذكور ، وعبد الله بن زيد آل محمود وغيرهم .

أدلة أصحاب القول الثاني:

أن الأصل في العقود الإباحة ولا تحرم إلا بنص ، وهو عقد يشبه للكثير من العقود الفقهية التي أباحها الفقهاء ، مثل عقد الموالاة .

الفرع الثاني: الفروق الجوهرية بين التأمين التقليدي والتأمين التكافلي

¹ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة، (1153/3) .

² سورة النساء آية (29) .

³ سورة البقرة آية 275 .

يمكن تلخيص أهم هذه الفروق الأساسية في الجدول ¹ :

الجدول 01: الفروق الجوهرية بين التأمين التقليدي والتأمين التكافلي

التأمين التكافلي	التأمين التقليدي (التجاري)	الفروق
من عقود التبرع التي يقصد بها التعاون على تفتيت المخاطر .	التأمين التجاري من العقود المعارضة المالية الإحتمالية .	طبيعة العقد
الفائض التكافلي ملك للمشاركين في التكافل .	الفائض ملك لشركة التأمين التقليدي .	الفائض التأميني
مستقلة عن أموال الشركة وليست مملوكة لها، فهي ملك لهيئة المشتركين وتعود عوائد استثمارها لحساب التأمين بعد استقطاع حصة الشركة كمضارب أو وكيل .	ليست مستقلة عن أموال شركة التأمين، وجميع ما يدفعه المستأمنون من أقساط التأمين تكون مملوكة للشركة.	محفظة (صندوق) التأمين
تحقيق التعاون بين المستأمنين لتوزيع المخاطر .	تحقيق أقصى ربح ممكن لشركة التأمين .	هدف الشركة
قائم على التعاون ويخلو من الربا والمحظورات الشرعية.	لا يخلو من الربا والغرر وغيرهما من المحظورات الشرعية .	المحظورات الشرعية

¹ الجدول من إعداد الطلبة الباحثين بالإعتماد على المراجع التالية :

_ بن قنوري إلياس، النظام القانوني للتأمين التعاوني، جامعة قاصدي مرباح، مذكرة تخرج شهادة ماستر، شعبة حقوق، 2019_2020، ص32

_ دميحي سامية، تقييم واقع التأمين التكافلي في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص9 .

_ بن منصور عبدالله، كويديد سفسيان، مرجع سابق، ص8.

_ قرصان عبد الكريم، مريح سعيد، دور شركات التأمين التكافلي في دعم سوق التأمين في الجزائر_ دراسة حالة شركة السلامة للتأمينات_، مرجع سابق ذكره، ص10 .

أصل قيمة القسط	لا يعود أصل أو جزء من قيمة القسط المدفوع بأي حال من الأحوال إلى صاحبه (المؤمن له) .	يعود أصل قيمة القسط المدفوع إلى صاحبه بعد استقطاع حصته من التعويضات والمصاريف نظامياً .
الإستثمار	لا يوجد قيود شرعية .	مقيد بأحكام شرعية اسلامية.

المبحث الثاني: أساسيات حول عقد التأمين التكافلي

يعتبر عقد التأمين التكافلي ذلك الإتفاق بين مجموعة من الأطراف، حيث ينجم عن هذا الإتفاق مجموعة من الإجراءات يتقيد بها الأطراف المعنيين، وفي مايلي سوف نبرز عناصر هذا العقد وأهم إجراءاته وآلية ممارسة شركاتها .

المطلب الأول : عقد التأمين التكافلي

الفرع الأول: مفهوم عقد التأمين وأهم عناصره

أولاً: مفهوم عقد التأمين التكافلي :

يعرف بأنه "إتفاق بين شركة التأمين التكافلي باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين ، وشخص طبيعي أو قانوني على إنضمامه عضوا في هيئة المشتركين وإلتزامه بدفع مبلغ معلوم (القسط) على سبيل التبرع منه ومن عوائد إستثماره لأعضاء هذه الهيئة ، على أن تدفع له الشركة نيابة عن هذه الهيئة من أموال التأمين التي تجمع منه ومن غيره من المشتركين ، التعويض عن الضرر الفعلي الذي أصابه من جراء وقوع خطر معين في التأمين على الأشياء ، أو مبلغ التأمين في التأمين التكافلي على الأشخاص ، على النحو الذي تحدده وثيقة التأمين ، ويبين أسسه النظام الأساسي لشركة ¹

¹ براج دلال، التأمين التكافلي، قسم: العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة 2021/2020، ص13 .

ومنه فإن عقداً أولاً لتأمين التكافلي عبارة عن إتفاق تعاقدى ما بين العضو وشركة التأمين التكافلي ، ينتج عنه الالتزامات لكلا الطرفين من خلال التبرع عند الإشتراك والتعويض بعد تحقق الخطر¹.

ثانياً : عناصر عقد التأمين التكافلي

يتكون عقد التأمين التكافلي من العناصر التالية :

1. المؤمن (شركة التأمين):

المؤمن هو الطرف الأول في العقد، ويتمثل في الشركة أو الجمعية التي تتولى جمع الأقساط ودفع التعويضات واستثمار الأقساط في عمليات تجارية وإنتاجية تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية وفقاً للضوابط الشرعية، كما تتولى توزيع الأرباح التي تنتج من هذا الاستثمار وتسعى إلى توسيع نشاطها التأميني عن طريق تطوير منتجاتها، بالتالي فإن دور المؤمن في عقد التأمين التكافلي لا يختلف كثيراً عن دور المؤمن في عقد التأمين التجاري.

2. المؤمن له (المشتركين):

هو الشخص الذي يهدده الخطر في ماله. يطلق عليه أيضاً اسم المستأمن، فهدف المؤمن له إبرام عقد التأمين هو الحصول على ضمان لما قد يتعرض له من مخاطر، مقابل التزامته بدفع أقساط التأمين²، أما العلاقة التي تربطه بالمؤمن فهي عبارة عن عقد يجمعهما ويتمثل في إعطاء المؤمن له لشركة التأمين أي المؤمن حرية لإدارة العمليات التأمينية وحرية استثمار أموال التأمين لصالحه على أساس عقد الوكالة الذي اقره العلماء والفقهاء الذي أجازوا عقد التأمين التكافلي³.

¹ غنام سمارة، دور التأمين التكافلي في دعم العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق ذكره، ص 40 .

² نعيمة بركاني، نجاة بن دراجي، مكانة شركات التأمين في مواجهة الأخطار الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في القانون، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة مولودي معمري، تيزي وزو، 2016، ص 31.

³ حرزون كاتية، حديد أمينة، مرجع سابق، ص 42 .

3. الخطر المؤمن منه:

وهو الحادث الاحتمالي المستقبلي الذي يتوقع المستأمن حدوثه ولكنه قد يقع أو لا يقع، وتقوم الشركة بحساب احتمال حدوثه حسب التوزيعات الاحتمالية للحدث والجداول الاكتوارية ؛

4. قسط التأمين:

ويقصد به الاشتراك الذي يدفعه المستأمن لشركة التأمين بمقتضى عقد التأمين.

5. مبلغ التأمين:

هو محل التزام شركة التأمين نيابة عن المستأمن، وهو الحد الأقصى لمسؤولية الشركة في حالة تحقق الخطر المؤمن منه ¹.

6. وثيقة أو بوليصة التأمين:

هي وسيلة إثبات عقد التأمين، حيث يظهر فيها الشروط العامة والخاصة إلى جانب البيانات المتعلقة التأمين.

7. الفترة الزمنية للتأمين:

هو الفترة الزمنية التي يحق خلالها للمؤمن له أو المستفيد أن يحصل على مبلغ التأمين ².

الفرع الثاني: إجراءات عقد التأمين التكافلي

تمر العملية التأمينية بعدة مراحل تبدأ بتقديم الطلب التأمين، ثم يقوم المؤمن بقبول تغطية الخطر مؤقتاً من خلال التغطية المؤقتة ، وذلك إلى حين توقيع الوثيقة النهائية. وقد يتفق الطرفان

¹ دميحي سامية، مرجع سابق، ص8 .

² غنام سمارة، مرجع سابق، ص41 .

بإجراء تعديل أو إضافة إلى العقد في ملحق وثيقة التأمين ،وفيما يلي نستعرض لإجراءات عقد العملية التأمينية :

أولاً: تقديم الطلب

طلب التأمين هو عبارة عن طلب مطبوع من قبل شركات التأمين يشتمل على مجموعة من الأسئلة يجيب عليها المؤمن له، ومن خلال الإجابة يقوم المؤمن أو شركة التأمين بتحديد شروط التأمين، ويشتمل طلب التأمين على مجموعة من البيانات هي : الخطر المراد التأمين عليه، الظروف التي تحيط بهذا الخطر ،مبلغ التأمين الذي يتعهد المؤمن بدفعه عند حدوث الخطر، مقدار الأقساط الواجب دفعها ،مواعيد دفع الأقساط ، وبعد تسلم المؤمن طلب التأمين يقوم بإجراءات معينة قد يراها ضرورية للبدء فيه وتختلف هذه الإجراءات تبعاً لنوع التأمين ¹ .

ثانياً: إصدار إشعار التغطية

عند قبول المؤمن تغطية الخطر وإبرام العقد طبقاً للبيانات الواردة في طلب التأمين ، يتم تسليم المؤمن له مذكرة التغطية المؤقتة وهي بمثابة قبول الشركة الإلتزام بتغطية الخطر وفق الشروط المتفق عليها ، وتبقى سارية المفعول إلى حين إنقضاء المدة المذكورة ، وتنتهي هذه الأخيرة بإبرام العقد النهائي للتأمين ² .

ثالثاً: وثيقة التأمين التكافلي

¹ فلاح صليحة، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي _تجارب عربية_، اطروحة دكتوراه، جامعة حسنية بن بوعلي _الشلف_، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2014/2015، ص ص 36_ 37 .

² معمر حمدي، نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق _دراسة بعض التجارب الدولية_، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف الجزائر، 2012_2011، ص 25 .

إن وثيقة التأمين تعبر عن عقد التأمين الذي يربط المؤمن له بالمؤمن، وحسب المادة 7 من الامر 95_7 يجب ان يحزر عقد التأمين كتابيا وبحروف واضحة، وينبغي ان يحتوي اجباريا زيادة على توقيع الطرفين المكتبتين على البيانات التالية¹ :

- اسم كل من الطرفين المتعاقدين وعنوانهما.
- الشيء او الشخص المؤمن عليه.
- طبيعة المخاطر المضمونة.
- تاريخ الاكتتاب.
- تاريخ سريان العقد ومدته.
- مبلغ قسط او اشتراك التأمين.

رابعاً: ملحق التأمين

هو اتفاق إضافي يبرم بين أطراف العقد الأصلي ،ويتضمن شروطاً جديدة تقضي بتعديل مضمون العقد الأول بالزيادة أو بالنقصان ، وهذا نظراً لظروف قد استجدت بعد إبرام العقد ولم تكن في الحسبان ، وقد يكون ذلك في شكل اتفاق بين الطرفين على إجراء تعديل في القسط أو مبلغ التأمين ، وفي مثل هذه الحالات جرى العمل أن يحزر الطوفان على إجراء تعديل في القسط أو مبلغ التأمين ، وفي مثل هذه الحالات جرى العمل أن يحزر الطوفان ملحقاً يضاف إلى العقد الأصلي ويخضع هذا الملحق مهما كانت الدواعي للشروط التي يخضع لها العقد الأصلي² .

¹ بن الدين داوادي، عقد التأمين التكافلي حسب المرسوم التنفيذي 21_81 والمعايير الشرعية الإسلامية، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، مجلة افاق للعلوم، المجلد: 07 العدد: 03(2022)، ص ص 723 ، 724 .

² خلفاوي خيرة، التأمين التكافلي _ عرض تجارب دول إسلامية _، مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة بلحاج بوشعيب _ عين تموشنت _، 2021/2022، ص ص 27 28 .

المطلب الثاني : ماهية شركات التأمين التكافلي

بظهور المؤسسات المصرفية والاستثمارية الإسلامية كان لابد من إيجاد شركات تحميها من مخاطر العمليات المالية والتجارية التي تمارسها، فظهرت شركات التأمين التكافلي لتساهم في دعم منظومة الاقتصاد الإسلامي التي شهدت هي الأخرى تنوعاً في الأشكال والصيغ، ومن خلال ذلك سوف نتعرض لتعريف شركات التأمين التكافلي والتعرف على هيكل تنظيمها، و آلية ممارسة شركاتها .

الفرع الأول : نشأة و تعريف شركات التأمين التكافلي

أولاً : نشأة التأمين التكافلي

إن بوادر ظهور فكرت شركات التأمين التكافلي أو بالأحرى التفكير في إنشاء مثل هذا النوع من الشركات، يمكن ربطه بسلسلة الأحداث المتتالية عبر الزمن بخصوص موضوع التأمين التكافلي ، وذلك بدأ بقرار أسبوع الفقه الإسلامي الثاني المنعقد في دمشق بسوريا سنة 1961 م ، يليه 1976م مؤتمر مجمع البحوث العلمية السابع بالأزهر ومن ثم صدور فتوى مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الاسلامي في دورته المنعقدة بمكة المكرمة بالسعودية سنة 1987م. إلا أن سنة 1979م يمكن اعتبارها سنة التطبيق الفعلي للتأمين التكافلي ، أين أنشئت أول شركة تأمين تكافلي مقرها الخرطوم بدولة السودان من قبل بنك فيصل الإسلامي ،حيث اعتبرت هذه الفترة نقلة كبيرة و حقيقية لنظام التأمين التكافلي من المجال النظري إلى المجال التطبيقي والعلمي ¹ .

¹ صالح علي وسميح ، سميح الحسن ، معالم التأمين الإسلامي مع تطبيقات عملية لشركات التأمين الإسلامي دراسة فقهية للتأمين الإسلامي والتجاري، دار النوادر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2010 ، ص ص 229، 228 .

وهكذا أخذت صناعة التأمين التكافلي تنمو وتتطور من ناحية الكم و النوع وصولاً إلى ماهي عليه إلى غاية كتابة هذه الأسطر.

ثانيا : تعريف شركات التأمين التكافلي

وردت عدة تعاريف لشركات التأمين التكافلي نذكر منها :

شركة التأمين التكافلي هي عبارة عن هيئة مسؤولة عن إدارة الأخطار وأعمال الاستثمار لصالح صندوق المشتركين ، تحت إشراف ورقابة هيئة شرعية إسلامية ، وذلك مقابل أجر معلومة أو عن طريق المشاركة في الأرباح المحققة¹.

و تعرف أيضا على أنها " منظمة اقتصادية تقوم بعمليات التأمين، التي من خلالها تنظم اتفاقات مع عدد من المؤمن لهم المعرضين لمخاطر محددة، وتتعهد بتنفيذ عقود التأمين، أو بدفع التعويض في حالة وقوع الحادث². فهي شركات وظيفتها إدارة الأموال وليس الضمان كما هو الحال في شركات التأمين التجاري، وتقوم بإنشاء محافظ تأمينية ضد مختلف الحوادث ثم تدعو من أراد الإشتراك فيها بدفع قسط محدد يتناسب مع الخطر، على أن تجمع هذه الأموال في تلك المحفظة وتستثمر لصالح أصحابها (المشاركين)، وتكون تحت إدارة الشركة، فإن وقع الخطر على احد المشتركين تقوم الشركة بالإقتطاع من هذه الأموال لتعويض المشترك بالقدر المتفق عليه حيث تقوم فكرة التأمين على التعاون والتكافل بين المشتركين، وليس على ضمان الشركة للتعويض على المكروه الذي وقع للمشارك³ .

¹ ربيع المسعود، شركات التأمين التكافلي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية _ دراسة إقتصادية _ 23 (1)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص151 .

² Gean Bigot ,Droit des assurances, Dar el nahdaKliban,2000, p p: 34_41 .

³ عبد الباري مشعل، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، مجمع البحوث، الرياض، 20/01/2009، مجمع البحوث، ص09 .

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لشركات التأمين التكافلي

تتأخذ شركات التأمين التكافلي الشكل الإداري والقانوني لشركات المساهمة ، حيث يتكون هيكلها التنظيمي من طرفين رئيسيين هما :

أولاً: المؤسسون أو حملة الاسهم (المساهمون المضاربون)

أما المؤسسون : فهم من يضعون رأس مال الشركة ويوقعون على عقد التأسيس والنظام الأساس، ويمكن أن ينظم إليهم كل من يساهم في رأس المال لاحقاً ، وهم من يقع عليهم عبء إنشاء شركة التأمين الإسلامية ، ومتابعة إجراءاتها ، ودعوة الراغبين في المساهمة فيها، وأهم ما يلزم به المساهمون التعهد بتغطية العجز الذي قد يطرأ على صندوق المشتركين على سبيل القرض الحسن ، وذلك عن طريق الشركة ، فإذا لم تف أموال المشتركين بالتعويضات المطلوبة ولم يتم الوفاء عن طريق شركات إعادة التأمين فإن الشركة تلتزم بالفرض الحسن لصندوق التأمين وهذا التزام مبني على الوعد الملزم الذي قال به بعض الفقهاء وأقرته العديد من الندوات العملية ¹ .

ثانياً: حملة الوثائق التأمينية (المشركون)

المشركون هم الذين يدفعون أقساط التأمين على سبيل التبرع بقصد ترميم المخاطر والأضرار التي تنزل بالمشاركين ويكون ذلك من حصيلة أقساطهم في إطار النوع الواحد من الأخطار التي يكتتبون فيها كالتأمين ضد أخطار السيارات . ويظهر بند التبرع في كل عقد من عقود التأمين الذي تطرحه الشركة للاكتتاب وبخط واضح وبارز ونصه :

" يعتبر المؤمن له بقبوله التعامل مع الشركة على أساس هذه الوثيقة مشتركا مع غيره من المؤمن لهم لديها على أساس تعاوني

¹ عجيل جاسم النشمي، الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي، مقدمة إلى المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنعقد في مملكة البحرين، الفترة من : 12_14 من جمادى الثاني 1431 هـ الذي يوافق 26_28 مايو 2010 م ، ص 03 .

(تبادلي) " 1 .

الفرع الثالث: مراحل قيام شركات التأمين التكافلي

أولاً : مرحلة التسجيل :

وفقا لإجراءات قيام الشركات المحدد بواسطة السلطة المنظمة لصناعة التأمين التكافلي في الدولة التي بها نظام التأمين التكافلي ، نجد أن الاشخاص أو الجهة الراغبة في تسجيل شركة التأمين التكافلي يطلب منها الإيفاء بالعديد من المتطلبات ومن أهمها ما يلي ² :

_ طلب التسجيل

_ النظام الأساسي وعقد التأسيس

_ دراسة الجدوة الإقتصادية

_ تحديد رأس المال المصرح به و الذي لا ينبغي أن لا يقل عن مبلغ الذي تحدده السلطات المنظمة لصناعة التأمين بالدولة محل النشاط .

_ تحديد رأس المال مدفوع مقدما

_ تحديد عدد الأسهم رأس المال وقيمة السهم الواحد

_ حصر أسماء المؤسسين وتوضيح حصصهم من الأسهم

_ شهادة خلو المساهمين من الضرائب ، إن كانت مطلوبة وفقا لقانون تنظيم صناعة التأمين لدولة المعنية

¹ محمد عثمان بشير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، طبعه مزيد ومنقحة، ص133 .
² حامد حسن محمد، صيغ إدارة مخاطر واستثمار أقساط التأمين التعاوني تحليل وتقييم، بحث مقدم لملتقى التأمين التعاوني من تنظيم الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصادية والتمويل بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الرياض المملكة العربية السعودية، يومي 20 و 22 جانفي 2009، ص ص 10,8 .

_ شهادة خلو المساهمين من ديون الزكاة ،إن كانت مطلوبة وفقا لقانون تنظيم صناعة التأمين بالدولة المعنية

تحديد مقر الشركة وعنوانها

_ تحديد أسماء رئيس و أعضاء مجلس الإدارة ، وأسماء رئيس وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية .

وعليه يتضح أن توفير متطلبات سائلة الذكر أعلاه خاصة المالية منها، يعد لازما للنظر في إمكانية تسجيل شركة التكافل ومنحها الترخيص القانوني لمزاولة نشاط التأمين التكافلي في البلد المعنى .

ثانيا: مرحلة التأسيس

في حالة اجتياز طلب التسجيل الشركة مرحلة التسجيل بنجاح والحصول على موافقة السلطات المنظمة لصناعة التأمين الاسلامي فإن المرحلة التالية لهذه المرحلة، هي: مرحلة التأسيس التي تسبق مرحلة بداية النشاط الذي يدر على الشركة الايراد المتمثل في أقساط التأمين وعوائد الاستثمار .

إن مرحلة التأسيس هذه تتطلب التزامات مالية جمة لا يمكن تجاوزها، وبالتالي لامجال لمزاولة النشاط المطلوب بدون الإيفاء بها. وإذا تصورنا الالتزامات المالية لشركة التأمين التعاوني الإسلامية فإن الباحث يرى أنها تشمل العديد من البنود التي يعتبر أهمها وفقاً لما هو وارد أدناه وينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : وهو يشمل الالتزامات و المصروفات التي يدفعها رأس المال واستردادها مستقبلا من محفظة التأمين التكافل ، وهي تسمى بمصروفات التأسيس التي يتم استردادها واطفاؤها سنويا ، وتشمل البنود التالية ¹ :

- _ الرسوم والأتعاب والنفقات اللازمة للتسجيل .
- _ جميع المصروفات العمومية الإدارية ومصروفات المكاتب و مصروفات العاملين .
- _ مصروفات التأسيس بما في ذلك الأصول و الأثاث في بداية نشاط الشركة .
- _ الإيجارات في بداية نشاط الشركة .
- _ مصروفات التسويق و الترويج والإعلان عن أعمال الشركة .
- _ المصروفات الخاصة بالسفر لمعيدي التأمين في بداية نشاط الشركة .
- _ أتعاب المستشار الاكتواري .
- _ أتعاب المستشارين سواء كانوا فنيين أو قانونيين أو غيرهم .
- _ نفقات الاجتماعات و السفر ولقاءات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية .
- _ مصروفات التدريب إذا اقتضت الضرورة في الفترة الأولى من عمر الشركة لابتعاث بعض الكوادر بهدف التأهيل .
- _ المطالبات لاسيما في الحالة السداد المبرمج للمشاركين .
- _ أي التزام آخر يتطلبه العمل في بداية النشاط .

¹ مرجع سابق، ص 10، 12.

القسم الثاني: وهو يشمل معظم الالتزامات التي تتحملها اشتراكات أو أقساط التأمين في حال تحققها مثل :

_ حصة حملة الوثائق التأمينية من عائد أرباح استثمار رأس المال في حال تحملهم لمصروفات الاستثمار وذلك على سبيل المضاربة، كما هو معمول به لدى معظم شركات التأمين التكافلي الناشطة في السودان.

_ تحمل مصاريف الاستثمار بواسطة حملة الاسهم، وهي الحالة العكسية لما ذكر في النقطة السابقة أعلاه، حيث يستحق حملة الأسهم مقابل ذلك نسبة من عائد أرباح استثمار مال حملة الوثائق التأمينية ، وهذه الحالة الأكثر شيوعا في تطبيقات التأمين التكافلي في العالم .

_ الضريبة المفروضة على عائد الاستثمار إن وجدت.

_ الزكاة الواجبة على الفائض التأميني.

_ اي التزام آخر مؤقت أو ثابت.

ثالثا: مرحلة ما بعد التأسيس :

مما تقدم نجد أن رأس المال هو الأساس الذي يمكن شركة التأمين التكافلي من تجاوز مرحلة التسجيل والتأسيس التأميني ، وهذا لا ينفي حاجة شركة التأمين التكافلي لرأس المال في هذه المرحلة بل من شأنه أن يضمن لها :

_ استمرارية المالي الدائم لمواجهة العجز المالي الذي يمكن أن يتعذر توفيره من المصادر الأخرى مثل : إعادة التكافل ، الاحتياطات والمخصصات التقنية .

_ تحقيق الموازنة المالية بين حجم الاكتتاب في المخاطر والحد المطلوب من رأس المال كأحد متطلبات الإشراف والرقابة على شركات التأمين في بعض الدول .وفي الاخير تجدر الإشارة إلى

أن هذه المراحل قد تختلف من دولة إلى أخرى وهذه بحسب اختلاف القوانين والتشريعات المنظمة للصناعة التأمينية فيها¹.

خلاصة الفصل الأول:

بعد التطرق لمختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالتأمين التكافلي، يتبين أن هذا النوع من التأمين جاء كبديل شرعي وأخلاقي للتأمين التقليدي، حيث يقوم على مبادئ التعاون والتكافل والتبرع، بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد أظهر هذا النظام قدرته على تلبية الحاجات التأمينية للأفراد والمؤسسات، من خلال تنظيم العلاقة بين المشتركين وشركة التأمين ضمن إطار قانوني وشرعي منضبط.

كما اتضح من خلال هذا الفصل أن التأمين التكافلي لا يهدف إلى تحقيق الربح بقدر ما يهدف إلى نشر روح التضامن وتقاسم الأخطار بين أفراد المجتمع. وقد تناولنا في هذا الفصل نشأة التأمين التكافلي وتعريفه وخصائصه، بالإضافة إلى أهدافه وأهميته، ثم تطرقنا إلى المبادئ التي يقوم عليها، وأخيرا قمنا بالمقارنة بينه وبين التأمين التقليدي من حيث الطبيعة، الأهداف، والنطاق الشرعي.

ويُعد هذا الإطار النظري أساسا لفهم التطورات العملية لهذا القطاع في بعض الدول، وهو ما سنعالجه في الفصول القادمة من خلال عرض وتحليل أبرز التجارب الدولية الرائدة، لا سيما في المملكة العربية السعودية وماليزيا، بهدف استخلاص الدروس والعبر لتطوير صناعة التأمين التكافلي في الجزائر.

¹ مرجع سابق، ص ص 13، 17.

الفصل الثاني:

التجارب الدولية في تطوير صناعة

التأمين التكافلي

تمهيد:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة إهتمام متزايدا بصناعة التأمين التكافلي كجزء من المنظومة المالية الإسلامية التي تهدف إلى تقديم بدائل شرعية للخدمات المالية التقليدية. وقد جاء هذا التوجه إستجابة إلى رغبة فئات واسعة من المجتمعات الإسلامية في الحصول على خدمات تأمينية تتوافق مع أحكام الشريعة لا سيما في ظل تنامي الوعي الديني والإقتصادي والبحث عن أوات مالية تقوم على مبادئ التعاون والتكافل والعدالة، وفي هذا السياق تبنت العديد من الدول تجارب متنوعة في تطوير قطاع التأمين التكافلي سواء في الدول ذات الغالبية المسلمة مثل ماليزيا والمملكة العربية السعودية والسودان والدول ذات الأقليات المسلمة مثل المملكة المتحدة وجنوب افريقيا ، وقد تميزت هذه التجارب باختلاف النماذج التنظيمية والهياكل المؤسسية ، ومستوى الدعم الحكومي ، مما أتاح تنوعا غنيا في طرق تطبيق والإبتكار داخل هذا القطاع ولم يقتصر تطوير صناعة التأمين التكافلي على الجوانب التنظيمية والفنية فحسب، بل شمل أيضا بناء أطر رقابية متوافقة مع الشريعة ، وإصدار تشريعات خاصة وإعداد كوادر بشرية مؤهلة فضل عن تعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات المالية الإسلامية .

إن دراسة هذه التجارب الدولية المتنوعة يساهم في فهم أعمق لتحديات والفرص التي تواجه صناعة التأمين التكافلي ويقدم رؤى قيمة للدول التي تسعى الى تطوير هذا القطاع بما يحقق أهداف العدالة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية المستدامة.

حيث سنتطرق في هذا الفصل الى مبحثين هما:

المبحث الأول: التجربة في المملكة العربية السعودية

المبحث الثاني: التجربة في الدولة الماليزية

المبحث الأول: التجربة في المملكة العربية السعودية

تعد تجربة المملكة العربية السعودية في التأمين التكافلي من أنجح التجارب في العالم، حيث حققت نتائج باهرة ومشجعة لباقي الدول، إذ تعتبر سوق التأمين السعودية من أكبر أسواق التأمين التكافلي نموًا في العالم.

المطلب الأول: إنجازات صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية

الفرع الأول: مكانة صناعة التأمين التكافلي السعودية في العالم

شهدت صناعة التأمين التكافلي نموًا سريعًا على الصعيد العالمي، حيث وصلت الإسهامات العالمية المحصلة من هذه الصناعة سنة 2015 إلى حوالي 29.1 مليار دولار بمعدل سنوي يفوق 20%.

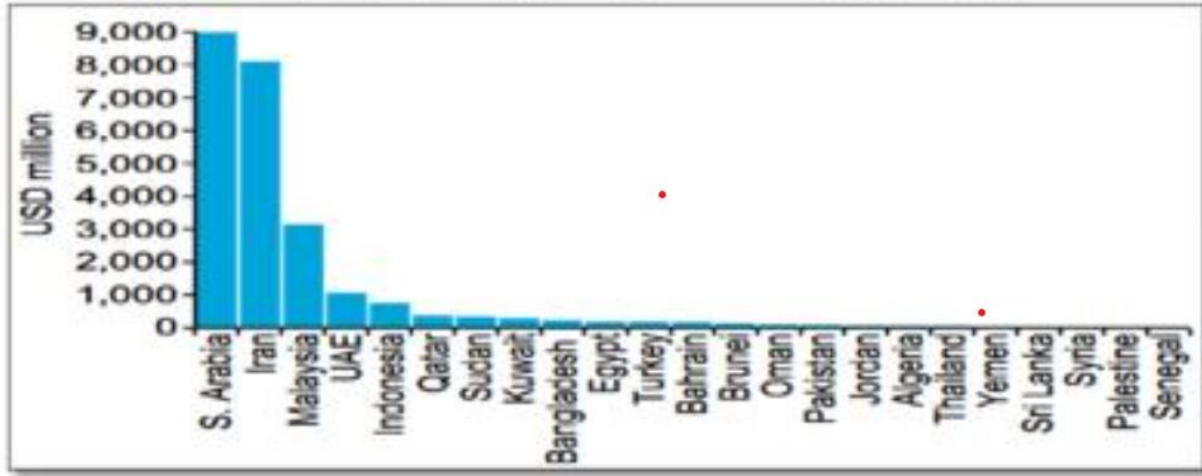
وهذا التطور يشير إلى أن شركات التأمين التكافلي بدأت تثبت وجودها بوصفها منافسًا قويًا لصناعة التأمين التقليدي¹.

وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول عالميًا من حيث حجم السوق التأمين التكافلي (2013، الصفحة 3)، حيث تحتل المرتبة الأولى بمساهمات بلغت قيمتها الإجمالية 9.54 مليار دولار سنة 2016 (تقرير قطاع التأمين في السوق السعودية 2017) وهو ما يمثل نحو نصف (51.8 %) أقساط التكافل في العالم لسنة ذاتها.

كما تستحوذ السوق السعودية على نصف حجم سوق الخليج في هذه الصناعة خاصة بعد اقرار التأمين الإجباري على الصحة والسيارات، ويوضح الشكل الموالي حجم إسهامات صناعة التأمين التكافلي في العالم لمجموعة من الدول وذلك خلال سنة 2015:

¹ Islamic financial services industry stability report, Malaysia: Islamic financial services board.2017.

الشكل رقم 1: إجمالي مساهمات التأمين التكافلي في العالم حسب الدول لسنة 2015



Source: ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2017, board Malaysia p 29

يتضح من خلال الشكل السابق أن المملكة العربية السعودية تعد أكبر سوق تكافل، حيث تحتل المرتبة الأولى بمساهمات إجمالية بلغت قيمتها 9.7 مليار دولار أمريكي في عام 2015، وهو ما يبين المكانة الهامة التي تحتلها المملكة في هذه الصناعة عالمياً¹.

الفرع الثاني: تطور أداء سوق التأمين التكافلي السعودي

فيما يلي توضيح لأداء السعودية في سوق التأمين التكافلي العالمي والعربي²:

تعتبر السعودية أكبر أسواق التكافل في العالم استحوذت على 52% من إجمالي المساهمات العالمية فقد أكد تقرير سنوي صادر عن شركة "أرنست اند يونغ" العالمية حول أسواق التكافل والتأمين التعاوني التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، أن السعودية لا تزال تشكل أكبر أسواق التكافل في العالم حيث استحوذت على ما قيمته 4.3 مليار دولار أي نسبة

¹ بوزورين فيروز، جبرار فيروز، متطلبات تطوير صناعة التأمين التكافلي لدعم الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة تجربة المملكة العربية السعودية، جامعة سطيف 1_ الجزائر، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2020، ص ص 279، 280.

² الحاج نعاث خديجة، التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والممارسات العملية في الوطن العربي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العلمي وآفاق التطوير تجارب الدول، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 03 و 04 ديسمبر 2012، ص 12.

51.8 % من إجمالي مساهمات التكافل العالمية إذ ارتفع إجمالي المساهمات السعودية بواقع 500 مليون دولار أي بمعدل 141 مليون دولار لكل مؤسسة تكافل عاملة فيها.

ينشط سوق التكافل السعودي حوالي 41 شركة تأمين تكافلي بإجمالي مساهمات قدرها 8.1 مليار دولار أمريكي سنة 2014.

تشكيل التأمينات الإلزامية النسبة الأكبر من أقساط التأمين المكتتبة، إذ كان لتطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني الإلزامي على المقيمين سنة 2006 وعلى الكووظفين السعوديين في القطاع الخاص سنة 2010 أثرا كبيرا في زيادة الحصة السوقية للتأمين الصحي التي ارتفعت من 32 % سنة 2006 إلى 51 % و 52 % سنتي 2013 و 2016 على الترتيب، إضافة إلى إطلاق تبادل المعاملات

الإلكترونية مشروع للتأمين الصحي السعودي SHIB ابتداء من سنة 2013 الذي يهدف إلى توحيد وتمكين أطراف العلاقة من تبادل تعاملات التأمين الصحي إلكترونيا. كما ساهمت إلزامية التأمين على معظم اتفاقيات بيع المركبات في ارتفاع حصة التأمين على المركبات وبلوغها المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد التأمين الصحي بحصة سوقية قدرها 25 % من إجمالي الأقساط لسنة 2016.

المطلب الثاني: تطوير الإطار التنظيمي للتأمين التكافلي في السعودية

عملت السلطات التنظيمية في السعودية على وضع إطار قانوني وتنظيمي يدعم التأمين التكافلي، يشمل تنظيم العلاقة بين المشتركين والشركة، وأسلوب توزيع الفوائد، وآليات الرقابة الشرعية. وتم إصدار عدة أنظمة ولوائح لضمان الالتزام بالمبادئ الإسلامية، ومن أبرز التطورات في هذا المجال اعتماد الحوكمة الشرعية على مستوى الشركات وتحديد الضوابط المتعلقة بالاستثمار وتوزيع الأرباح .

يعد الإطار التنظيمي من الركائز الأساسية التي ساهمت في تطور واستقرار قطاع .التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية. وقد حرصت الجهات المعنية، وعلى رأسها البنك المركزي السعودي (ساما)، على وضع منظومة تنظيمية وتشريعية متكاملة تضمن توافق عمليات التأمين مع الشريعة الإسلامية، وتحقيق الكفاءة والشفافية في السوق

1. اعتماد نموذج التأمين التعاوني بدلا من التجاري :

منذ إصدار نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في عام 2003 تم اعتماد النموذج التعاوني كصيغة تأمينية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث لا تهدف الشركة ، إلى تحقيق أرباح من عمليات التأمين، بل تعمل كمدير لصندوق المشتركين، وتوزع الفوائض التأمينية عليهم بعد نهاية كل سنة مالية.

2. وجود هيئة شرعية داخل كل شركة تأمين:

فرض النظام على كل شركة أن تعين هيئة رقابة شرعية مستقلة، تشرف على مدى توافق العمليات والعقود مع أحكام الشريعة، وتقدم التقارير الشرعية بهذا الخصوص، مما يعزز مصداقية التأمين التكافلي لدى الجمهور

3. تطوير أنظمة الحوكمة والإفصاح:

تم إصدار لوائح تنظيمية تلزم الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، مثل فصل أموال حملة الوثائق عن أموال المساهمين، والإفصاح الكامل عن توزيع الفوائض ، ومصادر الأرباح والخسائر. كما تم تحديث التعليمات الخاصة بإدارة المخاطر والإمتثال، ما رفع من جودة الأداء التشغيلي¹.

¹ قتاتلية عصام، عياد صالح، "آليات استثمار صندوق المشتركين في شركات التأمين التكافلي: دراسة تحليلية على بعض شركات التأمين التكافلي النشطة في السعودية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 344_359.

4. تشجيع الاندماجات وتعزيز الملاءة المالية :

من أجل خلق كيانات مالية قوية قادرة على المنافسة وتحمل المخاطر، أصدرت "ساما" قرارات تشجع على اندماج الشركات الصغيرة. كما تم رفع الحد الأدنى لرأس المال، المصرح به، لضمان قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق .

5. التحول الرقمي في الرقابة والإشراف :

في إطار رؤية المملكة، 2030 عزز البنك المركزي استخدام التكنولوجيا في مراقبة أداء شركات التأمين من خلال منصات إلكترونية، مثل منصة "ساما تكافل"، لتسهيل تقديم البيانات والرقابة الآنية على أنشطة الشركات.

كل هذه الإجراءات ساهمت في بناء إطار تنظيمي متين ومرن، يمكّن قطاع التأمين التكافلي من الإستمرار في النمو، مع الحفاظ على طابعه الإسلامي وضمان حماية حقوق المشتركين .

▪ **الربط بين الإطار التنظيمي والتوجهات الإستراتيجية لرؤية المملكة 2030:**

تتماشى جهود تطوير الإطار التنظيمي للتأمين التكافلي في السعودية مع أهداف رؤية المملكة 2030، التي تهدف إلى تنويع الإقتصاد وتقليل الإعتماد على النفط، من خلال تمكين قطاعات مالية وخدمية واعدة، ومن أبرز برامج الرؤية ذات الصلة¹ .

✓ برنامج تطوير القطاع المالي: الذي يسعى إلى تعميق قطاع التأمين، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي، ورفع نسبة التغطية التأمينية للأفراد والشركات.

¹منصر نصر الدين، "إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي بين الطروحات الفقهية وأحكام المرسوم التنفيذي 21_81، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة بكرة، 2021، ص 52_64.

✓ برنامج التحول الرقمي: حيث شجعت الرؤية على رقمنة الخدمات المالية بما فيها التأمين، لتحسين الكفاءة والشفافية وسرعة الوصول إلى الخدمات

✓ برنامج الخصخصة وتمكين القطاع الخاص: الذي شجع شركات التأمين على الدخول في شركات استراتيجية ورفع كفاءتها التشغيلية، تحت إشراف تنظيمي صارم ومتجدد .

هذه التوجهات أدت إلى تحديثات تنظيمية مستمرة، منها: إصدار تعليمات تنظيمية جديدة في مجالات إدارة المخاطر، والرقابة الشرعية، ولإفصاح المالي، والحوكمة.

المطلب الثالث: الأطراف المتداخلة وتحديات التي يوجهها قطاع التأمين التكافلي

الفرع الأول: الأطراف المتداخلة في قطاع التأمين التكافلي في السعودية

يمكن القول أن الأطراف المتداخلة في التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية هي هيئة الإشراف والرقابة وشركات التأمين التكافلي، حيث سنتطرق إليها بالتفصيل فيما يلي:

أولاً: هيئة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين التكافلي في السعودية

في السعودية توجد هيأتان تشرفان وتنظمان وتراقبان أعمال التأمين التكافلي، وهما:

✓ **مؤسسة النقد العربي السعودي (SMA) :**

تأسست مؤسسة النقد العربي السعودي من طرف المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية في عام 1372هـ الموافق ل 1952م ،حيث أوكل إليها العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وتعليمات، من ضمنها دور مؤسسة النقد العربي السعودي في تنظيم صناعة التأمين و الوظائف التقنية المرتبطة بها، حيث تختص المؤسسة بمراقبة شركات تأمين تعاوني بالمملكة وذلك من خلال قيمها بما يلي:

_ إعداد القوانين والتنظيمات التنفيذية لنظام التأمين في المملكة.

- _ تأسيس شركات التأمين التكافلي وإعادة التأمين وتنظيمه.
 - _ الإشراف على أعمال شركات التأمين وإعادة التأمين وتنظيم عملها وفق عدة جوانب تقنية.
 - _ منح الإعتماد والرخص لشركات التأمين التي لها رغبة في العمل بالمملكة العربية السعودية.
 - _ توزيع الفائض التأميني على حملة الصندوق وفق الآليات.
 - _ تنظيم إستثمارات شركات التأمين داخل وخارج المملكة.
 - _ تحديد المؤهلات التعليمية للعنصر البشري المتدخل في العملية التأمينية.
 - _ تفسير وتطبيق العقود وتنظيم شراء التغطية شراء التغطية التأمينية الإلزامية.
- بالإضافة الى هذه المهام فهي تسهر على إرساء قواعد الإفصاح والشفافية بخصوص أعمال شركات التأمين الناشطة في المملكة، وهذا من خلال النشر المعلومات المالية لمستخدميها من الجمهور بصفة دورية ¹.

✓ هيئة سوق المال:

نشأت هيئة السوق المالي في السعودية ببدايات غير رسمية في خمسينيات من القرن الماضي واستمر الوضع على ذلك الى غاية صدور نظام السوق المالي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/30) بتاريخ 1424/6/2 هـ ، اصبح عملها رسميا وتعتبر احد الهيئات الحكومية التي تتمتع بالاستقلال المالي والتنظيم الإداري الخاص بها، وتتولى مهمة تنظيم وتطوير السوق المالي ، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نطاق السوق المالي بهدف توفير المناخ المناسب

¹ رحيش بوجمعة، علام عثمان، دراسة تحليلية لواقع أداء سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية للفترة 2018_2020 ،مجلة التنمية وإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 09_ العدد: 01_ جوان 2024. ص 56_67، ص 61.

للاستثمار في المملكة، بالإضافة إلى دورها الرقابي على استثمارات المؤسسات المالية وشركات التأمين التعاوني الناشطة في السوق المالي السعودي.

ثانياً: شركات التأمين التكافلي في السعودية

تعتبر شركات التأمين التعاوني وإعادة التأمين من أهم الأطراف المتداخلة في الصناعة التأمينية السعودية بل هي الطرف المحوري، فبتأسيس أول شركة وطنية للتأمين التعاوني في المملكة العربية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/5) بتاريخ 1405/4/17 هـ الموافق لسنة 1985م، كانت الخطوة الأولى نحو تعميم أسلوب التأمين التعاوني في عمل شركات التأمين السعودية التي تأسست لاحقاً وأخذت في التطور من حيث العدد والتنوع بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين، وشركات المهن الحرة ذات الصلة بالتأمين التعاوني المرخص لها من مؤسسة النقد العربي السعودي¹.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي بالمملكة السعودية

رغم النمو الذي تشهده صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية، إلا أن سوق التأمين بالمملكة يواجه جملة من التحديات التي نوردتها فيما يلي².

1_ تجزئة السوق: بمعنى وجود عدد كبير من الشركات الصغيرة تمارس نشاط التأمين، مما يجعلها غير قادر على قبول أخطار عالية، وهذا لا يلبي إحتياج الإقتصاد السعودي الذي يتصف في الكثير من نشاطاته بارتفاع التكاليف وارتفاع درجة الخطر، ومن جهة أخرى فإن وجود شركات صغيرة يحد من إمكانية التوسع والتنوع في السوق، بطرح منتجات جديدة وجذب عملاء جدد

¹ معوش محمد الأمين، فوزي عبد الرزاق، متطلبات تنمية آليات عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية: ماليزيا، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس _ سطيف 01، السنة 2020، ص 127.

² عبد المجيد أحمد الأمير: تطوير نشاط شركات التأمين في المملكة، وأهميتها الاقتصادية، بحيث مقدم للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الإقتصاد السعودية حول: الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، مركز الملك فهد الثقافي، الرياض، 02 و 04 جويلية 2007م، ص 21.

2_ ضعف القدرات الفنية في إدارة الأخطار والاستثمار: ويقصد بذلك نقص المختصين وضعف

التواصل مع الجيهاات العالمية لتعرف على أحدث طرق إدارة الأخطار وإستثمار الأقساط المكتتبه وتسويق منتجات التأمين وإصدار منتجات جديدة حسب التغيرات الإقتصادية ولإجتماعية

3_ المنافسة السعريّة: تعتمد أغلب الشركات الى تخفيض أسعار منتجاتها بهدف زيادة الإنتاج،

وهذا لا يتناسب مع جميع منتجات التأمين . فبعض المنتجات تتشابه عقودها الى حد بعيد بين الشركات المختلفة مثل تأمين السيارات وتأمين المركبات مما يجعلها قابلة لأن تكون محل للمنافسة، ولكن الإختلال يحدث عندما تتنافس شركات التأمين في أنواع التأمين الغير قابلة لتنافس لسبب إختلاف التغطيات في وثائقها مثل التأمين الهندسي وتأمين الممتلكات مما يجعل شركات التأمين تتلاعب بتغطيات التي يحتاجها العميل مقابل تخفيض أسعارها فيجب العملاء في حال حدوث الخسائر، أن شركة التأمين ووفق لوثيقة التأمين غير ملزمة بتعويض، وهذا يؤثر سلبا على الثقة في قطاع التأمين.

4_ غياب آليات لتدريب وتطوير العاملين في قطاع التأمين: ونعني بيها عدم وجود معاهد

مختصة وبرامج تدريبية تضمن تدريب العاملين في قطاع التأمين، إضافة الى عدم وجود إشراف ورقابة من قبل الجيهاات المتخصصة في تنفيذ خطط التدريب، يستثنى من ذلك قيام شركات رائدة في مجال التأمين بالمملكة بتقديم دورات تأهيلية على مستوى عال، بتعاون مع المعهد المصرفي السعودي والمعهد المصرفي البحرين.

5_ المعتقدات السائدة في المجتمع: من العوامل المؤثرة في الطلب على خدمات التأمين هو

سيادة النظر التحريمية للتأمين عموما، مما أدى الى نفور شريحة كبير من المجتمع السعودي من

التأمين لتجنب الشبه بالمعاملات التأمينية ويساهم في ذلك غياب التوعية اللازمة لنشر ثقافة التأمين التكافلي¹.

6_ محدودية شركات إعادة التأمين التكافلي: قامت المملكة العربية السعودية بإجراء مجموعة من البحوث واستطاعت في النهاية إحصاء مجموعة من موعيدي التأمين التي حذرت من التعامل معهم لأنهم يمارسون تجارة غير مشروعة او لديهم أعمال أو إتفاقيات أو شراكات مع شركات تتعامل في ما هو محرم ك (القمار ، المخدرات،.....) وفي نفس الوقت تأكدت من وجود شركات تعمل بشكل مشروع يمكن التعامل معها ولكنها محدودة الأمر الذي جعل بعض الشركات لا تتعامل مع موعيدي التأمين خوف من الشبهة، وتعرضت هذه الشركات الى الخسارة المباشرة².

المبحث الثاني: التجربة في الدولة الماليزية

تعد ماليزيا من الدول الرائدة في مجال المالية الإسلامية، وقد كان لها دور محوري في تطوير نموذج التأمين التكافلي، الذي يعد بديلا شرعيا عن التأمين التجاري التقليدي. نشأت تجربة التأمين التكافلي في ماليزيا استجابة الى منتج تأميني يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويعتمد على التعاون والتكافل بين الأفراد، بدلا من المضاربة والغرر المحرمين شرعا، حيث أصبحت تجربة التأمين التكافلي الماليزية نموذجا يستشهد به في العديد من الدول التي تسعى إلى تأسيس أو تطوير صناعة التأمين التكافلي الإسلامي.

المطلب الأول: نشأة وتطور التأمين التكافلي في ماليزيا

تعتبر ماليزيا أول دولة تطبق نظام التأمين التكافلي بشكل رسمي منذ عام 1984، وذلك بعد إصدار قانون التأمين الاسلامي. ومنذ ذلك الحين، شهد القطاع نموا مستمرا، حيث تم تأسيس

¹ غنام سمارة ،مرجع سابق ،ص 60.

² ماجد محمد على أبو شنب: أثر التحديات الميدانية على صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية ،أطروحة دكتوراه في كلية الاقتصاد، تخصص إدارة ،الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 2013م، ص 73.

العديد من شركات التكافل، مدعومة بإطار شرعي وقانوني منظم، وقد ساعدت البيئة الاقتصادية والمالية المستقرة، بالإضافة إلى الدعم الحكومي، في تطور هذه الصناعة بشكل لافت.

ولهذا تعد ماليزيا رائدة عالميا في تبني نموذج التأمين التكافلي ضمن إطار قانوني وتنظيمي رسمي، حيث كانت أول دولة تطلق تشريعا خاصا ينظم التأمين المتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما جعل تجربتها نموذج يحتذى به في الدول الإسلامية على حد سواء.

الفرع الأول: نشأة صناعة التكافل في ماليزيا

بدأت صناعة التكافل في ماليزيا تكتسب زخما عندما شكلت الحكومة الماليزية، في أكتوبر 1982 فريق عمل خاص لإستكشاف جدوى إنشاء شركة تأمين إسلامي. من هذه الدراسة واستنادا إلى توصياتها، تم نشر قانون التكافل لعام 1984 ودخل حيز التنفيذ بعد ذلك للوهلة الأولى، لم يبد أن هناك فرقا كبيرا بين التأمين التقليدي والتكافل من حيث المفهوم، حيث أن كلاهما يوافق على المبدأ الثابت منذ زمن طويل وهو "تجمع الكثيرين لمساعدة القلة البائسة". تلتزم جمعية التكافل الماليزية بتعزيز الإهتمام أعضائها والإشراف على ممارسة التنظيم الذاتي في صناعة التكافل. قدمت خارطة طبق لجمعية التكافل الماليزية في عام 2006 اتجاه الجمعية وتركيزها وتم وضع استراتيجيات ذات أربعة محاور تهدف إلى تحقيق حصة 20 % في صناعة التأمين الشامل بحلول عام 2010 ، وينصب التركيز، من بين أمور أخرى على العلامات التجارية والوعي والإتصالات والخدمات المشتركة من خلال الإستفادة من التكنولوجيا وفرص الإستثمار والعلاقات مع المنظمين، تعتبر هذه الاستراتيجيات قابلة للتحقيق، وكان التعاون الوثيقة بين الأعضاء لإنجاحها وهو مفتاح نجاحها .

وقد تم تشكيل اتفاقية عرفت باتفاقية مشغلي التكافل TA حيث تم توقيع هذه الإتفاقية رسميا في 22 ماي 2008 بين جميع مشغلي التكافل، وتضع الإتفاقية أساس معيار مشتركا بين جميع

المشغلين للتنظيم ومراقبة الأمور المتعلقة بالفحص المسبق للعقد للوكلاء ونظام تسجيل الوكالات ومدونة أخلاقيات المهن، والإمتثال لتعريف التكافل العامة لأعمال السيارات والحرائق. كان الهدف من تطبيق الإتفاقية هو جعل الصناعة أقوى من حيث تبسيط ممارسات السوق بين المشغلين، وكذلك تنسيق صناعة التأمين التكافلي والتقليدي (صعبة التكافل الماليزية)¹.

الفرع الثاني: مراحل التأسيس

1. التوسع والانتشار:

منذ الثمانينات، شهد قطاع التأمين التكافلي الماليزي نموا مطردا ، حيث تم تأسيس العديد من الشركات الجديدة، سواء كانت شركات مستقلة متخصصة بالتكافل أو نوافذ اسلامية ضمن شركات تأمين تقليدية، كما شجعت الحكومة على اعتماد هذا النظام من خلال تقديم حوافز ضريبية، ودعم مالي للمؤسسات الإسلامية²

2. إدماج التأمين التكافلي في النظام المالي الشامل :

في إطار سياسة "النظام المالي المزدوج"، سمحت ماليزيا بوجود كل من شركات التأمين التقليدي وشركات التأمين التكافلي ضمن نفس البيئة المالية، بشرط الفصل الواضح في العمليات والتمويل. كما أن البنك المركزي المالي (Malaysia Negara Bank) تولى الإشراف المباشر على هذا القطاع، مع إلزام الشركات بوجود هيئة رقابة شرعية مستقلة.

¹ رقيق عقبة، لباز الأمين، " التجربة الماليزية للتأمين التكافلي كمدخل لتطور التمويل الإسلامي (مع بيان أثره على تطور التمويل سلطان الإسلامي الماليزي)، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، مجلد: 5/العدد: 2 ، أكتوبر 2021، جامعة الجلفة (الجزائر)، ص 85.

² بوديسة، سمية، وخبابة حسان. "تقييم سياسة الـكتتاب في شركات التأمين التكافلي: دراسة حالة مجموعة من شركات التأمين التكافلي الماليزية." مجلة العلوم المالية والمصرفية، جامعة باتنة، 2020، ص. 433-448.

3. التحول النوعي والتحديث :

في عام 2013، تم إصدار قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA 2013) الذي ألغى قانون التكافل السابق، ودمج تنظيم جميع الخدمات المالية الإسلامية _ بما ذلك التكافل _ في إطار شامل وحديث.

وقد ألزم القانون الجديد شركات التكافل بتقسيم أعمالها إلى جزئين:

• صندوق المشاركين (Fund' Participants)

• صندوق المساهمين (Fund' Shareholders)

هذا التقسيم عزز من الشفافية والفصل بين حقوق المشتركين وأموال المستثمرين .

4. مساهمة ماليزيا عالميا لتطوير التكافل:

تعد ماليزيا عضوا نشطا في المنظمات الدولية المعنية بصناعة المالية الإسلامية ، مثل :

مساهمة ماليزيا عالميا نشط في المنظمات الدولية المعنية بالصناعة المالية عند ماليزيا عضو إسلامي، مثل:

• هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

• مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

وقد أسهمت بخبرتها في صياغة المعايير الدولية المتعلقة بالتأمين التكافلي ، كما أنها تستضيف العديد من المؤتمرات والدورات التدريبية المتخصصة في هذا المجال ¹ .

¹ عيلان، وفاء. "دور شركات إعادة التأمين العالمية في تحسين نشاط شركات التأمين المتنازلة للفترة (2005-2017)". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2019، ص. 226-246.

المطلب الثاني: الأطراف المتدخلة في قطاع التأمين التكافلي في ماليزيا

الفرع الأول: هيئة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين التكافلي في ماليزيا

_ البنك المركزي الماليزي (Bank Negara Malaysia-BNM):

بنك نيجارا ماليزيا (البنك المركزي لماليزيا)، هو هيئة قانونية تم اعتمادها بتاريخ 26 جانفي 1959 تحت قانون البنك المركزي الماليزي لسنة 1958، حيث يتمثل دورها في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي بهدف توفير بيئة مواتية للنمو المستدام للاقتصاد الماليزي و الحفاظ على استقرار الأسعار من خلال تطوير القطاع المالي بصورة سليمة ومرنة، كما يعمل على دعم قطاعات الاقتصاد الحقيقي و يلعب وظيفة مهمة في تنفيذ خطط تنمية للأسواق المالية وتعزيزها بما في ذلك سوق التأمين التكافلي. كما يقوم البنك المركزي الماليزي بتحسين الهيكل الشرعي الإسلامي باستمرار لمواكبة التطورات والمستجدات في صناعة التأمين التكافلي وذلك منذ تكليفه بمهمة الإشراف والرقابة عليها في ماي 1988، ويعتبر ذلك ضروريا لضمان التوافق بين التأصيل الفقهي الشرعي وجهود تعزيز الهيكل التنظيمي لمراقبة الصناعة المالية الإسلامية ككل، مما يعزز ثقة المستهلكين ويمنح قدرا أكبر من المرونة لشركات التأمين التكافلي لابتكار منتجات تأمينية داخل الإطار الشرعي الإسلامي، حيث ركز البنك كل جهوده على تطوير نظام حماية المستهلكين من خلال تعزيز هيكل التنظيم والمراقبة لضبط ممارسات مقدمي الخدمات التأمينية، وذلك بطرق عدة منها أدنى متطلبات وشروط الإفصاح حول المساهمات والمميزات والاستثناءات والقيود المفروضة على منتجات التكافل، إضافة إلى استحداث مكتب التوسط المالي كهيئة موحدة لحل الخلافات الناشئة بين المستهلكين ومقدمي الخدمات المصرفية والتأمينية التكافلية¹.

¹- Malaysian Takaful Association, consulter le 13/12/2019 a 00 :55 via : <http://www.malysiantakaful.com.my/About-MTA/History-of-MTA.asp>

ـ مجلس الاستشارة الشرعية للمصارف الإسلامية والتكافل (SAC) :

تم تأسيس المجلس (Council Advisory Shariah) البنك المركزي الماليزي في شهر ماي 1998 وذلك دف تحديد الأحكام الشرعية الإسلامية حول نشاط المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلي والمؤسسات المالية الإسلامية ككل، والخاضعة تحت إشراف ورقابة البنك المركزي الماليزي، يتمتع هذا المجلس بسلطة تسوية الخلافات في المسائل الشرعية التي تقع ضمن نطاق صلاحيته، وذلك منذ سنة 2004 أين تم تعزيز دوره وترقيته بصفة قانونية ليكون مرجعا للتحكيم في النزاعات المتعلقة بالمسائل الشرعية ضمن قضايا المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وشركات التأمين التكافلي¹.

ـ اللجان الشرعية على مستوى شركات التأمين التكافلي نفسها :

بموجب قانون التكافل وجب على كل شركة تأمين تكافلي مرخص النشاط لها في السوق التأميني الماليزي، إنشاء لجنة شرعية كجزء من الإدارة الداخلية وكأحد المتطلبات الكيفية لهذا النوع من الشركات وذلك من أجل التأكد من التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية في أعمالها، وقد أصدر البنك المركزي الماليزي في هذا الإطار لوائح قانونية حول إدارة اللجان الشرعية داخل المؤسسات المالية الإسلامية².

ـ جمعية التكافل الماليزية (MTA: Malaysian Takaful Association) :

تأسست في نوفمبر من سنة 2002 نتيجة اتحاد مجموعة من شركات التأمين التكافلي الناشطة في القطاع، حيث تهدف إلى تطوير و تعزيز صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا وحماية مصالح أعضائها من الشركات، وذلك من خلال قيامها بعدة مبادرات في سبيل ذلك منها: وضع

¹ - Malaysian Takaful Industry 1984-2004, op-cit, p p, 8,11.

² معوش محمد الأمين ، فوزي عبد الرزاق ، مرجع سابق ص 121 .

خطة العمل سنة 2006م لتحقيق أهداف واستراتيجيات الجمعية وأعضائها من الشركات، و تنفيذ الاتفاق المشترك بين شركات التأمين التكافلي الماليزية سنة 2008م (Agreement) ITA : Operators Takaful-Inter، والفحص الأساسي للتكافل لوسطاء التأمين التكافلي (Examination Basic Takaful) للتأكد من الكفاءة ومعرفة عملهم بالعمل وعرض الخدمات التأمينية التكافلية للجمهور، بالإضافة إلى وضع نظام إجراءات تسجيل وكيل التأمين التكافلي (Agents Takaful of Registration)، والعديد من المبادرات الأخرى التي تنظمها باستمرار للنهوض بالصناعة التأمينية التكافلية في البلاد¹.

الفرع الثاني : شركات التأمين التكافلي في ماليزيا

تعد ماليزيا واحدة من أبرز الدول التي طورت سوقا قويا ومتنوعا لشركات التأمين التكافلي ، حيث تعمل هذه الشركات تحت إشراف و رقابة البنك المركزي الماليزي ، وضمن إطار تشريعي متكامل لضمان التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

أنواع شركات التأمين التكافلي في ماليزيا :

توجد في ماليزيا ثلاثة أنواع رئيسية من مزودي خدمات التأمين التكافلي² :

1. شركات التكافل العائلي :

تختص بتقديم برامج حماية ادخارية للأفراد والعائلات، مثل :

_ خطط التأمين على الحياة .

_ خطط التقاعد

1 - محمد أكرم لال الدين، الوضع المهني والاقتصادي لصناعة التكافل الحالية في باكستان وماليزيا، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني، 2 أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الجامعة الأردنية، يومي 11 و 12 أبريل 2010، ص 11.

2 عيالن، وفاء. "نور شركات إعادة التأمين العالمية في تحسين نشاط شركات التأمين المتنازلة للفترة (2005-2017)". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، _ جامعة سطيف، 2019، ص 226.

_ خطط التعليم لأطفال

تقوم هذه الشركات بجمع المساهمات ، استثمارها بطريقة اسلامية ، مع تقديم تعويضات للمشاركين أو لورثتهم في حالات محددة .

أمثلة :

Syarikat Takaful Malaysia Keluarga Berhad _

Etika Family Takaful Berhad _

2. شركات التكافل العام :

تقدم حماية ضد المخاطر العامة، مثل:

_ تأمين المركبات

التأمين الصحي

_ تأمين الممتلكات

التأمين ضد الحوادث

تقوم بإدارة صندوق المشتركين لتعويض الأضرار الناجمة عن حوادث معينة حسب شروط العقد.

أمثلة :

Etika General Takaful Berhad _

Takaful Ikhlas General Berhad _

3. شركات إعادة التكافل :

تقدم خدمات إعادة التأمين التكافلي لشركات التكافل الأخرى، لحمايتها من المخاطر الكبرى وتوزيع الخطر.

تخضع لنفس مبادئ الشريعة الإسلامية.

أمثلة :

(MNRB Retakaful) (وحدة تابعة لمجموعة MNRB Holding)

المطلب الثالث: عوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا

أولاً: الدعم الحكومي وبخاصة من المصرف المركزي الماليزي

حظيت المصرف الإسلامي والتكافل بدعم غير محدود من الحكومة الماليزية والمصرف المركزي الماليزي، وهو ما ساعدها على القيام بمبادرات مهمة لتعزيز الصناعة المحلية، ومكنها من دخول السوق العالمي، وقد تمثل هذا الدعم في وضع الحكومة الخطة الأساس للصناعة المالية (Master Plan for Financial Sector) المكونة من خطة إستراتيجية لمدة عشرة أعوام (2001_2010)، والخطة الإستراتيجية الثانية (Financial Sector Blueprint) (2011_2020)، وكلاهما تهدف إلى تحديد الإتجاه المستقبلي للنظام المالي، وتعزيز الصناعة المالية، بما في ذلك صناعة التكافل¹.

وبادرت الحكومة أيضاً بخطوة عملية من خلال تحييد بعض الضرائب (neutralization of tax) وإعفاء بعضها الآخر (exemption from tax) لمدة مرضية للشركات التي توفر خدمات التكافل، وذلك بهدف تشجيع اعتماد المزيد من شركات التكافل أو نوافذ التكافل في البلد،²

¹ Bank Negara Malaysia, Financial sector blueprint 2011_2020. Strengthening Our Future, 69(4), [² Incentives for Takaful, \[http://www.mifc.com/index.php?ch=ch_kc_framrwork&pg_kcfm_incentives&ac=273,\\(Accessed 2 January 2021\\).\]\(http://www.mifc.com/index.php?ch=ch_kc_framrwork&pg_kcfm_incentives&ac=273,\(Accessed 2 January 2021\).\)](https://www.bnm.gov.my/documents/20124/828520/BNM_FSBP_FULL_en.pdf/dc02e341-99c4-2907-7a67-b33914a5bf8a?t=1585101941414,(Accessed 2 January 2021),p17.</p></div><div data-bbox=)

وعرضت أيضاً رخص التشغيل لشركات التكافل العالمية التي تريد تقديم خدماتها في ماليزيا، وهذه المبادرات كلها التي قامت بها الحكومة دليل على دعمها وسعيها لإنجاح صناعة التأمين الإسلامي، وبمثل هذا التشجيع تجاوز سوق التكافل 22% من معدل سوق التأمين، وهذا تطور نوعي مقارنة بكثير من الدول الإسلامية التي يمثل فيها سوق التكافل نسبة ضئيلة مقارنة بسوق التأمين التقليدي.

ثانياً: وضوح الرؤية وإستراتيجية العمل

تميزت المؤسسات الماليزية بعامة، والمؤسسات المالية بخاصة، بقوة التخطيط، وذلك من خلال التأكيد على وضوح الرؤية، والتسطير المحكم للأهداف والإستراتيجيات قبل مباشرة العمل، وقد استلهمت المؤسسات الماليزية هذه الرؤية الشاملة للحكومة الماليزية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق تون محاضر محمد التي أطلق عليها "رؤية 2020" (Vision2020)، فقد تقدم تأسيس ماليزيا صناعة التكافل وفق رؤية واضحة لها، وكذا وضع إستراتيجية قوية لإنجاحها من خلال إطار قانوني شامل تمثل في قانون التكافل عام 1984م، وكذا التخطيط لرفد هذه الصناعة برأس مال بشري مؤهل، فأسست الحكومة الماليزية الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا عام 1984 لرفد المؤسسات الإسلامية بعامة، والمؤسسات المالية بخاصة، بإطارات متخصصة، ثم أسس المصرف المركزي الماليزي الجامعة العالمية للتمويل الإسلامي (إنسيف) عام 2005م، وكذا الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (إسرا) عام 2008م، لتطوير المنتجات المالية بما فيها منتجات التكافل، وبحث قضايا التمويل الإسلامي الملحة، ودعمت مؤسسات التدريب إطارات المؤسسات المالية والتكافل الإسلامي، وألزمت شركات التكافل بوضع ميزانية للبحوث وتدريب

إطاراتها، وقد صار عرفا لدى شركات التكافل وضع رؤية وإستراتيجية للعمل، وكذا الحضور المستمر لإطاراتها في المؤتمرات والندوات وورشات العمل والبرامج التدريبية¹.

ثالثا: وضوح الإطار القانوني وانضباطه

إن اهم ما أسهم في نجاح التكافل في ماليزيا استناده إلى أرضية قانونية صلبة ومنضبطة تميزت بالشمولية والنظرة المستقبلية.

أما شموليتها، فقد تمثلت في الآتي:

_ وضع إطار كلي لتحرك شركات التكافل، تمثل في قانون التكافل سنة 1984م².

_ إصدار أدلة إرشادية لجملة من المنتجات المالية منها: المبادئ الإرشادية لمنتجات التكافل العائلي (Guidelines on Family Takaful Products) 2006م، والمبادئ الإرشادية لاختبار تحمل شركات التكافل (Guidelines on Stress Testing for Takaful operators) 2008م، والمبادئ الإرشادية بشأن الشفافية والإفصاح عن المنتجات (Guidelines on product Transparency and Disclosure) 2009م، والمبادئ الإرشادية لعرض منتجات جديدة لشركات التأمين والتكافل (Guidelines on operators Introduction of New products for Insurance Companies and Takaful) 2010م، والمبادئ الإرشادية لأسس تقييم مسؤوليات التكافل العائلي والتكافل العام (Guidelines General Takaful & on Valuation Basis for Liabilities of Family Takaful Business) 2011م، وقد حظيت هذه الأدلة الإرشادية بقبول شركات التكافل كونها شاركت في

¹ نصر الدين إبراهيم أحمد حسين، التجديد، مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، المجلد السادس والعشرون، ذو الحجة 1443هـ/يوليو 2022م، العدد الثاني والخمسون، ص60.

² انظر <http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=14> تاريخ الإطلاع 13/05/2025م.

صياغتها من خلال إرسال البنك المركزي الماليزي مسودات هذه الأدلة الإرشادية إلى المؤسسات المالية بما فيها شركات التكافل، وأدرجت ملاحظات أصحاب الصناعة ضمن الدليل الإرشادي¹.

_ وضع دليل للحوكمة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية Guideline Shariah Governance لضمان شفافية عالية وإدارة حازمة للمؤسسات المالية بما فيها شركات التكافل.

_ تأسيس مجلس استشاري شرعي وطني تابع للبنك المركزي الماليزي يمثل المرجعية الشرعية عند النزاع في قضايا المعاملات المالية الإسلامية، وذلك في إطار إرساء الإطار القانوني للرقابة على عمل المصارف الإسلامية وشركات التكافل²، وقد أصدر هذا المجلس قرارات مهمة أسهمت في تطوير الصناعة وضمان موافقتها للشريعة، من بين هذه القرارات³:

أ _ تقديم نموذج للتكافل وإعادة التكافل.

ب _ توفير الحماية لمنتجات التمويل

ج _ إصدار قرارات متعلقة بإدارة مخاطر التكافل

د _ تحديد موارد شركات التكافل

هـ _ تحديد كيفية إدارة صندوق التكافل

و _ رسم المبادئ العامة المتعلقة بالتكافل

ي _ تأسيس لجنة للمواءمة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

(The Law Harmonisation Committee) في الإطار المصارف الإسلامية وشركات التكافل، وقد كلف رئيس المحكمة العليا بماليزيا بالإشراف عليها :

¹ انظر ، <http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=18&pg=55&ac=584> تاريخ الإطلاع 13/05/2025م

² انظر <http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=7&pg=715&ac=802> تاريخ الإطلاع 13/05/2025م

³ انظر BNM, Resolusi Syariah dalam Kewangan IslamK, (ماليزيا: البنك المركزي الماليزي، ط2، 2010م)، ص 62_93 .

_ تأسيس قسم في القضاء مكلف بالفصل في قضايا المصارف الإسلامية والتكافل.

_ تأسيس المركز الإقليمي للتحكيم في النزاعات المالية يتناول النزاعات في القضايا المتعلقة بالمعاملات الإسلامية، اسمه مركز كوالا لمبور الإقليمي للتحكم.

The Kuala Lumpur Regional Centre for Arbitration (KLRCA)

_ إلزام المحامين المشاركين في صياغة عقود المصارف الإسلامية والتكافل بالحصول على شهادة في المالية الإسلامية .

أما **النظرة المستقبلية**، فقد تمثلت في صياغة قوانين المؤسسات المالية عموماً والإسلامية على وجه الخصوص بمقارنة مصلحة تجمع بين الحفاظ على المصالح المحلية، وتحفيز المؤسسات المالية الأجنبية لا سيما التي تتوفر على تقنيات عالية في الجانب الخدمي لمباشرة العمل في ماليزيا. وقد جسدت هذا في قوانين واضحة ومنضبطة، وأفق استثماري واعد، وتسهيلات ضريبية مغرية، وقد كانت نتيجة هذه النظرة المستقبلية واضحة في العدد المعتبر من الشراكات التي وقعتها مؤسسات تأمينية عالمية مع مؤسسات ماليزية ناشئة، وفي الإستقرار الكبير في صناعة التكافل واطراد نسبة النمو¹ .

رابعاً: الإهتمام برأس المال البشري

تنبّهت الحكومة الماليزية إلى أهمية رأس المال البشري المؤهل من خلال رؤية 2020م التي تضمنت تحديات تسعة عد تجاوزها أساساً لتحقيق هذه الرؤية، وقد تنال البند السادس من هذه الرؤية تحدياً متعلقاً برأس المال البشري ومواصفاته. فقد جاء فيه " : تحديات تأسيس مجتمع علمي تقديمي ذي نظرة مستقبلية يدعم الإبداع ولا يقتصر دوره على استهلاك التكنولوجيا، وإنما يسهم

¹ محمد أكرم لال الدين ، سعيد بوهراوة، صناعة التكافل الماليزية: عوامل النجاح ومكامن التطوير، الجامعة الإسلامية العالمية _ ماليزيا، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد 10، العدد 1، يونيو 2013م. ص 16.

في مستقبل الحضارة العلمية والتكنولوجي". ،فباشرت بتأسيس جامعات تضطلع بهذه المهمة ،وأرسلت بعثات دراسية إلى جامعات غربية ذات مكانة عالمية للإستفادة من أكبر قدر ممكن من المعرفة المتقدمة .وعلى صعيد المالية الإسلامية أدركت النقص الفاحش الذي تعاني منه هذه المؤسسات ،لقد تضمنت وعليه فقد فباشرت بتأسيس الجامعات التي تقوم بهذه المهمة، فأسست الجامعة الإسلامية العالمية سنة 1984م التي أسست بدورها المعهد الإسلامي للتكافل والتمويل الإسلامي، زيادة على قسم المالية الإسلامية في كلية الإقتصاد والقانون .وأسس البنك المركزي الماليزي سنة 2005م الجامعة العالمية لتعليم المالية الإسلامية .وتأسست بعدها كليات وأقسام للمالية الإسلامية في جملة من الجامعات الماليزية .وعلى صعيد التطوير والتدريب تم تأسيس .

سنة 1994م ،Securities Industry Development Corporation –SIDC

سنة 2001م ، Islamic Banking and Finance Institute Malaysia –IBFIM

سنة 2003م ، International Centre for Leadership in Finance –ICLIF

و Financial Program Talent Sector Enrichment P –FSTEP سنة 2007م. وعلى صعيد البحث العلمي في المالية الإسلامية أسس البنك المركزي الماليزي الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية سنة 2008 م لرصد الصناعة المالية ببحوث تأصيلية وتطبيقية تستجيب للتحديات المحلية والدولية.

تدريب المدربين على البرامج المالية التعليم من قبل اجينيسي كو نسيلينغ دان بيرغورسان كريديت (AKPK)الحلقة الدراسية هو تعزيز السلطة على البرنامج الذي يوفر معلومات مفيدة ونصائح جيدة وكذلك توفير مجموعه أدوات مالية لتشجيع إدارة الأموال الحكيمة والإنضباط المالي، ويسلط الضوء على عواقب القرارات المالية في حاله الحياة الواقعية مع التركيز على المنتجات المالية مثل بطاقات الإئتمان ، و التمويل تاجيري و قروض الإسكان.

وعلى مستوى التوعية بالمالية الإسلامية والتعريف بجهد ماليزيا في هذا المضمار أسست الحكومة الماليزية ممثلة في مجموعة من الوزارات "المركز الإسلامي العالمي للتمويل الإسلام (MIFC Malaysia International Islamic" Financial Center)، سنة 2006 م، كان هدف هذا المركز المسطر في موقعه الإسهام في جعل ماليزيا مركزا عالميا رئيسا للتمويل الإسلامي وشجعت شركات التكافل على الإنطواء تحت مظلة تجمع شملها، فتأسست جمعية شركات التكافل الماليزية (Malaysian Takaful Association (MTA سنة 2003م لتنسيق جهود شركات التكافل وإعادة التكافل، وتبحث أهم التطورات والتحديات التي تواجهها هذه المؤسسات. بالإضافة إلى صميم برنامج قياده الشباب للإدارة التكافل (YTML) تم تصميم هذا البرنامج لمديري الإدارة الوسطي الذين يبحثون عن عمليات تدريب القيادة الإدارية. وكانت تهدف إلى مساعده المديرين الشباب على إعداد أنفسهم على المسؤولية ، وتعزيز ثقتهم واكتساب فهم أعمق لقضية التغيير التي تواجهها هذه الصناعة ¹ .

خامسا: قوة البنية التحتية

عرف البنية التحتية (Infrastructure) بأن الهياكل المادية والتنظيمية الأساسية اللازمة لتسيير المؤسسة، ففي هذا النطاق اتخذت ماليزيا خطوات نوعية لتأمين بنية تحتية متينة للتأمين التكافلي، وقد تضمنت هذه البنية الخطوات التالية ²:

- تأسيس قسم للصيرفة الإسلامية والتكافل سنة 2000 ضمن أقسام البنك المركزي الماليزي؛

- تعيين رسمي لأحد نواب محافظ البنك المركزي لمتابعة أعمال المصارف وشركات التكافل؛

¹ بن الزاوي إشراق، خالدي مليكة، مرجع سابق، ص 114، 115.

² معوش محمد الأمين، مرجع سابق، ص 124 .

- تأسيس هيئة للرقابة الشرعية الوطنية تضم جملة من علماء الشريعة المتخصصين في الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي

المطلب الرابع: التحديات والفرص التي تواجه التأمين التكافلي في ماليزيا

الفرع الأول: التحديات التي تواجه التأمين التكافلي في ماليزيا

رغم النجاح المتواصل لصناعة التأمين التكافلي واتساع تطبيقاتها في العالم، إلى أنها تواجه مجموع من التحديات، والتي يمكن تصنيفها إلى تحديات تتعلق بالبيئة الداخلية ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية، والتي نستعرضها من خلال ما يلي:

- عدم الحسم في القضايا الشرعية العالقة: من مواطن الضعف، وجود قضايا شرعية عالقة أدى عدم الحسم فيها إلى تلبس بعض منتجات التكافل ببعض الشبهات الشرعية.
- تداخل البعد التعاوني والتجاري: هناك عدم ارتياح من قبل البعض لمبدأ صناعة التكافل الحالية حيث يتهمها بأنها أسست ابتداء على أنها تعاونية، ولكنها سرعان ما اقتصرت على الخدمات التجارية.
- ضعف السرعة والكفاءة في توفير الخدمات: إن من التحديات الحالية توفير الخدمات في أقصر وقت وبأسرع وقت ممكن بحيث يستمتع المشترك بفائدة التكافل عندما يصيبه الضرر
- عدم تكافؤ المنافسة مع مؤسسات التأمين التقليدي: لا شك أن أهم عامل يجذب إلى المؤمنين الاشتراك في التأمين هو مصداقية المؤسسة وفعالية خدماتها، وقد مثل هذان العاملان إلى حد ما عائقا للتوسع السريع لكثير من مؤسسات التكافل الماليزية، حيث إنها وبسبب حداثة نشأتها و قلة تجربتها، ومحدودية هيكلها المادية والبشرية، لم تتمكن من منافسة خدمات مؤسسات التأمين التقليدية.

- ضعف ثقافة التكافل وقلة التوعية الدينية به: يظهر من خلال إحصاءات التكافل في الدول الإسلامية لسنة 2011 م أن ثقافة التكافل في ماليزيا وإن كانت أفضل من مثيلاتها في الدول الإسلامية الأخرى، غير أنها لا تزال تحتاج إلى مزيد من الوعي والعناية¹.

المنافسة مع شركات التأمين التقليدي:

في ظل وجود نظام مالي مزدوج، تواجه شركات التكافل تحديات تنافسية كبيرة مع نظيراتها التقليدية، خاصة من حيث تسويق المنتجات وتكلفة الخدمات.

نقص الكفاءات البشرية المتخصصة:

يعاني القطاع من قلة الأطار البشرية المؤهلة التي تجمع بين المعرفة بالتمويل الإسلامي والخبرة في التأمين، مما يحد من قدرة الشركات على التطوير والابتكار.

التحديات التكنولوجية:

على الرغم من التقدم الرقمي، ما تزال بعض شركات التكافل بطيئة في التحول الرقمي الكامل، مما يؤثر على تجربة العملاء ويضعف القدرة التنافسية².

الفرع الثاني: الفرص التي تواجه التأمين التكافلي في ماليزيا

1. لدعم الحكومي المستمر:

تواصل الحكومة الماليزية تقديم الدعم لتوسيع نطاق التكافل من خلال السياسات المالية والتشريعات المشجعة، مما يعزز من فرص النمو المحلي والدولي.

عطا الله حدة ، العايب عبد الرحمان ، التأمين التكافلي في ماليزيا ضرورة حتمية أم رؤية مستقبلية ،مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، المجلد 17 ، العدد 02 ، جوان 2022 ، جامعة سطيف 1 (الجزائر) ص 156.

دليلة هامل ، عبد الرحمان العايب ، أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على ملاءة شركات التأمين التكافلي -دراسة قياسية لشركات التأمين التكافلي الماليزية (2012_2016) ص 45

2. النمو السكاني وزيادة الطلب على الحماية المالية:

مع تزايد الوعي المالي لدى الافراد، وازدياد الطبقة الوسطى، يرتفع الطلب على حلول تأمينية إسلامية مرنة وآمنة.

3. التحول الرقمي والإبتكار :

تمثل التكنولوجيا فرصة كبيرة لشركات التكافل لتقديم خدمات ذكية، مثل التأمين عبر التطبيقات، والذكاء الاصطناعي في تسوية المطالبات، مما يحسن الكفاءة ويزيد من رضا العملاء.

التمدد الإقليمي والعالمي:

تمتلك ماليزيا خبرة رائدة تؤهلها لتصدير نموذجها في التكافل إلى دول أخرى، خاصة في آسيا وإفريقيا، من خلال الشركات الدولية والاستثمارات العابرة للحدود.

الاندماج بين التكافل والمصرفية الإسلامية:

يشكل التعاون بين شركات التكافل والبنوك الإسلامية فرصة لتسويق منتجات التكافل عبر قنوات التمويل الإسلامي، مما يوسع قاعدة العملاء ويزيد من الربحية.

هذه التحديات والفرص تجعل من قطاع التأمين التكافلي في ماليزيا بيئة ديناميكية تحتاج إلى توازن دقيق بين التطوير المستمر والاستجابة الذكية لمتغيرات السوق ¹.

قتاتلية عصام، عياد صالح، آليات استثمار صندوق المشتركين في شركات التأمين التكافلي (دراسة تحليلية على بعض شركات التأمين التكافلي) ¹ النشاط في السعودية، ص 344.

خلاصة الفصل الثاني:

يتضح من خلال دراسة تجربة المملكة العربية السعودية في التأمين التكافلي أنها تُعد من بين النماذج الرائدة والناجحة في العالم الإسلامي، حيث استطاعت المملكة تحقيق قفزات نوعية في تطوير هذا القطاع، بفضل اعتمادها نموذج التأمين التعاوني المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وكذا تبنيها لإصلاحات تنظيمية وتشريعية فعالة، وقد ساهمت عدة عوامل في نجاح هذه التجربة، أبرزها وجود إطار تنظيمي متكامل تحت إشراف البنك المركزي السعودي، والزامية إنشاء هيئات رقابة شرعية داخل الشركات، وتفعيل أنظمة الحوكمة والإفصاح، إلى جانب تحفيز الاندماجات بين الشركات الصغيرة لتعزيز التنافسية والملاءة المالية، ورغم هذا التقدم، لا تزال هناك تحديات قائمة، كضعف الوعي التأميني، وتجزئة السوق، والمنافسة السعرية، ما يفرض ضرورة الاستمرار في الإصلاح وتكثيف الجهود التوعوية والتكوينية لتجاوز هذه العقبات، وبذلك تُعد التجربة السعودية نموذجًا غنيًا يمكن الاستفادة منه عند التفكير في تطوير التأمين التكافلي في الجزائر، خاصة من حيث الجوانب التنظيمية والرقابية وآليات توسيع قاعدة التأمين بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجزء التطبيقي

تمهيد:

شهد قطاع التأمين التكافلي في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، في إطار سعي الدولة إلى تنويع أدوات التمويل الإسلامي وتلبية احتياجات شريحة واسعة من المواطنين الذين يفضلون التعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ويعد التأمين التكافلي بديلاً شرعياً للتأمين التجاري، يقوم على مبدأ التعاون والتكافل بين المشتركين، حيث يسهم كل فرد بمبلغ مالي يخصص لتغطية الأضرار والخسائر التي قد تصيب أحد المشتركين، دون هدف ربحي تقليدي من طرف الشركة المسيرة.

حيث تجربة " سلامة للتأمينات " تعكس التحديات والفرص التي تواجه صناعة التأمين التكافلي في الجزائر وتبرز أهمية الدعم الحكومي والتشريعي في تمكين هذا القطاع من النمو والازدهار، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وعلى ضوء ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما كما يلي:

المبحث الأول: ضوابط وتحديات التأمين التكافلي وآفاق تطويره

المبحث الثاني: واقع صناعة التأمين التكافلي في الجزائر (تجربة شركة سلامة للتأمينات)

المبحث الأول: ضوابط وتحديات التأمين التكافلي وآفاق تطويره

يعد التأمين التكافلي من الصيغ الحديثة التي بدأت تأخذ مكانها في السوق الجزائري، لكنه ما زال يواجه العديد من التحديات، في هذا المبحث سوف نتعرف على أهم ضوابطه، التحديات التي تواجهه، وآفاق تطويره في السوق الجزائرية.

المطلب الأول: الضوابط القانونية للتأمين التكافلي في الجزائر

الفرع الأول: شروط ملف اعتماد ممارسة التأمين التكافلي

وحتى يتم الترخيص بممارسة التأمين التكافلي لشركة التأمين التكافلي أو لشركة التأمين التقليدي التي تفتح نافذة للتأمين التكافلي يجب أن يتضمن ملف اعتماد الوثائق التي أشارت إليها المادتين: 6 و 7 من المرسوم التنفيذي : 21_81 ، و المتمثلة في:

- نموذج الاستغلال والذي يكون إما الوكالة أو المضاربة أو مختلط بين الوكالة والمضاربة
- قائمة أعضاء لجنة الإشراف الشرعي.
- التنظيم الذي تعتمده الشركة وضعه لممارسة التأمين التكافلي.
- تعهد الشركة بفصل تام حساب المشاركين وحساب الشركاء
- الطريقة المعتمدة في توزيع رصيد صندوق المشاركين، وفقا للمادة : 23 من المرسوم التنفيذي رقم : 21_81 .
- إضافة إلى الوثائق التي نص عليها المرسوم التنفيذي رقم : 96_267 ، (المرسوم التنفيذي : 21_81، 2021) .

الفرع الثاني: صندوق المشاركين

أولاً: تعريف صندوق المشاركين

يتمثل صندوق المشاركين الخاص بأقساط المؤمن لهم، وقد عرفته المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم: 21 _ 81 بقولها: (الحساب الذي تودع فيه المساهمات ومداخيل التوظيفات و الذي يتم من خلاله دفع التعويضات و تكاليف التسيير، و يسمى حساب المشاركين أو صندوق المشاركين، في صلب النص،).

ثانياً: نماذج استغلال صندوق المشاركين

نصت المادة: 09 من المرسوم التنفيذي رقم: 21 _ 81 على النماذج التي يمكن من خلالها شركة التأمين استغلال صندوق المشاركين، حيث نصت على أنه: (تسيير الشركة التي تمارس عمليات التأمين التكافلي الصندوق المذكور في المادة 2 أعلاه ، حسب أحد نماذج الاستغلال الآتية :
أ) الوكالة.

ب) المضاربة.

ج) نموذج مختلط بين الوكالة والمضاربة.

فالنماذج التي أشار إليها المشرع تتمثل في الوكالة ، المضاربة ، أو النموذج المختلط بين الوكالة و المضاربة ، وهذا ما سوف يتم توضيحه في ما يلي :

أ_ الوكالة :

نصت المادة : 10 من المرسوم التنفيذي على أنه : (حسب نموذج الاستغلال "الوكالة " المذكور في المادة 9 أعلاه ، تتعهد الشركة التي تمارس التأمين التكافلي بتسيير الصندوق ، مقابل أجر في شكل عمولة تسمى " عمولة الوكالة " وتحسب على أساس نسبة ثابتة تطبق على

مبالغ المساهمات المدفوعة)، و تطبيق هذا النموذج يكون من خلال قيام المؤسسين أو المساهمين بإدارة صندوق المشاركين أو المؤمن لهم ، مقابل أجرة أو عمولة يأخذونها من الأقساط ، ويمكن أن تكون الأجرة مبلغا محددا أو نسبة من الأقساط .

بـ المضاربة:

نصت المادة : 11 من نفس المرسوم التنفيذي إلى النموذج الثاني للاستغلال و المتمثل في المضاربة بالقول : (حسب نموذج الاستغلال " المضاربة " المذكورة في المادة 9 أعلاه ، تتعهد الشركة التي تمارس التأمين التكافلي ، بتسيير الصندوق مقابل أجر يجسب على أساس حصة محدد مسبقا من الفوائض الفنية و المالية و الناتجة عن الصندوق .) ، فالمساهمون في شركة التأمين يتولون استثمار أموالهم في شركة التأمين الإسلامية كمضارب ، بحيث تقسم الأرباح حسب النسبة المتفق عليها بين المستأمنين و المضاربين _ المساهمين _ فالعلاقة بين المؤمن لهم مالكي صندوق المشتركين و المؤسسين المساهمين في شركة التأمين هي علاقة قائمة على عقد المضاربة المطلقة .

ج _ نموذج المختلط بين الوكالة والمضاربة:

النموذج الثالث للاستغلال نصت المادة 12: بنصها (حسب نموذج الاستغلال المختلط المذكور في المادة 9 أعلاه ، تتعهد الشركة التي تمارس التأمين التكافلي بتسيير الصندوق ، مقابل أجر يتكون من عمولة الوكالة و حصة محددة مسبقا من الفوائض الفنية و المالية الناتجة عن الصندوق .) ، فهذا النموذج مختلط جزء منه يتعلق بالمضاربة و جزء آخر يتعلق بالوكالة

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه التأمين التكافلي

الفرع الاول : التحديات المتعلقة بالبنية التشريعية وبهيئات الرقابة الشرعية .

سوف نحاول التعرض في هذا الفرع إلى تحديات المتعلقة بالبنية التشريعية أولاً ثم إلى التحديات المتعلقة بهيئات الرقابة الشرعية.

أولاً: التحديات المتعلقة بالبنية التشريعية

رغم التطور البارز الذي حققه نظام التأمين التكافلي على المستوى العالمي ، إلا صناعته مازالت تعترضها العديد من التحديات التي قد تحول دون نموها إلى ما هو أرقى و أفضل ، ومن بين هذه التحديات ، تلك المتعلقة بالبنية التشريعية ، حيث أن العديد من شركات التأمين التكافلي عبر العالم بدون قانون خاص بها ، مثال ذلك المملكة المغربية التي مازالت شركاتها خاضعة لأحكام شركات التأمين التجاري ، والشأن نفسه في الجزائر في شركة "سلامة الجزائرية للتأمينات" التي إعتمدت بتاريخ 2006/7/2 من قبل وزارة المالية ، إلا أن قانونها غير صريح حول الخدمات التأمينية ، ونظراً لغياب البنية التشريعية في العديد من صناعات التأمين التكافلي ما يجعلها تحدياً يقف أمام تطورها، إلا أن العائق يمكن التغلب عليه بقوة في بعض الدول كالسودان وإنجلترا وإندونيسيا ومصر ، التي أصدرت قانون خاصاً بشركات التأمين التكافلي، وكذلك ماليزيا وقانونها لعام 1984 المعدل العام 2007¹ .

ثانياً: تحديات متعلقة بهيئات الرقابة الشرعية

رغم الدول الذي تلعبه هيئات الرقابة الشرعية في ترقية المؤسسات المالية الإسلامية ومنها صناعة التأمين التكافلي، إلا أن دورها تقف أمامه بعض التحديات، أهمها:

_ إفتقار أعضاء الهيئة لجودة التأهيل الفني والمهني حول التأمينات ما يآثر سلباً على فتاواهم وأيضاً تعدد إنشغالاتهم، ولهذا أصدر المجلس العالمي للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI) دراسة وهذا نصها: "إن المصارف الإسلامية سوف تواجه الكثير من المشاكل في

¹ زلاسي بشرى ،نظام التأمين التكافلي:آفاق وتحديات ،مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية ،جامعة البليدة _02 (الجزائر)،العدد 02 ، سنة 2021 ، ص 724.

المرحلة القادمة عند تشكيلها هيئات الرقابة الشرعية، أبرزها قلة عدد المتخصصين في المعاملات المصرفية والمسائل الإقتصادية الحديثة، ما يؤدي إلى عدم وجود تصور واضح للقضايا، ومن ثم صعوبة الوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح¹.

_ ندرة المراقبين الشرعيين فبعضهم غير متفرغ للعمل في المصارف الإسلامية حيث أنهم من الأكاديميين ومرتبطين بشكل أو بآخر بالسلك الأكاديمي كما أنهم يعملون في مصارف تتباعد مكانيا كثيرا مما يجعل الكثير منهم يجتمع لمرة أو مرتين في السنة، ومن الواجب أن يكون أحدهم متفرغا بالإشراف على الرقابة الشرعية بحيث تكون الرقابة الشرعية متفرغة للعمل²

_ عدم الإستجابة السريعة لقرارات الهيئة في بعض المصارف مما يقلل من أهمية القرارات المتخذة، والتعود على ارتكاب الأخطاء الشرعية.

_ يعتبر اختصاص الهيئة ضيقا لأن اختصاصها مقتصر على الفتوى والإرشاد فلا تقوم عمليا بتقويم الأخطاء وكذا إصلاحها وطرح البديل لذلك.

_ كثير من المخالفات الشرعية في المصارف الإسلامية تسببها الإدارات وليس الموظفين ولا الرقابة الشرعية، لأن الموظف يطبق إجراءات إدارية محددة وليس من السهل عليه أن يخالفها، أما الإدارات فبعضها يمنع وصول السؤال على الهيئة بحجة أنه شأن قانوني وليس شرعي³.

_ عدم مراجعة التعليمات التنفيذية بالمصرف، وتنتج هذه العملية عندما تقوم إدارة المصرف بإصدار تعليمات داخلية تنفيذية للعاملين بالمصرف دون مراجعة شرعية.

_ ضعف الرقابة الشرعية على الإستثمارات المحلية خارج المصرف أي عندما تدخل بعض المصارف الإسلامية في عمليات استثمارية مع الغير مثل المساهمة في إنشاء مشروع أو الدخول

¹ مولاي خليل، التأمين التكافلي الإسلامي، الواقع والآفاق، الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية، ص 13، 14.

² محمد أمين علي قبطان: الرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ط1، 2004، ص 74.

³ مرجع سابق ذكره، ص 78.

في مشاركة أو مضاربة مع بعض المتعاملين مع المصرف، فإنه غالباً مع تكتفي الرقابة الشرعية بمراجعة العقود والرد على الاستفسارات فقط، ثم لا توجد متابعة بعد ذلك ومراقبة للتأكد من شرعية تنفيذ هذه الإستثمارات وينطبق ذلك أيضاً على توظيف الأموال بالأساليب الشرعية لدى بعض الجهات الرسمية.

— عدم مشاركة الهيئة في وضع نظام اختيار العاملين¹.

الفرع الثاني: التحديات المتعلقة بثقافة التكافل وبالمنافسة

أولاً: التحديات المتعلقة بثقافة التكافل

تعتبر مسألة ضعف ثقافة التكافل التأميني من التحديات التي تقف عائقاً أمام صناعة التأمين التكافلي، والتي تتمثل في ضعف إيصال الفكرة حول مفهوم التأمين التكافلي، سواء ما تعلق بالعاملين في القطاع والذين يجب أن يكون مؤهلين لذلك، لأن المشتركين في صناديق التكافل كان الدافع لإشراكهم هو قناعتهم بالجودة وحسن المعاملة وكذا السعر، لذلك يستدعي الأمر تظافر الهيئات الفعالة لهذه الصناعة².

ثانياً: التحديات المتعلقة بالمنافسة

إن المنافسة بين شركات التأمين التجاري والتأمين التكافلي تمثل بدورها تحدياً من أهم التحديات التي تواجه صناعة هذا الأخير، كون شركات التأمين التقليدي لها خبرة واسعة في مجال التأمين، كما أنها تقدم خدمات تأمينية بصورة أفضل، خلافاً لشركات التأمين التكافلي التي تعد حديثة النشأة ولها طاقة بشرية كانت تعمل لدى شركات التأمين الكلاسيكي، وحتى يمكننا تذليل

¹ نوال بن عمارة، واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 35/34، مارس 2014، ص 230.

² مرجع سابق، ص 15.

هذه التحديات التي تقف أمام تطور نظام التأمين التكافلي سوف نعرض بعض التوصيات في هذا الشأن لاحقاً¹.

الفرع الثالث: التحديات المتعلقة بصندوق التكافل

أولاً: التحديات المتعلقة بفائض صندوق التكافل

تقوم شركة التكافل بتوزيع الفائض التأميني بعدة طرق وهي :

_ شمول التوزيع للمشاركين الذين لم يحصلوا على تعويض

_ التوزيع على المشاركين الذي لم يحصلوا على تعويض والذين حصلوا على تعويض أقل من أقساطهم.

إلا أن هذه الطرق لا تتسجم مع مبدأ التكافل الذي قام المشترك بإشتراك في صندوق التكافل على أساسه فهو متبرع ومتبرع له. ولعل هذه الطرق من نتائج عدم وجود رأي للمشاركين في إدارة الشركات ومناقشة ووضع الخطوط العريضة للإدارة

_ الطريقة التي تحقق معنى التكافل، هي التي لا تفرق في التوزيع بين من حصل على تعويض ومن لم يحصل على المشاركين.

ثانياً: التحديات المتعلقة بعجز صندوق التكافل

إن معض شركات التكافل تنص في عقودها التأسيسية وأنظمتها الأساسية على ما يفيد بأنه: وفي حال تحقق عجز في صندوق التكافل (حساب حملة الوثائق) فإن المساهمين ملزمون بتقديم قرضاً حسناً يغطي ذلك العجز ،على أن يسدد القرض من فوائض السنوات القادمة .

¹ مولاي خليل ،المرجع السابق ، ص 18 .

إلا أن هذا لا يتفق مع مبادئ التكافل، فكيف للمشاركين في الصندوق أن يتركوا بعضهم دون أن يجبروا ضرره، بينما وقفوا إلى جانب البعض الآخر وجبروا ضررهم، إن المساهمين ليس طرفا في عملية التكافل، باعتبارهم مساهمين، حتى نلزمهم بإقراض صندوق التكافل لسد العجز حتى يتمكن الصندوق من جبر ضرر بقية المتضررين¹.

المطلب الثالث: متطلبات وآفاق تنمية التأمين التكافلي

أولا: متطلبات تنمية السوق الوطنية للتأمين التكافلي

إن تطور قطاع التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر مرهون بالعديد من التحديات التي يمكن أن تساهم في ازدهار هذه الصناعة التي من شأنها أن تعطي حركية للنشاط الإقتصادي، ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

1_ تطوير وتحسين المنظومة القانونية:

يعتبر الإطار القانوني المنظم لصناعة التأمين التكافلي والموافق لإحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر من أكبر التحديات، لتطوير التأمين التكافلي، فالمرسوم التنفيذي رقم 81/21 المحدد لكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر صحيح يعتبر القانون الأساسي للتأمين التكافلي لكن يحتاج إلى آليات لتطبيقه الفعلي، منها استحداث لجنة الإشراف على التأمين التكافلي كهيئة رقابة، مثل لجنة الإشراف على التأمينات التجارية. وإعادة النظر في كيفية توظيف الإلتزامات المقننة المنصوص عليها في المادة 224 من الأمر 07/95 لتتناسب وخصوصية التأمين التكافلي.

2 _ تطوير الصيرفة الإسلامية:

¹ موسى مصطفى موسى القضاة التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، جامع الكتب الإسلامية، (محاضر في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، العضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية في شركة البركة للتكافل، دبلوم مهني في التأمين من التحديات التي تواجه تطبيق التكافل والحلول المقترحة BIBF)، ص 6، 7.

إن قلة المصارف الإسلامية في الجهاز المصرفي الجزائري، لا يسمح لشركات التأمين التكافلي باستثمار اشتراكات التأمين فيها وتحقيق نسب نمو في القطاع، حيث أن المصارف الإسلامية هي المحرك الرئيسي لقطاع التأمين التكافلي، لذلك وجب دفع خدمات التأمين التكافلي من خلال خلق التكامل بينهما وبين خدمات المالية الإسلامية الأخرى، وذلك باعتماد بنوك ومصارف اسلامية كمحرك ووسيط للعملية الإستثمارية.

3_ التوعية التأمينية في أوساط المجتمع الجزائري:

تتمثل أبرز العوامل التي أدت إلى تدني وعي المواطن الجزائري بأهمية التأمين في انخفاض الرواتب، مما يؤدي إلى عدم القدرة على دفع أقساط التأمين نظراً للاحتياجات الضرورية، فأغلب المواطنين رواتبهم محدودة بالكاد تكفي لسداد الحاجات الضرورية اليومية لهم، مما يجعل من مجرد التفكير في الحصول على وثيقة التأمين حلم بعيد المنال بالنسبة لهم، ومما زاد من حدة الأمر هو عدم وضوح الحكم الشرعي للتأمينات، بالرغم من المبادئ الإسلامية التي يتبناها قطاع التأمين التكافلي، ولعل الفشل في استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم وتسويق الخدمات التأمينية، خاصة التكافلية منها وعدم اهتمام شركات التأمين بتطوير الخدمات التأمينية الجديدة، واعتمادها على التغطيات التقليدية يعتبر من أهم العوامل المؤدية لغياب الثقافة التأمينية في المجتمع الجزائري¹.

علاوة على ما ذكر أعلاه، فإن عدم وجود معاهد خاصة بالتكوين في مجال التأمينات في الجزائر كان له الأثر الأكبر في ضعف أداء العاملين بشركات التأمين، واتساع الفوهة بين هذه الشركات والمواطن الجزائري، وهو ما ساهم في فقدان الثقة بشركات العاملة بالجزائر.

¹ مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 2، جوان 2016، ص 33.

4_ الإهتمام بتكوين كفاءات في مجال التأمين التكافلي:

إن نقص الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة على الأساليب الحديثة في مجال الرياضيات الابتكارية يؤثر سلباً على مردود التأمين التكافلي، حيث نلاحظ في الجزائر قلة الإهتمام بتكوين الكوادر المهنية في مجال المالية الإسلامية والتأمين التكافلي على وجه الخصوص، لأن ذلك من أهم مقومات ومتطلبات النهوض بالخدمات التأمينية التكافلية.

5_ تطوير منتوجات التأمين التكافلي:

يجب العمل على تطوير منتوجات التأمين التكافلي لتنافس منتوجات التأمين التجاري، وذلك بإبتكار أنواع جديدة تتماشى وهذا النوع من التأمين، ولا بد أيضاً من تغيير آليات تسعير هذه المنتجات خصوصاً ما تعلق منها بسعر الفائدة واستبداله بعناصر متوافقة أكثر مع مبادئ التكافل¹.

ثانياً: آفاق التأمين التكافلي في الجزائر

- يعتبر ميول المجتمع الجزائري نحو الخدمات المصرفية والتأمينية الإسلامية من أبرز المؤشرات والضمانات التي تنبئ بنجاح الإستثمار في سوق التأمين التكافلي بالجزائر.
- إن الإتجاه المتنامي نحو الإنفتاح على الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر يشكل آلية ضغط نحو وجود اتجاه رسمي داعم للخدمات التأمينية التكافلية على غرار بعض الدول الإسلامية كدولة ماليزيا.
- تعتبر المبادئ التي تقوم عليها خدمات التأمين التكافلي عناصر جذب وتسويق لمنتجات التأمين التكافلي خاصة وأن التكافل يشكل عنصراً جوهرياً يميز مختلف شرائح المجتمع الجزائري.

¹ مرجع سابق ذكره، ص 34.

- تعتبر محدودية سوق التأمين المحلي الجزائري دافعاً قوياً للشركات الأجنبية الوافدة، والتي تقدم خدمات تكافلية إسلامية، خاصة تلك التي تمتلك مركزاً مالياً مستقرًا وكوادر بشرية ذات كفاءة عالية، وتقنيات آلية حديثة.
- إن مبدأ التعاون والتبرع الذي تقوم عليه خدمات التأمين التكافلي ينعكس بصفة مباشرة على قيمة الاشتراكات المستحقة على المساهمين، ما يجعلها منخفضة مقارنة بالأقساط المستحقة على المتعاملين مع شركات التأمين التجاري، وهو ما يجعل من شركات التأمين التكافلي الوجهة المفضلة لدى أغلب الجزائريين، خاصة وأن الفئة الكبرى من شرائح المجتمع الجزائري ذات دخل محدود¹.

المبحث الثاني: واقع صناعة التأمين التكافلي في الجزائر

واقع صناعة التأمين التكافلي في الجزائر يشهد تطوراً تدريجياً في ظل تزايد الاهتمام بالمالية الإسلامية والحاجة إلى منتجات تأمينية تتماشى مع مبادئ الشريعة. وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بالجانب التنظيمي والثقافي، بدأت بعض الشركات في خوض هذا المجال، وفي مقدمتها شركة "سلامة للتأمينات" التي تعد من أولى المبادرات في تقديم خدمات التأمين التكافلي في الجزائر. تبرز تجربة هذه الشركة واقع الصناعة، من حيث الإمكانيات والفرص المتاحة، وكذلك التحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق نمو فعال ومستدام.

المطلب الأول: تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائرية

في هذا الإطار من الضروري التطرق لوجود شركة "سلامة للتأمينات" ذات الصبغة الدولية التي تنشط في سوق التأمين الجزائرية ولكن بإستعمال مبادئ الشريعة الإسلامية.

¹ بلدي كريمة، متطلبات تنمية التأمين التكافلي بالجزائر على ضوء التجربة الماليزية، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 07 / العدد: 03 (2022)، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1 (الجزائر)، مخبر العقود وقانون الأعمال، ص 192.

الفرع الأول: لمحة حول شركة سلامة للتأمينات الجزائرية

أولاً: التعرف بشركة سلامة للتأمين

أ_ نبذة عن الشركة الأم : تعتبر شركة سلامة إحدى الشركات الرائدة في تقديم حلول تأمينات تعاونية لجميع عملائها حول العالم متوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية ، ومنذ تأسيسها عام 1979 م في دبي في الإمارات العربية المتحدة نجحت شركة سلامة في تلبية احتياجات عملائها من الأفراد والمؤسسات من خلال تقديم حلول تأمينية تعاونية منافسة ومتنوعة لحماية الممتلكات والتأمين ضد الحوادث والتكافل الطبي ، مما جعلها تبرز كأ كبر شركة تأمين تعاوني في العالم ، ويقدر رأسمال شركة سلامة 1،1 بليون درهم إماراتي (300 مليون دولار أمريكي) وهي مدرجة في سوق دبي المالي ¹.

ب_ نبذة عن شركة سلامة للتأمينات الجزائرية: تعد شركة سلامة للتأمينات الجزائرية أحد الفروع التابعة لشركة العربية الإسلامية للتأمين " إياك " الإماراتية ومقرها السعودية ، اعتمدت شركة سلامة في الجزائر بمقتضى القرار رقم 46 الصادر من قبل وزارة المالية بتاريخ 2 جويلية 2006، وقد استحوذت على الشركة السعودية " البركة و الأمان " المنشأة في 26 / 03 / 2000، حيث حدث تغيير في التسمية وتجديد الاعتماد ² ، حيث تضم شركة سلامة 6 شركات تكافل موزعة على الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية ، مصر ، السنغال ، الأردن الجزائر بالإضافة إلى شركة إعادة التكافل في تونس ³.

ثانياً: أهداف وغايات شركة سلامة للتأمينات الجزائرية

¹ أمال هبور، التأمين: مقارنة ما بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012، 2013 ص 185 .

² بوعزوز جهاد، تسويق منتجات التأمين التكافلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة للقطاع مع دراسة حالة شركة، "سلامة للتأمينات_الجزائر" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، 2020_2021، ص 284 .

³ عبد الحليم غربي، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 18_20 أبريل 2010، ص 23 .

تسعى الشركة جاهدة لابتكار وتقديم الحلول التأمينية المثلى ، وذلك بقياس مستوى نجاح الشركة من خلال اختيار العملاء لها وثقتهم بمقدرتها على التمييز بتوفر ما يتطلعون إليه من خدمات وخبرات و أسعار وقيم ، كما تسعى أيضا لتلبية الحاجات التأمينية للأفراد والشركات من أجل مساعدتهم على إدارة مخاطرهم اليومية وتعويضهم عن الأضرار في حال وقوعها ¹ ، ويتحقق ذلك من خلال إقامة علاقة شراكة طويلة الأمد تمكن الشركة من فهم احتياجات العملاء وتقديم حلول تأمينية عالية الجودة وتوفير مستويات عالية من الخدمات التي تلبي وتجاوز توقعاتهم من خلال الشركة المتمثلة في ² :

- زيادة الحصة السوقية للشركة.
- نسج علاقات صادقة، إدارة جديرة بالثقة، و أداء ديناميكي منهجي ومتميز.
- الحرص على الالتزام بالشفافية وبالمسؤوليات.
- الدمج المستمر للخدمة وجودتها برؤية تركز على رضا العملاء بهدف تعويض المطالبات في أسرع وقت ممكن.
- معرفة توقعات العملاء، وتقديم عوائد مناسبة لهم.
- تنويع محفظة النشاط بالتوجه نحو الأفراد / الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة.
- زيادة خدمة العملاء.
- تحقيق ربحية تقنية ومالية أفضل.
- تزويد العملاء بمجموعة من الموارد اللوجستية والبشرية لخدمتهم على أفضل وجه من خلال: مركز الاتصال، تطبيقات الهواتف الذكية، البوابة الالكترونية، الرسائل النصية والبريد والشيكات الاجتماعية ومتابعة الزبائن الجديدين باستشاريين عن قرب.

¹ إشراق بن الزاوي، نوال بن عمارة ،متطلبات تطوير آليات عمل شركات التأمين التكافلي _دراسة تطبيقية لشركة سلامة للتأمين خلال فترة (2013_2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2019_2020، ص195 .

² بوعزوز جهاد، مرجع سابق ذكره ،ص285 .

الفرع الثاني: منتجات التكافل في شركة سلامة للتأمينات الجزائرية

ترغب شركة سلامة في عرض منتجاتها التكافلية التي تسمح للأفراد للاستفادة بتراكم رأس المال أو المعاش التقاعدي في حالة وقوع أحداث أمنية قد تؤدي لهبوط مفاجئ في دخولهم. وتطلق شركة سلامة الجزائر منتجات التأمين على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية و المعروفة باسم التكافل ، وتتمثل في ¹: (حضري وبغداوي ، 2012)

- Δ التأمين التكافلي وتراكم رأس المال يتضمن توفير ودفع رأس المال معدل وقت التقاعد.
- Δ تأمين تكافلي و الرعاية الاجتماعية : في حالة الوفاة أو العجز المطلق و النهائي للمؤمن عليه.
- Δ يسمح بالدفع الفوري لمبلغ مقطوع للمستفيدين المعنيين (الأزواج، الأبناء، الأمهات) في شكل تأمين على الحياة وهو سياسة جديدة مخصصة لأرباب الأسر².
- Δ التأمين التعاوني والائتمان: يتيح سداد رصيد للمقرض في حالة وفاة المؤمن عليه وهو مخصص لموظفي القطاع العام والخاص.
- Δ فوائد منتجات التكافل، وهي منتجات مرنة تمكن الناس من القدرة على تشكيل معاش تقاعدي وحماية الأسرة في حالة الوفاة الطبيعية أو العجز عن طريق تخصيص مبلغ مقطوع محدد سلفا للمستفيدين وهو فرصة للحصول على رأس المال الثابت في وقت مبكر، وتحسين الوضع العائلي وتقديم ضمانات لاختيار العديد من الاحتياطات الخاصة التي تناسب ضمان الحماية.

¹ رضوان مسمون، بورايو هاجر أميرة، التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري في الجزائر _دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات الجزائرية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة البليدة 2 لونيبي علي _الجزائر_،أفريل 2023، ص 276.

² عبد الحق علي، عيصات هبة الرحمان، شيبان ملكة، تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر آفاق وتحديات " شركة سلامة للتأمينات نموذجاً"، مجلة الإبداع، جامعة مرسلتي عبد الله تيبازة، سنة 2020، ص 169 .

Δ خيار يقدم ضمانات إضافية أو اعتماد على احتياجات العملاء¹.

الفرع الثالث: تطبيقات التأمين التكافلي في شركة سلامة للتأمينات الجزائرية

أولاً: دراسة طبيعة عقد التأمين التكافلي المطبق في الشركة

عقد التأمين التكافلي يعتبر الوحيد من بين العروض التأمينية الذي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، فهو عقد قائم على فكرة التضامن بين المشتركين في صيغة تعهد، بالوقوف إلى جانب من يصيبه الضرر من جراء الحوادث وغيرها، كما أن كل عمليات التأمين التكافلي تخضع لهيئة رقابة شرعية مهمتها البث في مدى جواز أو عدم جواز ما تقوم به الشركة من أعمال وما تقدمه من خدمات تأمينية.

ثانياً : شرعية التأمين التكافلي في شركة

يفرض القانون الجزائري على كافة الشركات التأمينية المتواجدة في السوق الوطنية تخصيص نسبة 50 من مداخيل الشركة على شكل أسهم في سندات الخزينة، وهو أمر يتنافى مع التعاملات اللاربوية المحددة في الشركة، غير أن شركة سلامة استطاعت أن تتكيف مع الوضع طريق إدراج الأسهم ضمن بنك البركة الإسلامي تجنباً للتعاملات المالية المبنية على الربا، إضافة إلى ذلك فإن مجلس الإدارة، قام باستحداث رصيد خاص يشمل كافة الفوائد التي تجنيها الشركة من المعاملات الربوية بغرض فصلها عن رأس المال السنوي، تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية التي تخضع لها، وعلى هذا الأساس فإن شركة سلامة استطاعت التكيف مع الوضع عن طريق ابتكار حلول تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية².

¹ كريم حرز الله، التجربة الجزائرية الخاصة بنظام التأمين التكافلي شركة سلامة للتأمينات نموذجاً دفاتر البحوث العلمية مجلد 9، معاهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي مرسلتي عبد الله تيبازة، الجزائر، سنة 2021، ص، ص741، 742.

² أحمد حاج أ محمد، مدير شركة سلامة لتأمين الجزائري، التأمين التكافلي سيحتل مرتبة زيادة العروض التأمينية في السنوات المقبلة، على الموقع

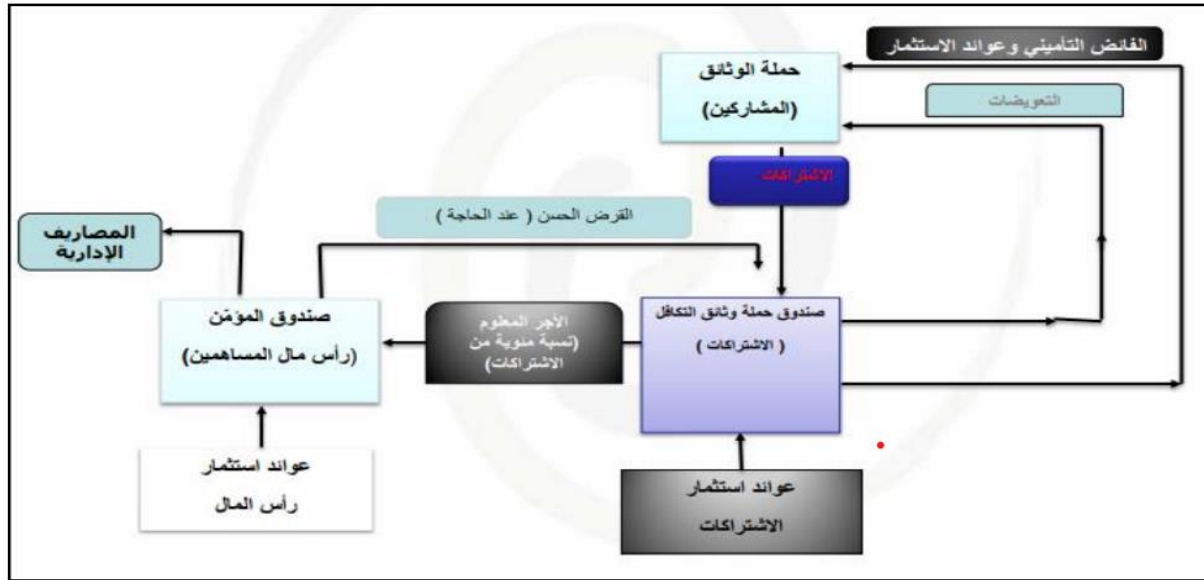
التالي: <http://www.djazairss.com> 1660

ثالثا: إدارة التأمين التكافلي في الشركة

تستخدم شركة سلامة للتأمينات الجزائر ثلاث نماذج شرعية في أعمالها الدولية وإدارة صناديق التكافل على وجه التحديد وهي نموذج الوكالة، نموذج المضاربة، نموذج المختلط، وهذا الأخير الأكثر ممارسة في الشركة وسنقوم بعرض مختصر للنماذج الثلاثة فيما يلي:

أ _ نموذج الوكالة: حيث تقوم الشركة بدور الوكيل عن المؤمن لهم في إدارة عمليات التأمين، واستثمار الأقساط مقابل أجر معلوم.

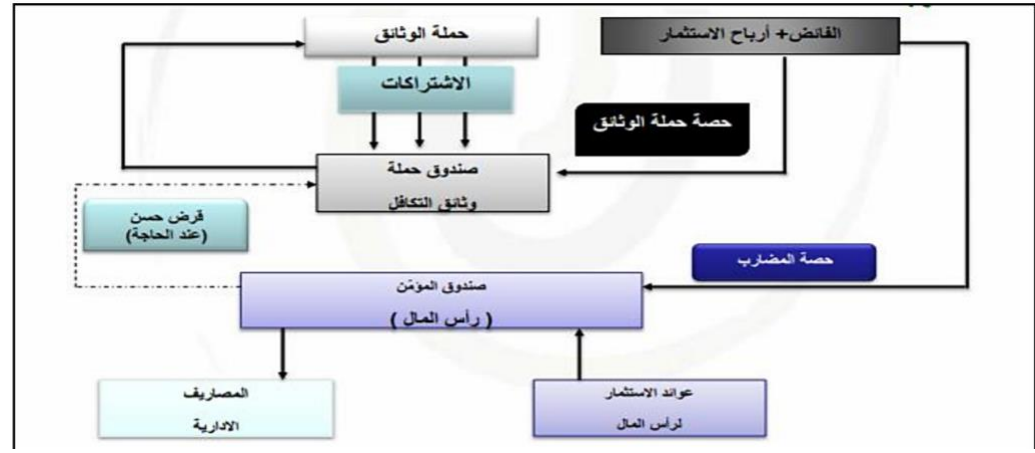
الشكل 02: نموذج الوكالة



ب _ نموذج المضاربة: هي اتفاقية استثمار أموال بين اثنين أحدهما يقدم رأس المال و الآخر يقدم الجهد (المضارب) وناتج المضاربة الربح ، يتم اقتسامه بين الاثنين بنسبة محددو مثلا 50/50 أو 1/2 وفي هذا النموذج يكون حملة الوثائق هم الذين يقدمون رأس المال و المؤمن هو المضارب¹.

¹ وليد سعود، التأمين التكافلي الإسلامي الآلية والتطبيق _ تجربة سلامة للتأمينات الجزائر اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي، واقع وتحديات جامعة الأغواط، ديسمبر 2010، ص 27.

الشكل 03: نموذج المضاربة



ت _ النموذج المختلط: في هذا النموذج تأخذ الشركة نسبة معينة من الاشتراكات (الأجر المعلوم) مقابل إدارتها لأعمال التأمين مع نسبة معينة من عوائد الاستثمار و الاشتراكات بصفتها المضارب ¹ .

المطلب الثاني: نمو وتحديات شركة سلامة للتأمينات الجزائرية

الفرع الاول: نمو الخدمات التأمينية لشركة سلامة

أولاً: إنجازات شركة سلامة

مكن أن نقدم أهم إنجازات شركة سلامة في شكل الجدول التالي:

الجدول رقم 02: إنجازات شركة سلامة الجزائرية.

جدول يوضح أهم إنجازات شركة سلامة الجزائرية:

المحددات	الإنجازات
----------	-----------

¹ أمانة بوزينة، مرجع سابق، ص19.

الجزء التطبيقي

رأس المال	رأس مال الشركة من 550 مليون إلى 2 مليار سنة 2010.
محفظة العملاء	عدد عملاء الشركة يتجاوز 317.000 زبون (أشخاص ، شركات ، مؤسسات صغيرة و متوسطة).
شبكة التوزيع	150 نقطة تجارية ، 4 مديريات جهوية .
الحصة السوقية	حصة تفوق 3 % من اجمالي السوق الجزائرية .
التصنيف	الشركة الوحيدة المسجلة في سوق دبي للأوراق المالية في إطار شركة "إياك " المصنفة عالميا في أحسن مستوى من طرف هيئة التصنيف الدولية .
المزايا التنافسية	تمتاز بالشفافية وتقديم حسابات دوريا للتقييم و الإعلام ، مبدأ التسوية السريعة للمتضررين بوتيرة أسرع من أي شركة أخرى .
المشاريع المستقبلية	الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في التأمين على الأشخاص، والعمل على رفع الحصة السوقية ب 1% سنويا .

المصدر: نوال بيراز .

وبهدف التعرف على أداء شركة سلامة للتأمينات في الجزائر نتناول تطور رقم أعمال الشركة الذي يمثل مجموع الأقساط وكذا مجموع المطالبات للفترة المدروسة بالإضافة للنتيجة الصافية، وهذا ما سنتطرق له من خلال الجدول الموالي.

ثانيا: تطور رقم الأعمال لشركة سلامة للتأمينات

الجدول رقم 03: تطور رقم الأعمال والتعويضات والنتيجة الصافية لشركة سلامة للتأمينات

خلال الفترة (2015 _ 2020)

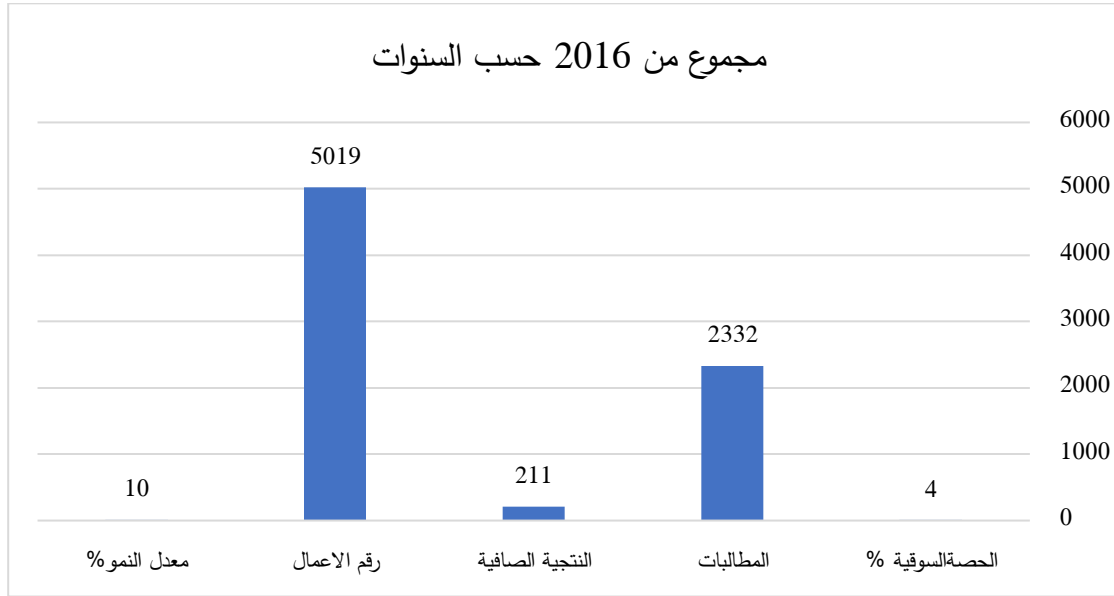
الوحدة: مليون دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رقم الاعمال	4707	5019	4787	5158	5377	4614
معدل النمو %	5	7	5	8	4	15
الحصة السوقية %	4	4	4	4	4	/

الجزء التطبيقي

2296	2407	2426	2262	2332	2254	المطالبات
5_	1_	7	3_	3	1	معدل النمو %
412,9	481	551	403	211	150	النتيجة الصافية

الشكل 04: تطور رقم الأعمال والتعويضات والنتيجة الصافية لشركة سلامة للتأمينات خلال الفترة (2015 _ 2020)



المصدر: بوعزوز جهاد، 2020 _ 2021 ص 291.

يتضح لنا من الجدول أعلاه بأن نشاط شركة سلامة للتأمينات قد عرف تطورا في رقم الأعمال من سنة لأخرى ،حيث انتقل من 1055 مليون دينار جزائري سنة 2006 إلى 4707 مليون دينار جزائري سنة 2015 ليواصل ارتفاعه السنة التي بعدها ، ثم يتراجع سنة 2017 مسجلا نموا سلبيا بـ 5 %، وهو ما يعود أساسا لتراجع أسعار النفط التي أدخلت البلاد في أزمة اقتصادية بسبب تراجع المداخيل وما نتج عنه من تراجع في النمو الاقتصادي ، الأمر الذي انعكس سلبا على قطاع التأمين ، وبالرغم من هذه الوضعية عاد رقم الأعمال للتحسين والارتفاع مرة أخرى من سنة لأخرى ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2019 بـ 5377 مليون دج ، ليتراجع بعدها بـ 15% سنة 2020 مسجلا رقم أعمال قدره 4614 مليون دج وذلك بسبب جائحة

الجزء التطبيقي

كورونا التي اجتاحت العالم كله وتسببت في شل الاقتصاد العالمي ومعه الاقتصاد الوطني بطبيعة الحال، و للإشارة هنا أننا لن نركز على سنة 2020 لأنها تعتبر استثنائية .

بالنسبة للتعويضات، فقد شهدت ارتفاعا من 2254 مليون دج سنة 2015 إلى 2332 مليون دج للسنة الموالية لها ، لتتراجع سنة 2017 نسبة 3 % ثم تعاود التذبذب لتستقر عند 2296 مليون دج سنة 2020 ، مسجلة تراجعا ب 5 %.

ونشير في هذا الصدد بأن الشركة لديها ميزة من حيث تسريع معالجة التعويضات في أجل لايتعدى شهر من تاريخ التصريح بالحادث ، ولديها نظام آلي يسمح بمتابعة ملفات التعويض من طرف المديرية العامة وحتى من لشركة الأم ، وأي إخلال بالمدة تتم إجراءات الاستفسار.بالنسبة للنتيجة الصافية و التي كما أشرنا سابقا فإنها تمثل الفائض التأميني للشركة فنلاحظ بأنها انتقلت من 150 مليون دج سنة 2015 إلى 481 مليون دج سنة 2019 ، لتتراجع سنة 2020 بنسبة 14 بالمئة ، حيث قدرت بحوالي 413 مليون دج ، وهو مايرجع لتراجع رقم الاعمال بسبب جائحة كورونا كما أشرنا سابقا .

ثالثا: تطور أقساط شركة سلامة لتأمين في الجزائر خلال فترة (2015-2020)

الجدول 04: تطور أقساط شركة سلامة لتأمين في الجزائر خلال فترة (2015-2020)

السنة	المركبات	الأخطار البسيطة	أخطار المؤسسات	أخطار النقل	تأمينات الأشخاص	المجموع
2015	3,390	710	350	180	77	4,707
2016	3,600	750	370	190	109	5,019
2017	3,440	725	325	180	117	4,787

الجزء التطبيقي

4,930	160	190	340	740	3,500	2018
5,407	477	200	360	770	3,600	2019
4,614	289	180	352	805	2,988	2020

المصدر: أمانة بوعافية، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة تطبيقية لشركة سلامة للتأمينات خلال الفترة 2015_2020 .

ملاحظات وتحليل:

فرع المركبات: يمثل النسبة الأكبر من الأقساط، حيث بلغ حوالي 72% في عام 2017، مع تراجع ملحوظ في 2020 بسبب انخفاض حوادث المرور خلال فترات الحجر الصحي.

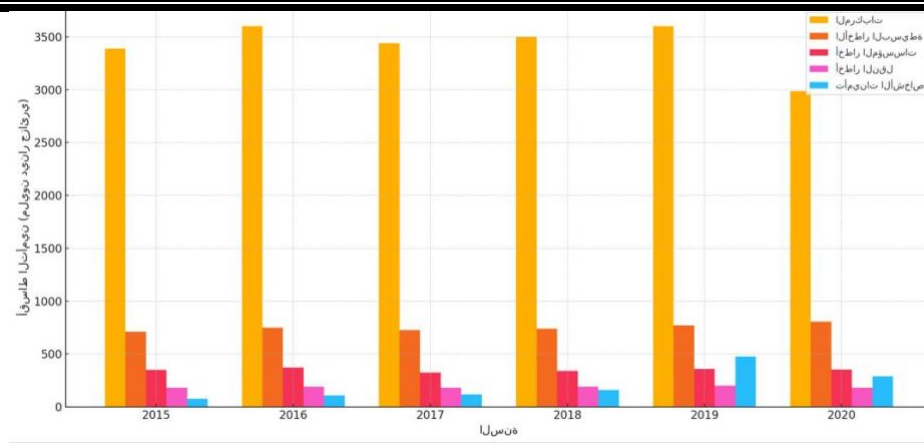
• الأخطار البسيطة وأخطار المؤسسات: شهدت استقراراً نسبياً مع زيادات طفيفة على مدار السنوات.

• أخطار النقل: حافظت على مساهمة مستقرة في إجمالي الأقساط.

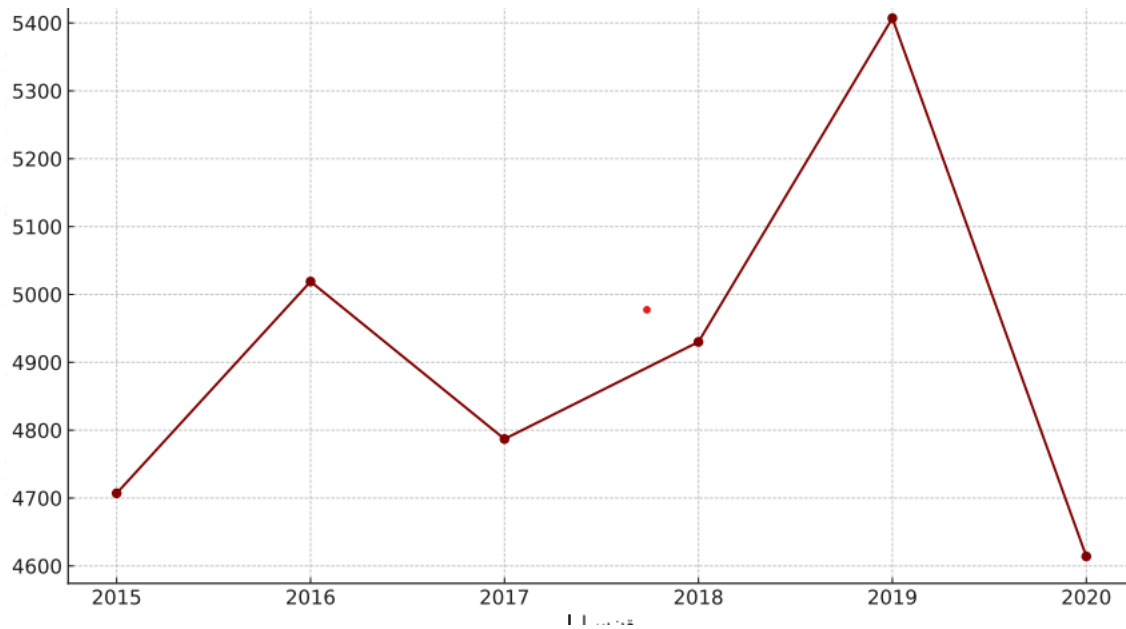
• تأمينات الأشخاص: شهدت نمواً ملحوظاً، حيث ارتفعت من 77 مليون دينار في 2015 إلى 477 مليون دينار في 2019، ثم تراجعت إلى 289 مليون دينار في 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19.

الشكل 05: المخطط البياني الذي يوضح تطور أقساط شركة سلامة للتأمينات في الجزائر من سنة 2015 إلى 2020،

الجزء التطبيقي



الشكل 06: منحني تطور المجموع السنوي لأقساط التأمين لشركة سلامة للتأمينات في الجزائر خلال الفترة 2015-2020.



الفرع الثاني: تحديات شركة سلامة للتأمينات

بالنظر إلى واقع قطاع التأمين في الجزائر، وتجربة شركة سلامة، يمكن استقراء التحديات التالية¹.

¹ بريش عبد القادر ، حمدي معمر ، التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي الإسلامي ، جامعة حسيبة بن بو علي "الشلف" ، ص 12 ، 13 .

قانون التأمينات الحالي لا يسمح بتقديم خدمات ومنتجات التأمين التكافلي بشكل صريح، كم هو الحال في الكثير من الدول التي نجحت في هذه التجربة ومنها ماليزيا السعودية و الامارات العربية المتحدة.

يفرض القانون الجزائري على شركات التأمين المتواجدة في السوق الوطنية تخصيص نسبة 50 بالمئة من مداخل الشركة على شكل اسهم في سندات الخزينة العمومية.

قامت شركة سلامة باستحداث رصيد خاص يشمل الفوائد التي تحصل عليها، بغرض فصلها عن الارباح السنوية تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية التي تخضع لها.

قامت شركة سلامة بإعداد قوائمها المالية في ذات النماذج المحاسبية التقليدية التي لا تراعي أسس العمل التأميني التكافلي، ولا تتوافق مع ما جاءت به معايير هيئة المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين.

_ عدم دخول بنوك إسلامية إلى السوق الجزائرية، مما لا يسمح لشركة سلامة باستثمار اشتراكات التأمين فيها و تحقيق نسب نمو في القطاع، حيث ان البنوك الاسلامية هي المحرك رئيسي لقطاع التأمين التكافلي:

انخفاض مستوى دخل الأفراد و ارتفاع نفقات المعيشة.

تحدي المنافسة من طرف شركات التأمين التقليدية و احتكارها السوق مما يخلق صعوبات كبيرة على شركة سلامة لإيجاد موقع لها في السوق ¹.

النظرة السلبية للتأمين و اعتباره كضريبة، نتيجة عدم توافر ثقافة التأمينية لدى أفراد المجتمع الجزائري التي تنامت في ظل الاقتصاد الاشتراكي حيث كانت الدولة توفر الحماية و تعرض

¹ مسيردي سيد أحمد ، تطبيقات التأمين التكافلي في القانون الجزائري قراءة في المرسوم التنفيذي رقم 09_13 ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، العدد 11 ، سبتمبر 2018 ، ص 588 .

الخسائر الحاصلة دون اللجوء إلى التأمين، بالإضافة إلى تأخر صدور التشريعات المنظمة للقطاع.

قصور شركات التأمين الجزائري في ممارسة دورها في نشر الوعي التأميني في المجتمع، الامر الذي يؤثر سلبا على حجم النشاط وضعف و قصور مجالات الاستثمار و غياب السوق المالية. نقص الكفاءات البشرية المؤهلة والمدرّبة على الاساليب الحديثة و في مجال الرياضيات الاكتوارية، حيث ما يلاحظ في الجزائر قلة الاهتمام بالتكوين الجامعي في مجال التأمين¹.

المطلب الثالث: المقارنة بين تجربة التأمين التكافلي في الجزائر والتجارب الدولية

1_ الإطار التشريعي والتنظيمي

تفتقر الجزائر إلى إطار قانوني شامل ومتكامل خاص بالتأمين التكافلي، حيث لا يزال تنظيمه محصوراً في مرسوم تنفيذي (رقم 21-81 لسنة 2021)، دون وجود قانون مستقل يفصل بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري. في المقابل، تمتلك المملكة العربية السعودية إطاراً قانونياً واضحاً منذ سنة 2003 من خلال نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، والذي يتكامل مع إصلاحات دورية يشرف عليها البنك المركزي السعودي (ساما). أما ماليزيا، فقد كانت السباقة إلى إرساء تشريع رسمي منذ سنة 1984، ثم أصدرت في 2013 قانوناً موحداً للخدمات المالية الإسلامية (IFSA 2013) يضمن انسجام كل مكونات الصناعة المالية الإسلامية، ومنها التأمين التكافلي.

2 _ الرقابة الشرعية

في الجزائر، لا توجد هيئة وطنية مستقلة للرقابة الشرعية على التأمين التكافلي، بل تكتفي الشركات - مثل شركة سلامة - بتشكيل لجان رقابة شرعية داخلية تعاني غالباً من ضعف التأهيل أو عدم

¹ حمدي معمر ، بريس عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 14.

التفرغ. بالمقابل، تفرض السعودية وجود هيئة شرعية داخل كل شركة تأمين تكافلي، وتخضع هذه الهيئات لمتابعة تنظيمية دقيقة من "ساما". أما ماليزيا، فقد أرست نموذجًا أكثر تطورًا، بوجود مجلس استشاري شرعي وطني يشرف عليه البنك المركزي، وتلتزم جميع شركات التكافل بتعليماته، إضافة إلى لجان شرعية داخلية.

3_ دور الدولة والدعم الحكومي

لم تعرف الجزائر دعمًا رسميًا مباشرًا ومستدامًا لصناعة التأمين التكافلي، مما جعل تطورها بطيئًا ومتفاوتًا. في السعودية، يُعد التأمين التكافلي جزءًا من رؤية المملكة 2030، ويُحظى بدعم حكومي كبير يتجلى في التشريعات، المبادرات، والتحفيزات المالية. أما في ماليزيا، فإن الحكومة والبنك المركزي يقودان تطوير القطاع ضمن مخططات استراتيجية (مثل "خطة تطوير القطاع المالي")، مع تقديم إعفاءات ضريبية ومزايا تنظيمية لجذب المستثمرين وتشجيع الابتكار.

4_ التأهيل البشري والكفاءات

يُعدّ نقص الكوادر المتخصصة في الجزائر من أبرز العقبات التي تعوق تطور التأمين التكافلي. لا توجد معاهد أو برامج جامعية متخصصة في التأمين الإسلامي، كما أن العاملين يفتقرون في الغالب إلى تكوين شرعي ومهني متكامل. على عكس ذلك، تستثمر السعودية في التكوين من خلال التعاون مع المعهد المصرفي وتوفير برامج تدريبية مستمرة. أما ماليزيا، فقد أسست مؤسسات أكاديمية متخصصة مثل الجامعة العالمية للتمويل الإسلامي والأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA)، ما ضمن لها رأسمال بشري مؤهل ومتميز.

5_ تطور المنتجات والخدمات

لا تزال المنتجات التكافلية في الجزائر محدودة وبسيطة، تتركز في التأمينات التقليدية مثل المركبات أو التأمين على الحياة، دون تنوع أو ابتكار حقيقي. أما في السعودية، فقد تنوعت المنتجات بين

التأمين الصحي، التأمين على الحياة، تأمين الممتلكات، وخدمات أخرى رقمية. وفي ماليزيا، أُدمج التأمين التكافلي ضمن النظام المالي الشامل، ما سمح بابتكار منتجات متنوعة بين "تكافل العائلات" و"التكافل العام"، مع خدمات رقمية متقدمة عبر التطبيقات والمنصات الإلكترونية.

6_ واقع السوق وانتشاره

تعتبر الجزائر سوقاً ناشئة في مجال التأمين التكافلي، حيث لا توجد سوى شركة واحدة رائدة (سلامة للتأمينات) وهي محدودة التأثير مقارنة بحجم السوق. في المقابل، تحتل السعودية المرتبة الأولى عالمياً في التأمين التكافلي من حيث المساهمات، وتضم أكثر من 40 شركة نشطة في المجال. أما ماليزيا، فقد بلغت مساهمة التكافل أكثر من 20% من السوق التأميني الكلي، مما يجعلها من بين النماذج المتقدمة عالمياً.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل التطبيقي، تم تسليط الضوء على واقع التأمين التكافلي في الجزائر، حيث تبين أن هذا القطاع لا يزال في مرحلة النشوء والتطور، ويعاني من مجموعة من الإشكالات التنظيمية والتشريعية، إضافة إلى محدودية الوعي الجماهيري بطبيعته وفوائده، وغياب البيئة المناسبة الداعمة له بالشكل المطلوب، كما أظهرت الدراسة أن هناك فجوة واضحة بين المبادئ التي يقوم عليها التأمين التكافلي من الناحية النظرية، وبين آليات تطبيقه على أرض الواقع في السوق الجزائرية، وهو ما يفسر ضعف انتشار هذا النوع من التأمين مقارنة بما هو موجود في بعض الدول الإسلامية الأخرى، وقد بين التحليل أيضاً محدودية عدد الشركات التي تقدم هذا النوع من المنتجات، وانحصار نشاطها ضمن نطاق ضيق، في ظل غياب إطار قانوني خاص ومنفصل عن التأمين التجاري، وضعف التنسيق بين الأطراف الفاعلة في القطاع، وبالتالي، فإن النهوض بصناعة التأمين التكافلي في الجزائر يتطلب تدخلاً شاملاً يشمل الجوانب التشريعية، التنظيمية، والتوعوية، إلى جانب الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، وهو ما سنعمل على استخلاصه وتقديمه ضمن التوصيات النهائية للمذكرة في الخاتمة العامة.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، التي حملت عنوان "متطلبات تطوير صناعة التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية: دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات"، يمكن القول إن التأمين التكافلي يمثل أحد البدائل المالية الإسلامية الواعدة التي يمكن أن تسهم في تعزيز النظام المالي الوطني، وتوسيع قاعدة الشمول المالي، من خلال تقديم خدمات تأمينية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد سعت المذكرة إلى تقديم إطار نظري شامل حول مفهوم التأمين التكافلي ومبادئه وأهدافه، ثم الوقوف على أبرز التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، لا سيما التجربتين السعودية والماليزية، لما لهما من خصائص تنظيمية وتشريعية متقدمة. كما تناولت الدراسة تجربة شركة سلامة للتأمينات كنموذج تطبيقي يعكس واقع التأمين التكافلي في الجزائر، والتحديات التي يواجهها هذا القطاع على مستوى القوانين، الكوادر البشرية، الثقافة التأمينية، والبنية المؤسسية.

أهم النتائج المتوصل إليها:

1. تُعد التجربتان السعودية والماليزية نماذج رائدة في تطوير التأمين التكافلي، حيث ارتكز نجاحهما على دعم حكومي قوي، إطار قانوني منظم، ووجود بنية تحتية مؤسسية متكاملة.
2. تواجه صناعة التأمين التكافلي في الجزائر تحديات هيكلية وتنظيمية، أبرزها غياب إطار قانوني خاص، وعدم استقلالية الرقابة الشرعية، وضعف التكوين المهني المتخصص في التأمين الإسلامي.
3. ضعف الثقافة التأمينية: لا يزال الوعي المجتمعي حول مفهوم التأمين التكافلي محدوداً، سواء من حيث طبيعته الشرعية أو فوائده الاقتصادية والاجتماعية، مما يمثل عائقاً كبيراً أمام توسع السوق، خاصة في ظل غياب برامج توعية وتأهيل مهني واسع النطاق.

الخاتمة

4. ضعف التنسيق بين الفاعلين في القطاع: لا يوجد تنافس بين مختلف الجهات المعنية بالتأمين التكافلي في الجزائر، سواء من الجانب التنظيمي أو من ناحية التكوين والترويج.

أهم التوصيات:

- إصدار قانون خاص بالتأمين التكافلي، يراعي خصوصيته ويضمن استقلاله عن التأمين التجاري، مع تحديد آليات الرقابة الشرعية والإفصاح المالي.
- دعم إنشاء شركات تكافل مستقلة ومتخصصة، بدل الاكتفاء بنوافذ داخل شركات التأمين التقليدية.
- تعزيز الوعي المجتمعي من خلال حملات إعلامية وأيام دراسية للتعريف بالتأمين التكافلي وفوائده في حماية الأفراد وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.
- إدماج التعليم والتكوين حول التأمين التكافلي في البرامج الجامعية والتكوينية، لتكوين كفاءات قادرة على إدارة هذا النوع من التأمين وفق الضوابط الشرعية والاقتصادية.
- الاستفادة من التجارب الرائدة (خصوصاً السعودية والماليزية) عبر نقل الخبرات، توقيع اتفاقيات تعاون، والاطلاع على البنية التنظيمية والتقنية التي اعتمدتها.
- إنشاء هيئة وطنية للرقابة الشرعية على التأمين التكافلي، تضم علماء شرعيين ومختصين في الاقتصاد الإسلامي، تتولى متابعة نشاط الشركات وإصدار الفتاوى المنظمة للعمل.
- تشجيع البنوك الإسلامية والمصارف على تبني منتجات تأمين تكافلي ضمن خدماتها، لتعزيز التكامل المالي الإسلامي.
- إطلاق برامج حكومية لتحفيز الاستثمار في قطاع التكافل من خلال منح امتيازات ضريبية ودعم الشركات الناشئة في هذا المجال.
- توظيف التحول الرقمي في تطوير منتجات التأمين التكافلي، بما يسمح بالوصول إلى فئات أوسع من المجتمع، خاصة في المناطق الداخلية.

الخاتمة

- العمل على إدراج التأمين التكافلي ضمن رؤية شاملة للمالية الإسلامية في الجزائر، تشمل الصيرفة، سوق المال، والتأمين.
- تشجيع الابتكار في المنتجات التكافلية، خاصة في التأمين على الحياة والتعليم والصحة، بما يتماشى مع احتياجات المجتمع الجزائري.

آفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة المجال أمام عدة مسارات بحثية مستقبلية، أهمها:

3. تحليل أثر التعاون بين المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلي على أداء القطاع.
4. تقييم دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في تطوير قنوات توزيع التأمين التكافلي وخدمة الزبائن.
5. دراسة نماذج استثمار فوائض التكافل في مشاريع تنمية وفق المعايير الشرعية.

المراجع

المراجع:

القرآن الكريم

1. سورة المائدة : الآية 2.
2. آل عمران : من الآية 103.
3. سورة النساء آية. (29)
4. سورة البقرة آية 275.

الأحاديث:

1. متفق عليه
2. صحيح البخاري .
3. صحيح البخاري، كتاب الصلاة (8)، باب تشبيك الأصابع في المسجد (88)، حديث رقم 481، ص99.
4. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصة، . (3/1153)

الكتب:

1. محمد عثمان بشير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، طبعه مزيد ومنقحة، ص133.
2. محمد أمين علي قبطان: الرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ط1، 2004، ص 74 .

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. حرزون كاتية، حديد امينة، التأمين التكافلي ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ،تخصص قانون خاص شامل، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية ،قسم القانون الخاص ،ص6.
2. أحلام قواسمية، فاطمة الزهراء حارك، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي _دراسة حالة عينة من شركات التأمين التكافلي لدول مجلس التعاون الخليجي_، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبية،مالية مؤسسة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2023/2022 ، ص 13.
3. دميحي سامة، تقييم واقع التأمين التكافلي في الجزائر(دراسة حالة شركة سلامة وكالة ورقلة خلال فترة (2006_2016)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي،اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة قاصدي مرباح_ورقلة، 2023/2022 ،ص ص 6،7.
4. آمنة إرشيد العقيلي،فادي سعود الجبور، زينب زكريا علي معاينة، الوقف كأسس للتأمين التكافلي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن ،ص 91 .
5. بوزيد عصام،محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية،أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2015، ص29.

6. قرصان عبد الكريم، مريح سعيد، دور شركات التأمين التكافلي في دعم سوق التأمين في الجزائر _دراسة حالة شركة السلامة للتأمينات_، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون_تيارت_، تخصص: مالية وبنوك، 2023/2022، ص 11 .
7. غنام سمارة، دور التأمين التكافلي في دعم العمل المصرفي الإسلامي "دراسة علاقة شركة تأمين تكافل الراجحي بمصرف الراجحي الإسلامي السعودي"، مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة قالمة، 2019_2020، ص 37.
8. بريش عبد القادر، حمدي معمر، التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي الإسلامي، جامعة حسيبة بن بوعلي "الشلف"، ص 4 من 16.
9. ريم عبد الله العواد، التأمين في ضوء الشريعة الإسلامية، باحثة بمرحلة تمهيدي دكتوراه قسم الكتاب والسنة (قسم الحديث)، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ص ص 906، 907 .
10. براج دلال، التأمين التكافلي، قسم: العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة 2020/2021، ص 13.
11. نعيمة بركاني، نجاة بن دراجي، مكانة شركات التأمين في مواجهة الأخطار الإقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في القانون، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة مولودي معمري، تيزي وزو، 2016، ص 31 .
12. فلاق صليحة، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي _تجارب عربية_، اطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي _الشلف_، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2014/2015، ص ص 36_37 .

13. معمر حمدي، نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق _دراسة بعض التجارب الدولية_، مذكرة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف الجزائر، 2011_2012، ص 25.
14. خلفاوي خيرة، التأمين التكافلي _عرض تجارب دول إسلامية_، مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة بلحاج بوشعيب _عين تموشنت_، 2021/2022، ص ص 27 28.
15. صالح علي وسميح ، سميح الحسن ، معالم التأمين الإسلامي مع تطبيقات عملية لشركات التأمين الإسلامي دراسة فقهية للتأمين الإسلامي والتجاري، دار النوادر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2010 ، ص ص 228،229.
16. معوش محمد الأمين، فوزي عبد الرزاق ،متطلبات تنمية آليات عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية: ماليزيا، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس _ سطيف 01 ، السنة 2020، ص 127.
17. عبد المجيد أحمد الأمير: تطوير نشاط شركات التأمين في المملكة ،وأهميتها الإقتصادية، بحث مقدم للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الإقتصاد السعودية حول:الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، مركز الملك فهد الثقافي،الرياض ،02و04 جويلية 2007م، ص 21.
18. ماجد محمد على أبو شنب: أثر التحديات الميدانية على صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية ،أطروحة دكتوراه في كلية الإقتصاد، تخصص إدارة ،الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 2013م، ص 73 .

19. دليلة هامل ،عبد الرحمان العايب ، أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على مالءة شركات التأمين التكافلي -دراسة قياسية لشركات التأمين التكافلي الماليزية (2012_2016) ص 45
20. قاتلية عصام ،عياد صالح ،آليات استثمار صندوق المشتركين في شركات التأمين التكافلي (دراسة تحليلية على بعض شركات التأمين التكافلي النشطة في السعودية) ،ص 344 .
21. أمال هبور، التأمين: مقارنة ما بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2012، 2013 ص 185.
22. بوعزوز جهاد، تسويق منتجات التأمين التكافلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة للقطاع مع دراسة حالة شركة، "سلامة للتأمينات_الجزائر_ " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال ،كلية العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 3، 2020_2021 ،ص 284.
23. وليد سعود، التأمين التكافلي الإسلامي الآلية والتطبيق_ تجربة سلامة للتأمينات الجزائر اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي، واقع وتحديات جامعة الأغواط ،ديسمبر 2010 ،ص 27 .
24. بريس عبد القادر ، حمدي معمر ، التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي الإسلامي ، جامعة حسيبة بن بو علي "الشلف " ، ص 12 ، 13 .

المجلات:

1. إبراهيم شيخ التهامي، مكانة التأمين التكافلي ضمن المنظومة التأمينية في الجزائر _الواقع ومتطلبات النجاح _، مجلة صوت القانون ،المجلد التاسع،العدد01/ (2022)، جامعة الجيلالي بونعامة _خميس مليانة_، ص05 .
2. فاطمة الزهراء مدرر، التأمين التكافلي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية وكمالياتها، المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، المجلد 1، العدد 2، أبريل 2023، ص333.
3. بن عمر خالد، التأمين التكافلي وواقع تطبيقه بين الإنجازات والتحديات مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الحقيقة، جامعة أ. محمد بوقرة ببومرداس، الجزائر، العدد 22، 2012، ص60.
4. داودي الطيب، كردودي صبرين، التأمين التكافلي: مفهومه وتطبيقاته، مجلة الإحياء، جامعة بسكرة، العدد الخامس عشر، ص151.
5. بن قدوري إلياس، النظام القانوني للتأمين التعاوني،جامعة قاصدي مرباح، مذكرة تخرج شهادة ماستر،شعبة حقوق،2019_2020،ص32
6. بن الدين داوادي، عقد التأمين التكافلي حسب المرسوم التنفيذي21_81 والمعايير الشرعية الاسلامية،جامعة الجزائر 3 (الجزائر)،مجلة افاق للعلوم، المجلد:07 العدد :03(2022)، ص ص 723 ، 724.
7. ربيع المسعود، شركات التأمين التكافلي،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية _دراسة إقتصادية_ 23 (1)،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص151 .
8. بوزورين فيروز، جيار فيروز، متطلبات تطوير صناعة التأمين التكافلي لدعم الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة تجربة المملكة العربية السعودية، جامعة سطيف 1_

الجزائر، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2020، ص ص 279،280

9. قتاتلية عصام، عياد صالح، "آليات استثمار صندوق المشتركين في شركات التأمين التكافلي: دراسة تحليلية على بعض شركات التأمين التكافلي النشطة في السعودية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 344_359 .

10. منصر نصر الدين، "إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي بين الطروحات الفقهية وأحكام المرسوم التنفيذي 21_81، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة بسكرة، 2021، ص 52_64 .

11. رحيش بوجمعة، علام عثمان، دراسة تحليلية لواقع أداء سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية للفترة 2018_2020، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 09_ العدد: 01_ جوان 2024. ص 56_67، ص 61.

12. رقيق عقبة، لباز الأمين، "التجربة الماليزية للتأمين التكافلي كمدخل لتطور التمويل الإسلامي (مع بيان أثره على تطور التمويل سلطان الإسلامي الماليزي)، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، مجلد: 5/العدد: 2، أكتوبر 2021، جامعة الجلفة (الجزائر)، ص 85 .

13. بوديسة، سمية، وخبابة حسان. "تقييم سياسة الكتتاب في شركات التأمين التكافلي: دراسة حالة مجموعة من شركات التأمين التكافلي الماليزية." مجلة العلوم المالية والمصرفية، جامعة باتنة، 2020، ص. 433-448 2

14. عيلان، وفاء. "دور شركات إعادة التأمين العالمية في تحسين نشاط شركات ا لتأمين المتنازلة للفترة (2005-2017)." مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2019، ص. 226-246

15. نصر الدين إبراهيم أحمد حسين، التجديد، مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، المجلد السادس والعشرون، ذو الحجة 1443هـ/يوليو 2022م، العدد الثاني والخمسون، ص 60.
16. محمد أكرم لال الدين ، سعيد بوهراوة، صناعة التكافل المالية: عوامل النجاح ومكامن التطوير، الجامعة الإسلامية العالمية _ ماليزيا، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد 10، العدد 1، يونيو 2013م. ص 16.
17. عطا الله حدة ، العايب عبد الرحمان ، التأمين التكافلي في ماليزيا ضرورة حتمية أم رؤية مستقبلية ،مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، المجلد 17 ، العدد 02 ، جوان 2022 ، جامعة سطيف 1 (الجزائر) ص 156 .
18. زلاسي بشرى ،نظام التأمين التكافلي:آفاق وتحديات ،مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ،جامعة البليدة _02 (الجزائر)،العدد 02 ، سنة 2021، ص 724 .
19. نوال بن عمارة ،واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 35/34 ،مارس 2014، ص 230.
20. مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 2، جوان 2016، ص 33 .
21. بلدي كريمة، متطلبات تنمية التأمين التكافلي بالجزائر على ضوء التجربة الماليزية، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 07/ العدد: 03 (2022) ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1 (الجزائر) ، مخبر العقود وقانون الأعمال، ص 192.
22. إشراق بن الزاوي،نوال بن عمارة ،متطلبات تطوير آليات عمل شركات التأمين التكافلي _دراسة تطبيقية لشركة سلامة للتأمين خلال فترة (2013_2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية 2019_2020، ص195.

23. رضوان مسمون، بورايو هاجر أميرة، التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري في الجزائر _دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات الجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، جامعة البليدة 2 لونييسي علي _الجزائر_،أفريل 2023، ص 276 .
24. عبد الحق علي، عيصات هبة الرحمان، شبيان ملكة، تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر آفاق وتحديات " شركة سلامة للتأمينات نموذجاً"، مجلة الإبداع، جامعة مرسلية عبد الله تيبازة، سنة 2020، ص 169 .
25. كريم حرز الله، التجربة الجزائرية الخاصة بنظام التأمين التكافلي شركة سلامة للتأمينات نموذجاً دفاتر البحوث العلمية مجلد 9، معاهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي مرسلية عبد الله تيبازة، الجزائر، سنة 2021، ص، ص741، 742 .

المؤتمرات والملتقيات والندوات:

1. بهلول فيصل،خويلد عفاف،الصناعة التأمينية،الواقع العلمي وآفاق التطوير _تجارب الدول_، الملتقى الدولي السابع، جامعة حسينية بن بوعللي بالشلف،يومي 03_04 ديسمبر 2012،ص ص 4،5 .
2. موسى مصطفى القضاة، حقيقة التأمين التكافلي، ندوة حول: مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، الجامعة الإسلامية العالمية (الأردن) 26/25 أفريل 2011، ص2.
3. بن خضراء زهيرة،محاضرات في قانون التأمينات، تخصص قانون التأمينات والضمان الإجتماعي، جامعة البليدة 02،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون الخاص،السنة الدراسية 2021_2022، ص 18 .
4. بوخاري لحو، عايب وليد، أثر الأزمة المالية العالمية على سوق التأمين التكافلي،الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير _تجارب

- الدول_ " جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 03_04 ديسمبر 2012، ص3.
5. الهيئة العامة للتأمين، التأمين التكافلي، الجمهورية التونسية وزارة المالية، www.cga.gov.tn، الأحد 20 أفريل 2025.
6. امنة بوزينة، شركات التأمين التكافلي _ تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائر_، الملتقى الدولي السابع حول: "صناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير _ تجارب الدول_، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 03_04 ديسمبر 2012، ص3.
7. الأستاذ أحمد محمد صباغ، الوضع المهني والإقتصادي لصناعة التأمين التعاوني في العالم العربي، مؤتمر التأمين التعاوني، الجامعة الأردنية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، عمان_الأردن، ص7.
8. بن عزة إكرام، محاضرات في مقياس التأمين والتأمين التكافلي (قسم العلوم المالية والمحاسبة)، طلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص مالية البنوك والتأمينات، جامعة أبو بكر بلقايد _ تلمسان_ قسم العلوم المالية والمحاسبة، 2022_2023، ص55 .
9. فضيلة بارش، محمد دمان ذبيح، التأمين التكافلي ودوره في القضاء على ظاهرة البطالة، استمارة المشاركة في الملتقى الوطني حول: التأمين التكافلي في الجزائر _ واقع ومتطلبات التطوير_، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية _ قسنطينة_، قسم الاقتصاد ولادارة، ص8.
10. كمال رزيق، التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع إلى حالة الجزائر، مداخلة ضمن ندوة حول "مؤسسات التأمين التكافلي والتقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية"، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 25 و26 أفريل 2011، ص11.

11. بن منصور عبد الله، كوديد سفيان، التأمين التكافلي من خلال الوقف_إشارة إلى تجربة شركة تكافل أس آي بجنوب إفريقيا_الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير_ تجارب الدول_، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، يومي 03_04 ديسمبر 2012، ص5.
12. محمد عبد الحليم عمر، الإسلام والتأمينات الإجتماعية: مدخل تعريفي، بحث مقدم لمؤتمر: التأمينات الإجتماعية بين الواقع والمأمول 13_15 أكتوبر 2002، جامعة الأزهر، ص5.
13. عبد الباري مشعل، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، مجمع البحوث، الرياض، 20/01/2009، مجمع البحوث، ص09.
14. عجيل جاسم النشمي، الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي، مقدمة إلى المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنعقد في مملكة البحرين، الفترة من : 12_14 من جمادى الثاني 1431 هـ الذي يوافق 26_28 مايو 2010 م ، ص03 .
15. حامد حسن محمد، صيغ إدارة مخاطر واستثمار أقساط التأمين التعاوني تحليل وتقييم، بحث مقدم لملتقى التأمين التعاوني من تنظيم الهيئة الإسلامية العالمية الاقتصادية والتمويل بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الرياض المملكة العربية السعودية، يومي 20 و22 جانفي 2009، ص ص 8, 10 .
16. لحاج نعاس خديجة، التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والممارسات العملية في الوطن العربي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العلمي وآفاق التطوير تجارب الدول، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 03 و04 ديسمبر 2012، ص 12.

17. محمد أكرم لال الدين، الوضع المهني والاقتصادي لصناعة التكافل الحالية في باكستان وماليزيا، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني، 2 أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الجامعة الأردنية، يومي 11 و12 أبريل، 2010 ص11.
18. عيالن، وفاء. "دور شركات إعادة التأمين العالمية في تحسين نشاط شركات التأمين المتنازلة للفترة (2005-2017)". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، _جامعة سطيف، 2019، ص.226.
19. مولاي خليل، التأمين التكافلي الإسلامي، الواقع والآفاق، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية، ص ص 13،14.
20. موسى مصطفى موسى القضاة التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، جامع الكتب الإسلامية، (محاضر في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، العضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية في شركة البركة للتكافل، دبلوم مهني في التأمين من التحديات التي تواجه تطبيق التكافل والحلول المقترحة، (BIBF) ص ص 6، 7.
21. عبد الحليم غربي، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 18_20 أبريل 2010، ص 23.
22. راجع قانون 04_06 المؤرخ في 20_02_2006 المعدل والمتمم للأمر 7/95 ج.ر. عدد 15 المؤرخ في 12_03_2006 ص 03...

23. مسيردي سيد أحمد ، تطبيقات التأمين التكافلي في القانون الجزائري قراءة في المرسوم التنفيذي رقم 13_09 ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، العدد 11 ، سبتمبر 2018 ، ص 588.

المواقع:

انظر <http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=14> 1. تاريخ الإطلاع 13/05/2025 م .

انظر ، <http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=18&pg=55&ac=584> 2. تاريخ الإطلاع 13/05/2025 م

<http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=7&pg=715ac=802> 3. تاريخ الإطلاع 13/05/2025 م

5. انظر BNM , Resolus Syariah dalam Kewangan IslamK ، (ماليزيا: البنك المركزي الماليزي، ط2، 2010م) ، ص 62_93 .

6. أحمد حاج أ محمد، مدير شركة سلامة لتأمين الجزائري، التأمين التكافلي سيحتل مرتبة زيادة العروض التأمينية في السنوات المقبلة ،على الموقع التالي :

<http://www.djazairess.com\1660>

المراجع الأجنبية:

- Malaysian Takaful Association, consulter le 13/12/2019 à 00 :55 via : <http://www.malaysiantakaful.com.my/About-MTA/History-of-MTA.asp>
- Malaysian Takaful Industry 1984-2004, op-cit, p p, 8,11.
- https://www.bnm.gov.my/documents/20124/828520/BNM_FSBP_FULL_en.pdf/dc02e341-99c4-2907-7a67-b33914a5bf8a?t=1585101941414,)Accessed 2 January 2021(,p17.
 - Incentives for Takaful
- http://www.mifc.com/index.php?ch=ch_kc_framrwork&pg_kcfm_incentives&ac=273,)Accessed 2 January 2021.)

